

٢٦٥

مكتبة السبيل : ١
من الأشار الأندلسية

أما إلى السبيل

أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي

٥٠٨ - ٥٨١

في النحو واللغة والحديث والفقه



تحقيق

محمد إبراهيم البنا

بكلية اللغة العربية

عليه السلام
V L LXII

72. صهيون ايل زواله البقية فانتزاد
أبني العلم من أبن الحميز الخشيع ثم التنبلي حمرته
وجله الجوبة في سائر القديسة البقية الميرة
لأنهم من قريش وروايت الله فيهم

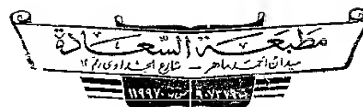
عَوَّادُ الْوَرْدَانِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِينَةِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الْمُؤْتَمِنِ
أَبِي الْحَسَنِ الْمَعْتَمِدِ الْمَكِينِ
وَعَفَى اللَّهُ تَعَالَى

Ab. Masem el-Jasiam Syntaxis
lingue Kabile Erae. 69

~~Godt 32~~ n. 33A

Co2. 189

صورة لغلاف المخطوطة



بسم الله الرحمن الرحيم رب العز وجل سنانا على محمد وآله
مسئلة في لا ينصرف من اسماء

عالم ما تارة أبو الفلاس هو ان لا اسم الي لا ينصرف اشع من الخضر
والشوق لمصارعة العمل اذ العمل مع الاسم وتلازمه والملازم
من له ما فيه علتان من اعتبار كالتعميد بانه فرع للتكميل والثاني
بانه فرع للتكميل وكما يجمع بانه ثلث للايراد الرسا في العلة التي
في كتمهم ونوايا الباب لو فصره على المعام ولم يعلوه باكن من
التفكير العبد لا تشيع بنفله لم يكن المشوي كلامه ولا نصا
امل العلوم من مصاد تعليم حتى هو التلزم بعالم الضيق من جهة
يحيى وتعليم لهم لئلا يباب يشتمل على ضرب من التكميل وانواع
من التفاضل ومصاد من العلة لا العلة الصحيحة هي المعرفة المتعينة
التي يوجد الحكم بوجودها ويغير بفعلها كما تقول انما كان
في المعرفة القوي من انما يعلم به في الحكم وهو القوي يوجد
وجوده الشكر ويغيره بغيره وكونه ما في العلة العينية الصحيحة

الصفحة الأولى من الكتاب

ليس يميز فكيف يدرج تحت قوله الايمان لا زحمة كل من الخلاق
او العنان او شي من سائر انما يدرج تحت قوله الايمان لا زمة لجواب
كذلك وكذا كل من يميز جعل الله فيهما الكبار والمزك
في الفزان مثل ان يقول الجلف بالله او بالرحمن المسير في سبيل
سجدة او بعزة الله وفروته الى صابر صملا باذا السر من
نقطة مثل من واما يمان كانت عليه الكفارة المضرعة في
منه واما يمان ولم يكن عليه كمالا ولا عتلا ولا كلالا والغنيان
وخرمما لميت من ايمان لا والله تبرط وتعلي اما مسألة في
كفارة ايمانكم اذا اخلصتم وفرا جمعت دلائل الله ما معنى
سجدة الا الايمان به وصفيته وان من قال علم الكلال والشار
كذلك كذا في سورة الكهف فيه بصره ان وقع ولا معنى التكرار
بغير من بعد وضع السيل واستبان وجه التلايل والحمد لله رب العالمين
كملت المسائل بحمد الله تعالى على من لا يتبع غير الله محمد رسول الله
الذي تلي من شعر الحرم علمه صفعة وتجهيزه مناه والمحمد

الصفحة الأخيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السهيلي

٥٠٨ - ٥٨١

نسبه :

هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن ،
واسمه : أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فُتُوح ، وهو الداخل
للاندلس .

قال تلميذه ابن دحية : « هكذا أملى عليّ نسبه ، وقال : إنه من ولد
أبي رُوَيْحَةَ الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء
عام الفتح ^(١) » .

وقد عرف السهيلي بثلاث كنى ، اثنتان منها ذكرهما ابن دحية ، وأما الثالثة
فهي أبو الحسن ، وقد جمع الثلاث ابن الأبار ^(٢) ، ولكن السكنية الأولى أعرف
هذه السكنى ، وتتردد كثيراً في كتب اللغة والنحو .

وقد نشأ السهيلي في بيت علم وخطابة ، يقول الذهبي في ترجمته : « . . ولد
الخطيب أبي محمد بن الإمام الخطيب أبي عمر ^(٣) » .

(١) للطرب من أشعار أهل المغرب : ٢٣٠ .

(٢) ينظر التكملة : ٥٧٠/٣ . (٣) تذكرة الحفاظ : ١٤٢/٤ .

السهيلى :

أما السهيلى فنسبة إلى سهيل قرية أو حصن بالأندلس ، كذا ذكر قدامى للترجمين له ، ويقولون : إن سهيلا من أعمال مالقة ، التى تقع على البحر المتوسط ، ويذكر الحميرى سبب تسميتها بذلك فيقول : « وهناك جبل منيف عال ، يزعم أهل تلك الناحية أن النجم المسمى سهيلا يرى من أعلاه ، ولذلك سمي أبو القاسم الأستاذ الحافظ مؤلف الروض الأنف : السهيلى ^(١) » .

ويبدو أن تسمية العرب لها بسهيل قد نشأت عن تحريف لاسمها الرومانى ؛ إذ كانت تدعى قبل دخول المسلمين للأندلس : Selitana ، وما تزال هذه المدينة قائمة حتى الآن ، وتسمى : Puengirola ؛ يقول الأستاذ عنان وقد زارها : « وسهيل أو فونخورولا : بلد كبير يقع على البحر مباشرة فوق سفح الجبال المجاورة ، على قيد ثلاثين كيلومتراً غربى مالقة ويمتد من الشاطئ إلى مسافة كبيرة . . . » ^(٢) ، ويذكر الأستاذ عنان أن بجانبها حصناً يرجع تاريخ بنائه إلى عهد عبد الرحمن بن الحكم فى منتصف القرن التاسع للميلادى ، ويقول : « وفى حصن سهيل كان مولد العلامة عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ابن أبى الحسن السهيلى ^(٣) » .

وقد نشأ السهيلى فى مالقة ، ولهذا فهو ينتسب إليها أيضاً باعتبارها الكورة أو الإقليم الذى يتبعه سهيل ، يقول عنه الذهبي : « العلامة الأندلسى المائفى النجوى ^(٤) » ويقول تلميذه ابن دحية : « نشأ بمالقة ، وبها تعرف ، وفى أكنافها تصرف ، حتى بزغت فى البلاغة شمسهُ ، ونزعت إلى مطامح الهمم نفسه ^(٥) » .

(١) صفة جزيرة الأندلس : ١٨٠ .

(٢) الآثار الأندلسية الباقية فى أسبانيا والبرتغال : ٢٥٧ .

(٣) المصدر السابق والصفحة . (٤) العبر : ٤ / ٢٤٤ .

(٥) المطرب : ٢٣٠ .

مولده :

يقول ابن دحية : « وسألته عن مولده فأخبرنى أنه ولد سنة ثمان وخمسةائة ^(١) » ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ .

عماه :

وتتفق أغلب المصادر على أن أباه القاسم قد أضر وهو فى السابعة عشرة من عمره ^(٢) ، ولكن تلميذه ابن دحية لا يشير إلى ما أصاب السهيلى ، كما أن كلامه فى الروض ^(٣) قد يدفع إلى تحقيق مسألة ضرره .

شيوخه :

تلمذ السهيلى لجمهرة من أعلام عصره فى مالقة وقرطبة وإشبيلية ، وقد كانت مالقة موطنه من أهم مراكز الحركة العلمية فى الأندلس ، ومن تتبع شيوخه فيها نقبين أن عناية بالقراءات والفقه والنحو كانت واضحة ^(٤) ، وأبرز شيوخه فيها وأعظمهم أثراً فى فكره اللغوى هو أبو الحسين بن الطراوة .

وفى قرطبة التقى السهيلى كذلك بشيوخ القراءات والنحو والحديث ، ويبدو أن إقامته فيها لم تكن طويلة ، وكانت رحلته الثانية إلى إشبيلية وفيها لازم أباه بكر بن العربى وتخرج عليه فى الأصول ؛ بيد أنه أخذ أيضاً عن جماعة من أعلام إشبيلية بين محدثين وقراء ونحاة ، ومن نحاتها الأستاذ أبو القاسم عبد الرحمن بن الرماك ، وهو من تلاميذ ابن الطراوة ، وقد لازمه السهيلى ولقن عنه فوائد فى النحو .

(١) المطرب : ٢٣٣ .

(٢) ينظر بغية الملتبس : ٣٥٤ ، والتسكيلة : ٢ / ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(٣) ينظر الروض الأنف : ١ / ٢٨٧ ، ودراستنا عنه .

(٤) ينظر المطرب : ٢٣٠ - ٢٣١ .

ومن المرجح أن السهيلي قد فرغ من الطلب قبل سنة ٥٤٢ هـ وعمره حينئذ أربع وثلاثون سنة، وقد حسبنا ذلك بوفاته شيوخه في إشبيلية، وكان أبو بكر ابن العربي آخرهم وفاة؛ فقد وافاه الأجل بناس سنة ٥٤٣ هـ، وكان قد غادر إشبيلية قبل هذا التاريخ، وذلك في أوائل سنة ٥٤٢ هـ مع وفد من أهلها لمبايعة الموحدين.

تنقلاته وأعماله :

يبدو أن السهيلي قد أقام بإشبيلية فترة من الزمن^(١)، وقد نقل السيوطي عن ابن الزبير أنه دخل غرناطة^(٢)، وقد انتهى به اللطاف إلى مألقة موطنه الأول فكانت له بها حلقة وتلاميذ، أما عن حالته فقد تواترت الأنباء بفقره وحرمانه، وكان تأليفه للروض الأنف سبباً في استدعاء أمير الموحدين له، يقول تلميذه ابن دحية، « وكان ببلده يتسوغ بالعفاف، ويتبلغ بالكفاف، إلى أن وصلت إليه، وصُحِّحَ الروض الأنف بين يديه، فطلعت به إلى حضرة مراکش، فأوقفت الحضرة عليه، فأمروا بوضوئه إلى حضرتهم، وبذلوا له من مراكبهم وخيلهم ونعمتهم، وقوبل بمكارم الأخلاق، وأزال الله عنه عـلام الإملاق... »^(٣)

ولا يحدثنا ابن دحية عن الأعمال التي أسندت إليه في مراکش، ويبدو من كلامه أن السهيلي قد تعرض لملات منافسيه، يقول: « وفي كل يوم يجنبهم من حديثه أزهاراً، ويقطفهم من مُلحه آساً وبهاراً، حتى حسده الطلبة، وجردوا للملامه حساماً. وكان وصوله إلى الحضرة والعمر قد عسا وذبل عوده... »

(١) ينظر نفح الطيب : ٤ / ٣٧١، والإحاطة : ٤٧٩.

(٢) بغية الوعاة : ٢ / ٨١.

(٣) المطرب : ٢٢٢.

فعندما عاش مات... وكان مقامه بالحضرة نحواً من ثلاثة أعوام، كلها أضغاث أحلام»^(١).

ويبدو أنه قد غادر الأندلس إلى مراکش في أوائل سنة ٥٧٩ هـ.

تلاميذه :

أما تلاميذ أبي القاسم ومن روى عنه فكثيرون، ومن أشهرهم أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبيني (٥٦٢ — ٦٤٥) وأبو الخطاب عمر بن الحسن المعروف بابن دحية (ت ٦٣٣) وأبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي (ت ٦١٦).

وفاته :

توفي السهيلي بمراكش في السادس والعشرين من شعبان سنة ٥٨١ هـ.

مؤلفاته :

لم يشغل السهيلي بالتدريس عن التأليف، فله مصنفات كثيرة بين الكتب والمسائل المفردة، ومن أشهرها :

- ١ — نتائج الفكر في النحو، وهو الكتاب الذي تقوم بتحقيقه الآن^(٢).
- ٢ — كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية^(٣).
- ٣ — التعريف والإعلام بما أنهم في القرآن من الأسماء والأعلام، وقد طبع سنة ١٣٥٦ - ١٩٣٨^(٤).
- ٤ — الروض الأنف والمرشع الرؤى، في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى، وهو من أجل كتبه، وقد طبع سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م.

(١) المطرب : ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) توجد بمكتبة مصورتان له.

(٣) توجد بمكتبة مصورة له.

(٤) مطبعة الأنوار. (٥) مطبعة الجالية.

وللسهيلي غير هذه الكتب مسائل عديدة بلغ ما حصرته منها خمسا وعشرين مسألة متنوعة في النحو والحديث والفقه والتفسير .

٥ - الأمالى : وهو المخطوط الذى تقدمه للطبع أول مرة .

وقد حصلت على مصورة له من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا^(١) ، وقد زار هذه المكتبة العلامة محمد محمود الشنقيطى ، وذكره فى فهرسته لأسماء أشهر الكتب العربية فى أسبانيا فقال : « . . وهو كتاب نفيس جدا ، ما وقفت عليه بالمشرق^(٢) » .

ولم أعثر على نسخة أخرى لهذا المخطوط .

خطه : كتب بقلم مغربى جميل ، ويقع فى خمسين لوحة من الحجم المتوسط ويكاد يخلو من التصحيف والتحريف .

(١) عنوانه :

كتب على غلافه الآتى :

« مسائل من إملاء الفقيه أبى القاسم بن أبى الحسن [كذا] الخضمى ثم السهيلي ، رحمه الله ، وجله أجوبة فى مسائل له ، سأله عنها الفقيه الحداث أبو إسحاق ابن قرقول^(٣) رحمه الله عليهما » .

تاريخه :

ذكر ناسخه بعد الفراغ منه : « كملت المسائل بحمد الله تعالى ، على يد

(١) ينظر فهرس الأسكوريال : ١ / ١١٣ ورقم المخطوط : ١٨٩ .

(٢) هذه الفهرسة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الوهرانى (ت ٥٦٩) وكان فيها محدثا حائظا ،

ينظر العبر : ٤ / ٣٠٥ .

كانهما عبيد الله محمد بن عبد الملك فى الوفى ثلاثين من شهر الحرم عام سبعة وتسعين وستائة » .

(ب) بدايته ونهايته :

تبدأ المخطوطة بعد البسملة بالعنوان الآتى : (مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء) وبعده : قال الاستاذ أبو القاسم : زعموا أن الاسم الذى لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين « وقد اختتمت بقوله : « فقد وضع السبيل واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين » .

(ج) قيمة الكتاب :

يستطيع قارئ هذا الكتاب أن يخرج بقصور هام عن صاحبه أبى القاسم السهيلي ، وهو أن الرجل كان رحب الأفق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً فى كثير من الفنون ، لم تقطعه اللغة عن أن يسهم فى مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد ، فهو محدث حافظ ، عالم بالتفسير والأخبار والأنساب ، فقيه أصولى مجتهد ، وهذه الأمالى - على صغر حجمها - يمكن أن تغطى هذه الجوانب ، وأن تنبئ على مكان صاحبها أبى القاسم السهيلي .

وأعتقد أن إخراج هذا المخطوط سوف يسهم إن شاء الله فى التعرف أيضا على مدرسة النحو فى الأندلس ، هذه المدرسة التى نبع علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه فى أساليبها ، ومن ثم كان نجاحها أستاذة يقومون على تدريس الأدب كما يقومون على تعليم صناعة العربية ، وفى هذا الكتاب نرى السهيلي البصير باللغة ذا الحس المرهف الذى يصدر فى أحكامه وآرائه عن رعاية للمعنى وإصابة الغرض ، ونرى السهيلي صاحب الأسلوب العلمى المشرق الذى صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة والتعرف على طرائقها فى التعبير .

ولقد نتج عن طبيعة هذه الدراسة المعنية بالنصوص أن أتيح للنحاة الأندلس الوقوف على مصادر اللغة في دواوين شعرائها وكلام المتكلمين بها ، فإذا كانت لهم ترجيحات أو آراء مبتكرة فليست نابعة عن النظر المجرد ، وإنما هي صادرة عن استقراء اللغة وتتبعها ، والسهيلي في كتابه هذا يعتمد النصوص فيما انتهى إليه من رأى ، ويكثر من ذكر الشواهد ، حتى إن مسلكه في التوجيه والتعليل لم يكن كذلك نظرياً في بعض الأحيان ، فهو يحاول النظر في عامية بلده ومسلكها في التعبير ، ويُفيد من ذلك في توجيهاته للغة العرب الفصحى ^(١) .

ولقد كان من نتائج هذه الدراسة أن رأينا السهيلي يخالف النحاة في كثير من المسائل ، وفي هذا الكتاب مسألة له في المنوع من الصرف حل فيها عليهم حملة واضحة وعلى زعيمهم أبي بشر سيويه ، وهي نتيجة طَبَعِيَّة تنتظر من بلغ مبلغه في العلم باللغة والبصيرة .

(د) مسائل الكتاب :

تشتمل هذه المخطوطة على المسائل الآتية :

١ — مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء ، وتقع فيما يزيد على عشر ورقات (من ٢ - ١٢) .

٢ — مسألة في كاف التشبيه (١٢ - ١٤) .

٣ — في الجواب ببلى ونعم (١٤ - ١٧) .

وهذه المسائل لم يملها السهيلي على ابن قرقول ، فقد أثبت على هامش الورقة ١٧ عند بداية المسألة الرابعة : « من هنا جوابه على المسائل التي سأله عنها ابن قرقول رحمهما الله » .

٧٤ أربع وسبعون مسألة ، هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول ، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث ، وأغلبها مشكلات نحوية ولفوية .

(١) ينظر ورقة : ٨ من هذا الكتاب .

٧٩ مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة .

وهي آخر مسائل هذه المخطوطة .

(هـ) توثيقها :

في هذه المخطوطة بحوث معروفة للسهيلي في كتبه الأخرى ، فقد تناول فيها موضوع الاسم والمسمى ^(١) ، وهو من مسائله في النتائج ^(٢) ، كما أن فيها ردّه المعروف على الفراء في قوله تعالى : (ولمن خاف مقام ربه جنتان) ^(٣) بما لا يخرج عما قاله في الروض الأنف ^(٤) ، هذا وقد اقتبس منها الزركشي في البرهان نصاً في تخرجه قوله تعالى : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم) فقال : « وقال السهيلي في أماليه : ليس معنى الآية كما قالوا ، لأن نفي الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء » ^(٥) وهذا النص المقتبس يكاد يكون بلفظه في هذا الكتاب ^(٦) .

(و) لماذا اخترت أن تعنون هذه المخطوطة بالأمالي ؟

من الثابت أن السهيلي لم يجمع هذه المسائل المتقدمة في إملاء مستقل ، وأنّ جمعها من صنع أحد العلماء ، وقد ارتضيت أن تعنون بالأمالي وهو عنوان مقتبس من عبارة السهيلي ، فقد كان كثيراً ما يذكر أماليه ، ويعنى بها أماليه المستقلة للفردة ، وقد تكون ضمن هذا الكتاب أو لا تكون ، كما هو مقتبس أيضاً من عبارات الذين نقلوا عنه ، وقد تكون نقولهم أيضاً مما يشملها هذا الكتاب أو غيره ، فإذا وجدنا الزركشي مثلاً يقول : « قال السهيلي في أماليه » أو « ذكره

(١) الأماني : ورقة ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) النتائج : ورقة ٣ ، ١٣ .

(٣) الأمالي : ورقة ٤٣ .

(٤) الروض الأنف : ١٧٥/٢ .

(٥) البرهان : ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٦) الأمالي ورقة : ٣٧ .

السهيلى فى أماليه^(١) فربما كان هذا القول مقتبسا من هذا الكتاب أو غيره ،
ولئنا كان السهيلى ومن نقلوا عنه يعنون المسائل المفردة المستقلة .

(ز) منهج التحقيق :

١ — سبق أن قدمنا أنى لم أعتز على نسخة أخرى لهذه المخطوطة ، ولذلك
كان الاعتماد كله على مخطوطة الأسكوريال .

٢ — لقد عُنيت بضبط نصوص هذه المخطوطة ، وقد أفادتني صحة السهيلى
فى كتبه الأخرى فى تحقيقها والتنبيه على مواضع السقط فيها ، فكثيرا ما كنت
ألجأ إلى نصوصه الأخرى التى تناولت بعض مباحث هذا الكتاب رغبة فى
توضيحها وضبطها .

٣ — كما عُنيت أيضا بتخريج الشواهد والأحاديث ، ونسبة الآراء إلى
أصحابها والتعريف بالأعلام الواردة فيها .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن ينفع به ، إنه
سميع مجيب .

٣ من رمضان ١٣٨٩ هـ

١٣ من نوفمبر ١٩٦٩ م

محمد إبراهيم البنا
بكلية اللغة العربية

مسائل

من إملأ الفقيه الأستاذ أبى القاسم بن أبى الحسن الخثعمى
ثم السهيلى . . رحمه الله . . وجله أجوبة فى مسائل له
سأله عنها الفقيه المحدث أبو إسحاق بن قرقول . .
رحمة الله عليهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب أعن وصل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم تسليما

مسألة فيما لا ينصرف من الأسماء

قال الأستاذ أبو القاسم :

زَعَمُوا أَنَّ الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعة الفعل^(١) ؛ إذ الفعل فرع للاسم وثان له ، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علمتان فرعيتان ، كالتعريف فإنه فرع للتنكير ، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير ، وكالجمع فإنه ثانٍ للإفراد ، إلى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم ؛ وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلّوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بتعليمهم ، ولم يكثر الخشوع في كلامهم ، ولما^(٢) تضاحك أهل العلوم من فساد تعليمهم ، حتى ضربوا المثل بهم ؛ فقالوا :

« أضعف من حجة نحوي »^(٣)

وتعليمهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكّم وأنواع من التناقض ،

(١) ينظر الكتاب : ١ / ٦ ، والمقتضب : ٣ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية للرضي :

١ / ٣٠ ، ٣١٠ -

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) هذا عجز بيت نسبته ابن خلكان في الوفيات ١ / ١٠٠ إلى أحمد بن فارس ، وذلك في قوله :

مرت بنا هيفاء مجدولة تركية تنمي لتركي
ترنو بطرف فائر فائق أضعف من حجة نحوي

والإضافة قد تكون في الأفعال إذا أضيفت إليها ظروف الزمان ، وأما العلمية فستحيلة في الأفعال ، فليت شعري أى أقرب إلى الفعل : أمكرم ومستخرج الذى هو فى معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ، ونحوها من الأسماء ؟ هل هذا إلا بهت وباطل بحث !

فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم ، والعجمي أثقل من العربي ، والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فإذا اجتمع فى الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين ، فالثقل هو الالة ، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبى بشر^(١) رحمه الله .

فيقال لهم : أثقل حسي هو أم ثقل عقلى ؟ فإن أردتم ثقلًا يدرك بالهس : إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ، فلا شك أن فرزدقا وشمر دلا ومُسْحَنَكَا وحلِكَو كَا^(٢) واشهبيا^(٣) أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء ، وإن عَنَيْتُم ثقلًا عقليًا يدرك بالقلب ويوجد فى النفس ، فلا شك أن قولك : هم غم وسُخْط وبلاء وجُذام وبرص ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكلاء ، وألَمَى وألْعَس ، وثغر أشنب ، ومقلة نجملاء^(٤) ، وشجرة

- (١) يعنى سيويه ، وهو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر (١٧٩ - .
(٢) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفنات الحبز ، وقلب الشاعر همام ابن غالب . والشمر دلا : الفقى السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق .
واسحنكك الليل : أظلم ، ويقال شعر مسحنكك - بكسر الكاف وفتحها : شديد السواد . والحلكة : شدة السواد ، يقال : حلك كفرح فهو حالك وحلِكَوك كعصفور .
(٣) الشبهة : يياض يصدعه سواد ، يقال : فرس أشهب ، وقد أشهب اشهبابا ، واشهب اشهبابا .
(٤) اللى واللّس : سمرة فى الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثغر =

قَنَوَاء^(١) ، وروضة غناء^(٢) ؛ فهذا الثقل منصرف ، وهذا الخفيف غير منصرف ، ولا يُقَصَّرُ فى العقل ولا فى الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين : العقلى والحسى ، فإذا لا ثقل فى زُنَاب^(٣) ورباب عقلا ولا حسا ، ولا خفة فى فرزدق ودرديس^(٤) عقلا ولا حسا أيضا ، وقد صرفوا درديسا ، ولم يصرفوا زُنَاب مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

وأما التحكم فجعلهم التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا للمقل من الأسماء فرعا للصحيح ، ولا المزيد فيه فرعا لما لا زوائد فيه ، إلا الإلف والنون خاصة ، فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ، ولم يجعلوا هذه التى ذكرنا فروعا لأصول ، فيشبهوها بالأفعال التى هى فروع للأسماء فى زعيمهم .

ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فمثلا كان أقل العلل ثلاثا أو واحدة ، فلم يكشفوا فى ذلك عن نية ، ولا نبهوا فيه على حكمة !

ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل مُنْع الخفض والتنوين ، فيقال لهم : هَلَا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع فى الأفعال ، كالتثنية والجمع والتعريف

= والنجل : سعة فى العين ، والفعل فى الجميع من باب فرح ، يقال : لى فهو لى وهى لىاء ، ولعس فهو لعس وهى لعساء ، وشنب فهو أشنب وهى شنباء ، ونجل فهو أنجل وهى نجلاء .

(١) فى الأصل : قنواء بالقاف ، وفى تاج العروس : وشجرة قنواء : واسعة الظل .

(٢) روضة غناء : كثيرة العشب .

(٣) فى تاج العروس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو زينب بنت أم سلمة زُنَاب .

(٤) الدرديس : الداهية .

والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال ؟ ولم - أيضا - منعه التنوين مع الخفض ، وهلا منعه واحدا منها ، أو منعه أكثر من اثنين ، لولا الركون إلى محض التحكم !

وكما تحكموا في العلتين اللانتهيتين كذلك تحكموا في المنوعين ، ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام عِلَّتَيْنِ ، وقالوا مثل ذلك في الجمع ؛ فياسبحان الله ! كيف استجازوا أن يُخْبِرُوا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها ، واتسعت بلدانها ، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف ، مع أن العربَ بجماعة قد جعلت الفعل عاملا في الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة^(١) ، ثم لو كُشِفَ منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول : إن « إبراهيم » لم ينون ولم يخفض ، لأنه أشبه بفعل وينطلق ، في حيز الجنون والبرسام^(٢) . فضلا عن أن يراجع الكلام ، ولاستبرد من يقول : إن عمر وقتهم ، وثلاث ورباع ، وجمع وآخر ، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس ، ورأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتمججه الآذان ، وتقدره الطباع ، وتعافه النفوس ، والله المستعان .

فصل

وإذا ثبت ما قدمناه ، فالمانع من صرف الأسماء استغنائها عن التنوين الذي

(١) يرد بذلك على قولهم إن الفعل فرع للاسم .

(٢) في الأصل : البرسيم ، والبرسام كما في تاج العروس : « علة يهذى فيها » وهذه من كلمات شيخه ابن الطراوة ، قال في الإفصاح وهو يرد على الفارس ورقة ٨ : « وهذا سقط كلام لوهذى به صاحب برسام لعجز جالينوس عن طبه . . . »

هو علامة للانفصال^(١) ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ، ولا متصل به ، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم ، فإن العرب لا تريد أن تشعر الخاطب بتمكن اسم ، ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه ، وإعلام الخاطب به ، ولا أيضا قرطبة^(٢) ، وهذبه^(٣) ، ودرداقس^(٤) وهي كلها منصرفة بأكثر تمكننا في الكلام من أحر وأشقر ، وببضاء وحسقاء ، بل هو أكثر تمكننا في الكلام ، وهم له أكثر استعمالا .

ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن ، وإنما هو علامة للانفصال ، قولهم : حينئذ ، ويومئذ ، فنونوا لما أرادوا فصل « إذ » عن الجملة ، وتركوا التنوين حين قالوا : إذ زيد قائم ، لما أضافوا الظرف إلى الجملة ، وليس في الدنيا اسم أقل تمكننا من إذ ، ولا أشبه منها بالحرف ، نعم وقد تكون حرفا محضاً ، بمعنى « أن » في نحو قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)^(٥) جعلها سيبويه ههنا حرفاً^(٦) ولم يجعلها ظرفاً ، كما فعل غيره .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيل ، ورقة : ١٤ . ١ .

(٢) يقال : ماله قرطبة ، أى : ماله شيء .

(٣) الهدبد : اللين الخائر جداً .

(٤) في الخصائص ٣ / ٢٠٤ : « وأما الدرداقس فقليل فيه : إنه أعجمي ، وقال الأصمعي : أحسبه روميا ، وهو طرف العظم النائي فوق القفا ، وأنشد أبو زيد :

من زل عن قصد السبيل ترايلت بالسيف هامته عن الدرداقس

وقال ثابت في كتاب خلق الإنسان ٥٥ : « والمائق : عظم صغير في القفا في مفرد الرأس من العنق ، وهو الدرداقس » .

(٥) الزخرف : ٣٩ .

(٦) ينظر نتائج الفكر : ورقة ٢٦ ، والروض الأنف : ١ / ٢٨٦ .

ومما يدل على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف ، إذ السكوت مُثَنٍ عنها وأقوى في الدلالة على فَضْل الاسم منها ، ودخولها في القوافي إذا وصلت بيتاً بيت ، نحو إنشادهم :

* يا صاحِ ما هاج الدموع الدُّرْفَنُ^(١) *

نَبَّهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لا ينونون مضمرّاً ولا مبهمّاً ولا ما فيه الألف واللام ، لأنّه لا يتوهم إضافة شيء من ذلك ، فلا حاجة إلى التنوين ، ومن ثمّ لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل ، وأنه كالجزء منه ولا تتون الحروف ولا ما ضارعهما من الأسماء ، لأن العامل منها متصل بعموله ، وغير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

فصل

وإذا تحقّت هذه المقدّمَةُ ، فحكم الأسماء الإعلام بحكم سائر المعارف في استغنائه عن التنوين ، لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم [العلم]^(٢) مضافاً إلى ما بعده كما يتوهم النكرة إذا لم تتون ، فإذا نُوتَ عَلِمَ أنها غير مضافة ، والعلم ليس كذلك ؛ فإن رأيت علماً منوناً فاعلمه ، على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن ، نحو قول حسان :

* شَلْتُ بَدَا وَخَشِيَّ مِنْ قَاتِلٍ^(٣) *

(١) من أبيات الكتاب : ٢ / ٢٩٩ ، والدرف جمع ذارف ، وهو القاطر .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) ديوانه : ٢٣٦ ، وصدّره كما في سيرة ابن هشام ١٥٦ / ٢ :

* مال شهيداً بين أسيافكم *

من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب .

وقول عباس^(١) :

* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ *

وقول الخزومي^(٢) :

* وَوَزَعْنِي تَجْدِي عَنْهُمْ وَرَهْطُهُ *

وقول حسان :

* زَيْدُ بْنُ دَنَّةٍ وَابْنُ طَارِقٍ مِنْهُمْ^(٣) *

وقول آخر :

ومات مَرْحَبُ لَنَا رَأَيْتَ سَمَالِي قَلَا^(٤)

والشواهد في هذا كثيرة جداً .

(١) هو العباس بن مرداس السلمي ، صحابي ، أسلم قبل فتح مكة ، وكان شاعراً عسناً ، والبيت من قصيدة ذكرها أبو عمر في الاستيعاب : ٨١٨ ، وصدّره :

* فما كان حصن ولا حابس *

وفي سيرة ابن هشام ٢ / ٤٩٤ :

* يفوقان شيخى في الجمع *

(٢) هو أبو جهل عمرو بن هشام الخزومي ، والبيت من قصيدة يرد فيها على حمزة ، وروايته كما في سيرة ابن هشام ١ / ٥٩٧ :

فورعني مجدى عنهم وصحبتي وقد وازروني بالسيوف وبالنبيل

وفي الأصل : ووزعنا ، ومجدي هو ابن عمرو الجهمي ، ينظر السيرة : ١ / ٥٩٥ .

(٣) روايته كما في الديوان : ٣٣ ، وسيرة ابن هشام : ٢ / ١٨٣ ، والروض الأنف : ٢ / ١٧٣ :

وابن لطارق وابن دنة منهم وإفاه ثم حمامه المسكتوب

من أبيات يرثي فيها خبييا وأصحابه ، ومنهم عبد الله بن طارق ، وزيد بن الدنة .

(٤) ذكر السهيلي البيت في الروض ١ / ١٧٣ ، وروى قبله :

يا من جفاني وملا نسبت أهلا وسهلا

وقال : « فلم يصرف مرحباً » .

فإن قيل : فما العلة التي من أجلها تُصَرَّفُ بعض الأعلام ، مثل : زيد ، وعمر ، وجعفر ، ومحمد ؟

قلنا : الأعلام على ضربين : منقولة وغير منقولة ، وغير المنقول على ضروب ، منها المرتجل ، والأعجمي ، والمندول ، وكلُّ هذا لا ينون ، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو : يزيد ويشكر ، ونحو : أحمَر وأبيض ، إذا سمَّيت ، وثلاث ورُباع ، إذا سمَّيت ، وإنما يُنَوَّن من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو : أسدٍ وخمير ، وسالم وغانم ، يتركونه على أصله منوناً ، لأنهم - وإن نقلوه عما وضع له - ففي أنفسهم التفتات تلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسناً قبل التسمية ، واستعجبوا منها ما كان قبيحاً ، وغيرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم أسماء كثيرة حين أسلم المسمَّون بها ، استعجاباً لها نحو : غُرَّاب ، وغَيَّان ، وحَزَن^(١) ، وقَفُذ ، وهي كثيرة ، فالتفتاتهم إلى موضوعها الأوَّل أَوْجَبَ بقاءها على ما كانت عليه من التَّنوين وانخفص ، ومع الالتفات إلى هذا الغرض فقد بَتَرُكَ الشعراء صَرفَها ، كما قَدَّمنا .

فإذا سميت بعامر صرفت لأنه منقول من عامر الذي هو صفة ، وكذلك زافر وقائم ، وإن قلت : عُمر وزُفَر ، لم تصرف ، لأنه لم يكن قبل العلمية عبارة عن شيء ، لأن اللفظ المُنَوَّن قد عُدِلَ عنه ، وهو عامر ، وكذلك : زينبُ وسِنْبِس^(٢) ، وكذلك : إبراهيم وإسماعيل ، لم ينقل إلى العلمية من شيء منون .

(١) ينظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٥ ، والاستيعاب : ٤٠١ .

(٢) في اللسان عن الجوهري : سنْبِس : أبوحى من طيء ، وفي التاج ما يدل على أنه علم منقول ، قال : « وعن ابن الأعرابي : سنْبِس إذا أسرع فهو سنْبِس ، بالكسر : سريع » .

فصل

[في ذهاب الخفض]

مضى عِلْمُ التَّنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض ، لِثَلَاثِ بُتُوغٍ أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت : مررت بأحمَر ، بالخفض ، بلا تنوين ، أو بِظُرْفَاءٍ أو بِعُمَرٍ ، لتوهم إضافته إلى ضمير النفس ، لا سيما وأكثرهم بكتفي بالكسرة من الياء ، وهو في القرآن كثير ، نحو : نكير^(١) ، ونذير^(٢) ، ونحوه ؛ فتركوا الخفض في [مالا تنوين فيه]^(٣) مما يستغني عن الإضافة أو لا يستغني ، وهو الذي نُسمِّيه غير منصرف ، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله يجريان ، والمنصرف ثلاثة كجَارٍ يجري عليها ، ولذلك قال سيبويه^(٤) : باب ما يجري ومالا يجري .

فصل

[في المذكر المسمَّى بمؤن لفظيٍّ ومعنوي]

فإن قيل : فما بال حمزة وطلحة غير منصرف ، وهو منقول مما يُنَوَّن ويخفض ؟

- (١) من قوله تعالى في سورة سبأ ، آية ٤٥ : « فسكيف كان نكير » . وقد قرأ يعقوب ، نكيري بالياء في الوصل والوقف .
- (٢) من قوله تعالى في سورة الملك ، آية ١٧ : « فستعلمون كيف نذير » .
- (٣) مكرر في الأصل مع زيادة واو العطف ، أي : « وما . . . » .
- (٤) ليست هذه عبارة سيبويه ، وعبارته في الكتاب ٢/٢ : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ولكنها عبارة للبردي المقتضب : ٣/٣٠٩ ، وفي شرح للفصل ٥٧١ : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجري ، والصرف قريب من الإجراء ؛ لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله في الأصل من دخول الحركات الثلاث ، التي هي علامات الإعراب » .

قلنا : إن تاء التأنيث في حمزة^(١) وتَمَرَة حرف جاء لمعنى ، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع ، فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق ، فصار الاسم في حال العلمية كعُمَرَ الذي عُدِمَت فيه بنية عامر ، وغُيِّرَ عن وزنه ، وإنما يراعى في العلمية حال الاسم قبل التسمية إذا لم يغيّر عن بنيته وبقي على حاله ، فطلحة لم يبق على حاله ، لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التي كانت فاصلة بين الواحد والجمع وفاصلة بين المذكر والمؤنث نحو طلحة وطلح ، ومسلمة ، ومسلم ، وكنت تقول : طالت الطلحة^(٢) وفعلت التمرة ، وتقول في حال العلمية : قُتِلَ طلحة ، وتقول قبل التسمية : طلحة عظيمة وكبيرة ، ولا تقول ذلك في حال العلمية ، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الإسم ، فهو الذي يُذَكَّرُ أو يُؤنث ، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى ، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير ، وكذلك تقول : جاء النسابة وفعل العلامة ، فتجربى التأنيث أو التذكير على المعنى لأعلى اللفظ ، لأن تذكيره حقيقة وتأنيث الاسم مجاز ، وإذا كان هذا في علامة ونسابة ، وليس بعلم ، فهو في العلم أبعد ، لأن الإسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه ، فلا يؤنث المشار إليه ، من أجل تأنيث الإشارة ، كذلك لا يؤنث المُعَلَّمُ عَلَيْهِ من أجل تأنيث العلامة ؛ لحكم اللفظ إذن في حال العلمية غير حكمه قبلها ، لأنه قبل التسمية مقصود فيه ، ومعتمد في المعنى الزائد على المسمى - وهو الفرق^(٣) - على التاء الزائدة فيه ، وفي حال العلمية

(١) في تاج العروس : « وحمزة بقله ، وبها سمى الرجل » .

(٢) في تاج العروس عن ابن شميل : « الطلح : شجرة طويلة لها ظل ، يستظل بها الناس والإبل .. تنبت في الجبل ، الواحدة : طلحة » .

(٣) يعنى الفرق بين الواحد والجمع .

لا يلتفت إلى شيء من ذلك فكأنك لم تُسمّه بذلك ، وإذا سمّيته بأسد ونمر ، وجدت الاسم على حاله غير مُتَغَيِّرٍ الحُكْمَ ولا البنية ، نعم ، وربما أردت أن يكون في المسمى صفة من صفات السبع ونحوه ، ولا تُرِيدُ ذلك في تاء التأنيث البتة فبان الفرق .

فإن قيل : فإذا سمّيته بَقَدَمٍ وقَدَرٍ^(١) لم تصرفه ، وقد كنت قبل العلمية تقول : قُتِلَتِ القدم وغَلَّتِ القدر ، فإذا كان اسم رجل تقول : قُتِلَ قَدَمٌ كذا وكذا ؟ قلنا : قَدَمٌ في حال التسمية أيضاً على غير ما كانت عليه قبل التسمية ، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث ، فإن تأنيثها قبل التسمية ، كان لمعنى في المسمى^(٢) وهو الجارحة ، وأما عَنَاقُ ورجُل^(٣) فنُتِلَ طَلْحَة وحمزة ، لأنه اسم مخصوص للمؤنث ، فقام وَضَعُهُ مقام التأنيث ، فجربى في العلمية بحمزة وطلحة .

فصل

[في الأعلام للمؤنثة وسرّ تجردها من التنوين]

فأما عائشة وفاطمة ونحوها فلم ينصرف ، وإن كان منقولاً عن منصرف ومنقولاً عن مؤنث إلى مؤنث ، ولكن حكم التاء يختلف ، كما كان في اسم الرجل ، والمعنى الذي كان فيها قبل العلمية معدوم في حال العلمية ، وتأنيث المرأة

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٣ ، ٢٢ والمقتضب ٣٠ / ٣٥٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٤ / ٢ ، والآراء في شرح يس على الألفية : ٢ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) في الصلب : الاسم ، وما أثبتته عن الهامش .

(٣) في تاج العروس . العناق - كسحاب - الأنثى من أولاد المعز . والرجل بالكسر : القدم ، أو من أصل الفخذ إلى القدم ، أنثى ؛ فانه الزجاج .

وينظر « عناق » في المقتضب : ٣ / ٣٦٨ .

إنما هو لذاتها لا للعلامة التي في اسمها ، فحكم الاسم العلم الذي فيه علامة التأنيث مخالف لحكمه قبل النقل ، كما كان في المذكر ، لجميع الأسماء الأعلام في المؤنث لا تنصرف ، وقد وجدت في الحديث المسند عن أمة مصروفاً ، هكذا قيده أهل الحديث .

على أن في الاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين ، وهي في قولهم : حذام ورقاش^(١) ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهم محبوبات ، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها ، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى ، ألا ترى كيف حصوه بالكسرة التي هي أخت الياء ، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه ، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمّين شكلهن ونسبهن ، ونحو ذلك ، والحضرىات : مُنَيّة وعزيرة ، يكسرن أو آخر هذه الأسماء ، كما فعلت العرب في : حذام ورقاش ؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء ، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة ، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها ، وخصوا بهذا البناء فعال ، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث ،

(١) يعني ما كان علماً على مؤنث معدولاً عن فاعلة ، فأصل حذام : حاذمة ، ورقاش : راقشة ؛ قال اللبرد في المقتضب ٣ / ٣٧٤ : « ولما كان للمؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب ... واختير له الكسر ، لأنه لما كان معدولاً عما فيه علامة التأنيث ، فعدل إلى ما فيه تلك العلامة ، لأن الكسر من علامات التأنيث ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إنك فاعلة . وأنت فعلت ، وأنت تفعلين ، لأن الكسرة نوع من الياء ، فلهذا ألزمته الكسرة » .

والكسر لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيجرون فعال هذا مجرى ما لا ينصرف ، إلا إذا كان آخره راء فإنهم يبنونه على الكسر كلمة الحجازيين .

وينظر الكتاب : ٢ / ٤٠ ، ٤١ .

نحو : رَزَّانٌ وَحَصَانٌ وَقَال^(١) ، فرائحة الإضافة تمنع من التنوين ، بنى على الكسر أو لم يبن ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : جُمِعَ وَلَا أُجْمَعُ^(٢) ، لأنه مضاف في المعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : سَحَرَ ، ليوم بعينه^(٣) ، لأنه معرف بالمعنى ، ومن ثم لم يُنَوَّنُوا : آخِرَ ، لأنه في معنى المتصل بحرف من ، التي في باب أفعل من كذا ، وسيأتى بيانها ، واستقصاء بابها فيما بعد ، إن شاء الله .

فإن قيل : فقد قالوا المعنية : حَلَّاقٍ ، وللحمى : سَبَاطٍ ، وللنجرة : جَارٍ^(٤) ؟

قلنا : أصل العلمية للإنس ومن يعقل ، فلما ثبت هذا الأصل في المؤنث من الإنسيات صارت بنية فعالٍ تُشعر بالعالمية ، وإن ذهب العلة الموجبة للكسر ، فقد بقيت العلة المشعرة بالتأنيث ، كما يقولون : رجل جسيم ، أى عظيم الجسم ، ثم قالوا : خطب جسيم ولا جسيم ، ثم يبقى معنى التثنية وإن ذهب معنى الجسم ، وكما قالوا : جسيم عظيم ، أى كبير العظم ، ثم قالوا : عذاب عظيم ، وعلم عظيم ، وقد ذهب معنى العظم وبقي لفظه الذى اشتق منه ، كذلك قالوا في غير الأدميات ، وإن ذهب المعنى الذى أوجب بنية على الكسر ، ولم يبق منه إلا أنه علم لمؤنث ، كما كان في الأصل .

(١) في تاج العروس : « وامرأة يقال — كسحاب — مكفال أى : عظيمة الكفل » .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) للمصدر نفسه ، ورقة : ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) ينظر الكتاب : ٢ / ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٢ .

وفي تاج العروس : سباط — كقطام — من أسماء الحمى ، مبنى على الكسر ، قال المتنخل الهذلي :

أجزت بفتية بيض كرام كأنهم تملهم سباط

(٣ — الأمل)

فصل

[في الأسماء الأجممية والمعدولة]

وأما الأسماء الأجممية فإنها لا تنصرف في حال العلمية للأصل الذي قدمناه في الأعلام ، وأنها لم تنقل إلى العلمية من أصل كانت فيه منونة ، وكذلك للمعدول نحو : عُمرَ وقُثم ، ليس بمنقول إلى العلمية من أصل كان منوناً ، وإنما عدل فيه عن الصفة المنونة إلى هذا اللفظ تحقيقاً للعلمية ، وخروجاً عن مراعاة الصفة .

فصل

[في أسرار العدل]

وفي الاسم المعدول سؤالات : لم عدل إلى فعل ؟ ولم عدل عن الصفة ؟ ولم عدل عن فاعل نحو : عامر ، ولم يعدل عن غيره نحو : قميل وفعل وأشباه ذلك ؟ ولم عدل عن بعض الصفة ، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب ؟ ولم عدل عن عامر وزافر وقائم ، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح ؟ ولم منع الصرف في حال العلمية ؟

والجواب على هذه الأسئلة نضمنه فصلاً واحداً فنقول : منع الصرف لأنه علم غير منقول من أصل منون كما تقدم في شرح معنى التنوين والمقصود به ، وأما عدلهم إياه عن الصفة فلأنهم أرادوا تحقيق العلمية ، وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض ، وزافر بحمّله^(١) ، فإذا أردت

(١) في اللسان : الزفر : مصدر قولك : زفر الحمل يزفره زفرأ ، أى : حمّله .

أن يجعله اسماً يدعى به لا يشاركه فيه غيره غيرته عن بناء فاعل أو فاعيل إلى بناء غير موجود في الصفة ، وذلك نحو فعل ، والدليل على صحة هذا الغرض ، وأنه مقصود العرب ، قولهم في النداء : يا قُسق ، عدلوا عن قاسق ، لأن قاسقاً اسم فاعل من فسق ، فلا يدل إلا على الفعل ، والفعل لا ثبات له ولا يقتضى التكرار ، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم ، أى : إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغي أن يدعى ، كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه : قاسق ، لا ينبغي أن يسمى قاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا ، فسكانهم يريدون بالمعدول عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسماً لأن ما يعرف به كزيد وعمر الذي هو لازم للمسمى ، بخلاف الصفة المشتقة من الفعل ، فإنها لا تنزىء إلا في حال الفعل ، فعدلوا لذلك عن عامر وقائم^(١) ، ليجعلوه له اسماً لازماً ، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التي هي غير لازمة للفعل ، ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو : كلب ونمر ، لأن الرجل ليس بكلب ولا هو نمر ، وإنما هو عامر وزافر ، أى موصوف بهذا قبل العلمية ، ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلمية ، فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقائم ، ليتبس بالوصف ، وقد أمن التباسه بالأجناس التي ليست بأوصاف نحو : كلب وأسد وحجر ، وغير ذلك .

فإن قيل : فلم خصّ بالعدل إلى فعل دون غيره من الأبنية ؟ قلنا : إنما عدلوا عن لفظ الصفة إلى لفظ غير مُستعمل في الوصف نحو : عُمر وعمران وعُمارة ، فلا تحسبن أنه مخصوص بفعل ، إنما هو العدل مخصوص بما يخرج عن وزن الصفة إلى وزن ليس في الصفات إلا نادراً .

(١) في تاج العروس : « قثم له من العطاء قثما : أكثر . . وقثم كزفر : ابن العباس بن عبد المطلب » .

فإن قيل : فلم لم يعدلوا عن مالك وصالح وسالم وغانم ؟

قلنا : أرادوا هناك التثؤل للمولود بالسلامة والصلاح والملك والخير ، ونحو ذلك ، فتركوا الصفة على وزنها ، وتركوا العدول عنها ، أى : إنه سالم أبدا ، وصالح أبدا ، وإنما عدل عن عامر وقائم وأشياء قليلة ؛ لأن قصدهم فيها إلى التثؤل إنما هو على المسأل لا من حين ولادة ، فأبقوا فيه من لفظ الوصف ، ولم يبقوه بحاله ؛ ليجمعوا بين تحقيق العلمية وبين المعنى الذى تفألوا به من العارة ونحوها ، وحافظوا على لفظ الصفة مثل سالم وصالح ، وذلك أنهم أرادوا أن لا يفارقه هذا الوصف فلم يغيروا لفظه^(١) ، كما أن قصدهم أن لا يتغير عنه معنى ، وأنت ترى أن حاجتهم إلى التثؤل له بهذه الصفات أكد عليهم وهم إليه أحوج من جشم^(٢) وقشم ، اللذين هما من التجشم والقشم ، وكذلك عمر الذى هو من عمارة الأرضين ونحوها .

ولم يختلف أرباب اللغة أن قصد العرب فى التسمية بالصفات إلى التثؤل أو التطير على الإهداء ، وإذا كان كذلك فتثؤلهم له بالسلامة والصلاح والملك والسعد ، أولى وأسبق إلى غرضهم ، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلمية ، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مصاحبة له هذه الصفة ، والله أعلم .

(١) فى الأصل . لفظاً .

(٢) فى التاج : « جشم الأمر - كسمع - جشما ، بالفتح ، وجشامة . تسكفه على مشقة ، كجشمة .. وبنو جشم . أحياء من مضر ومن اليمن ومن تغلب ... قال السهيلي : وجشم معدول عن جاشم » .

فصل

[فى العدد المعدول ، وصيغ العدل ، والوصف المزيّد بألف ونون]

وأما المعدول عن العدد نحو : ثلاث ورباع ؛ فلا معنى لتثوينه ، لأنّه لا يتوهم إضافته ، فلا يحتاج إذاً إلى التثوين الذى هو علامة الانفصال عن الإضافة .

وأما سامان وعمران ونحوها ، فغير منقول كما تقدم ، وإنما هو معدول عن الصفات المنونة إلى العلمية كعمر .

وأما سكران وغضبان فلا ينصرف ؛ قال النحويون : لأنّه مضارع لباب حمراء وصفراء^(١) ، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما فى المعنى من المضارعة شيئاً ، وأما اللفظ فيبعد أيضاً ، لأن آخر هذا ألف ونون ، وآخر هذا ألف وهمة ، والهمزة بعيدة المخرج من النون ؛ والمانع عندنا من صرفه مضارعة للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، أما اللفظ فثبوت ، لأنها ألف ونون ، كما نقول : الزيدان بألف ونون ، وأما المعنى ، فالتثنية إنما هى ثنية الواحد ، فتقول فى زيد وزيد : زيدان ، لأن أصل العدد قد تضاعف ، فتقول : غاضب وغاطش ، فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل : غضبان وعطشان ؛ فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى من مضارعة لجرأ ، وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تثنون لأنها كالمعوض من التثوين ، فسكنا لا نقول : زيدان ، فلا نقول : غضبان ، لوجود المضارعة فيه لفظاً ومعنى ، ألا ترى أن العرب لا تقول فى مؤنثه : فعلانة ، وكذلك لا تقول فى التصغير : غَضَيَيْن على هذا القياس ؛ فقد تبين لك بهذه الفروع صحة الأصل الذى قدّمناه

(١) ينظر الكتاب : ٢ / ١٠ والمقتضب : ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

من مضارعتة للتثنية ، فهو أصل واحد منع^(١) من دخول علامة التأنيث ، ومنع من دخول علامة الانفصال وهو التنوين ، ومنع من الجمع والتصغير الذي كان ينبغي له لولا المضارعة ، فإذا كان فُـلَان مضموم الأول ، أو فِعْلَان مكسور الأول ، كانت مضارعتة للواحد الذي آخره ألف بعدها حرف أولى من مضارعتة للثنتين ، لأنه قد صار على وَزْنِهِ بانضمام أوله أو بانكسار أوله مثل : نُعْمَان ، فإنهم^(٢) ألحقوه بفُسْطَاط ، ومثل : سِرْحَان فإنهم ألحقوه بمثل قِرْطَاس ؛ إذ كان على عدة حركاته وسكناته وكسراته وضماته ، فكان إلحاقه بما هو واحد مثله أولى من إلحاقه وتشبيهه بالتثنية ، ولم يجدوا في الأسماء ما هو على وزنه فعَلَان فَيُلْحِقُوا به غضبان^(٣) ، فألحقوا غضبان^(٣) بمثل زيدان وعمران ، الذي هو مثله ، وألحقوا سِرْحَان ونُعْمَان بقِرْطَاس وفُسْطَاط ؛ إذ وَزْنُهُ شبيه بِوَزْنِهِ ، وهو واحد مثله ، ومعنى التضعيف فيه معلوم ، فجمعوه كما جَمَعُوا فُسْطَاطًا وقِرْطَاسًا ، وصَوَّرُوهُ كذلك ، فإن سَمَّيْتَ شعبان وسرحان رَجُلًا فلا تنوين فيه ، لأنه قد خرج عن الأجناس التي تُلْحَق ببعضها ببعض ، وتشبَّه ببعضها ببعض ، ألا ترى أن العلم لا يجمع ولا يثنى ، وهو علم ، فكيف يشبَّه بفسطاط وفساطيط وقِرطاس وقراطيس ، وهو لا يجمع ، فتأمله .

فصل

[في صيغة منتهى الجموع]

وأما باب مساجد ودراهم ، وكل جمع على عدة هذا الجمع ، فإنه جمع ليس له

(١) في الأصل : يمنع .

(٢) في الأصل : وأنهم .

(٣) في الأصل : غضباناً .

تظير في الواحد فيشبه به ، فهو بناء مخصوص بالجمع ، كما أن بنية^(١) الجمع المسلم مخصوصة بالجمع أيضاً ، ونونه لا تُنَوِّن أبداً كنون التثنية ، فكان آخر هذا الجمع لا يُنَوِّن أيضاً لأنه بناء مخصوص بالجمع ، فكان حمله على الجمع المسلم في ترك التنوين أولى من حمله على الواحد وتشبيهه به ، ولا شك أن تشبيه جمع يجمع أولى من تشبيه جمع بواحد ، ومع هذا قد صرفه كثير من العرب ، وقد جاء في القرآن مصروفًا وغير مصروفٍ ، فإذا دخلته هاء التأنيث كان حمله على الواحد أولى من حمله على الجمع ، لأن الجمع لا تلحق نونه هاء التأنيث ، كما لا تلحق نون التثنية .

فصل

[في العلم المركب]

وأما المركب نحو بعليك ، فامتناعه من التنوين للاستغناء عنه ، لأنه قلما يضاف اسم مركب ، فيقال : بعليك زيد ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين ، وما لا ينون لا يخفض أبداً مع أنه غير منقول من شيء كان منوناً قبل التسمية ؛ فهو كالأعجمي والمرجبل ، والحمد لله .

فعلمة هذا الباب كله استغناؤه عن التنوين ، ثم إذا زال التنوين ترك الخفض ، كيلا يلتبس بالضاف إلى التكلم ، كما قدّمنا ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أمن اللبس ، فماد الخفض وحده ، ولم يحتاج إلى التنوين .

(١) في الأصل . تثنية .

٢ — مسألة

في كاف التشبيه

قال :

وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمير كزيد ورجل ،
وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معا ، تقول : لك ولى ، وبك ولى ،
ولا تقول : لك ولا : كى ولا : كه ؟ قال سيبويه وغيره : استغنوا عن الكاف
بمثل ^(١) ، وليس هذا بعملة ، لأن السؤال لازم حتى له ، لأن ^(٢) السائل كما له أن
يقول : لم لم تدخل على المضمير ، كذلك له أن يقول : لم استغنوا في المضمير
بمثل : فيقولون : كه ، كما يقولون : مثله ؟ وأيضاً فإن الكلام بمثل إذا قلت :
مثله ، أطول ، وهو بالكاف أوجز ، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز ،
وإنما الأصل أن يستغنى بالأوجز عن الأطول ، وبالأخف عن الأثقل .

وإنما السر في ذلك عندي أن الكاف لما كانت حرف جر ، وحُرُوفُ
الجر إنما تدخل على المضمير المتصل لا على المنفصل ، وجب أن لا يكون بعدها
مضمير منفصل أصلاً ، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل ؛ قالوا :
زيد كهو ، فأدخلوها على المنفصل ، وهو خلاف القياس في حروف الجر ،
ولم يدخلوها على مضمير متصل ^(٣) أصلاً ، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم
ولا غائب .

(١) قال سيبويه ٣٩٣/١ : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإظهار من حرف الجر ،
وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحق ، ومنذ ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى
وشبهى عنه ، فأسقطوه » وينظر للفتش : ٢٥٥/١ .

(٢) كررت في الأصل كلمة : لأن .

(٣) في الأصل : منفصل

وعلة ذلك وسره أن الكاف فيها ما في كأن من معنى التشبيه ، والاسم
المتخفوض بالكاف إذا قلت : زيد كالأسد ، هو المرفوع بكان ، إذا قلت :
كأن زيدا الأسد ، ومعنى الكلام واحد ، وخبر كأن لا يتصور فيه أن يكون
ضميراً متصلاً ، لأن اسمها قد حال بينه وبين الاتصال بها ، فلما لم يكن الاسم
المشبه به في باب كأن ضميراً متصلاً ، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميراً
متصلاً ، لأنه هو هو في المعنى ، فحمل عليه ، كما حملوا اجتور على تجاور ؛ إذ هو
في معناه ، وكما حملوا حول على أحول ؛ لأنه في معناه ، وكما قالوا : إنما يقوم أنا ،
فجاءوا بالمضمير المنفصل لأن معناه : ما يقوم إلا أنا ، وكما قالوا : ما جاءنى زيد
إلا أعطيتيه ، لأن المعنى : كلما جاءنى أعطيتيه ، وأشبهه شيء بهذا الفصل الضمير
إذا جرى [الوصف ^(١)] على غير من هو له ، وهو فاعل ، فإنه يكون منفصلاً ،
إن كان الرفع له اسماً مشتقاً ، كقولك : زيد هند ضاربها هو ، ورأيت امرأة
مع رجل ضاربتة هي ، لأن هذه المضمرات - وإن كانت فاعلات - فإنها في
الأصل والمعنى مبتدأ ، وضاربها ونحوه خبر عنها ، وهذه هي الحقيقة ، وجريان
الصفة على غير من هي له اتساع ومجاز ، فلما كان المضمير مبتدأ في المعنى ،
والمبتدأ لا يكون أبداً ضميراً متصلاً ، كان هذا الفاعل كذلك ، لأنه مرتفع
بصفة هي خبر عنه في المعنى دون اللفظ ، فروى فيه المعنى وبقى منفصلاً كما إذا
كان مبتدأ ، ولو جعلت مكان الصفة ها هنا الفعل ووصفت به لم يكن بد من
أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً جرى الفعل على من هو له أو على غير من هو
له ، كقولك : رأيت رجلاً مع امرأة يضربها ، لا تبرز الضمير الفاعل هنا ،
فتقول : هو ، لأنك لو جعلته مبتدأ في هذا الموضع لم يجز ، إلا أن تؤخر الفعل
فتقول : هو يضربها ، وفي « ضارب » يجوز أن يكون « هو » مبتدأ ،

(١) زيادة ليست في الأصل

قدمت الصفة أو آخرتها ، لأنك تقول : قائم زيد ، وزيد قائم ، ولا يكون ذلك في الفعل مع الاسم ، إذا قدمت الخبر على الاسم وهو فعل بطل الابتداء ، فأنهم هذا السر في بروز الضمير الفاعل إذا كان العامل صفة وحجرت على غير من هي ^(١) له ، فإنه صحيح بديع ، لم ينتبه إليه أحد من هذه الصنفية ، وتعليقهم لهذه المسألة لا يطارد ^(٢) ، بل ينتقض تارة ، وينعكس أخرى ، فتأمله .

فصل

[في حتى]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على المضمير ، وهي حتى ، تقول : حتى زيد ، ولا تقول : حتاك ولا حتاي ، وعلتها كماله الكاف ، لأن حتى الحافضة هي في معنى العاطفة ، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل ، لا هي ولا شيء من حروف العطف ، لأن الضمير المتصل يختلط بالماضي ^(٣) الملاصق به ، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف ، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل لم تدخل الحافضة أيضاً على ضمير أصلاً ، لأن الضمائر الخفوضة لا تكون إلا متصلة ، وليس للخفض ضمير منفصل ، كما للرفع والنصب .

فصل

[في وضع الضمائر المنفصلة]

فإن قيل : فلم دخلت الكاف على هو وهي خافضة ، وهو ضمير رفع ؟ قلنا : لم نوضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب ، وإنما

(١) في الأصل : هو .

(٢) ينظر المقتضب : ٩٣/٣ ، ٩٤ وتعليق الاستاذ عضية .

(٣) ينظر دراستنا عن أبي القاسم السهيلي ومذهبه في العمل .

وُضِعَت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والتوث ونحو ذلك ، ألا ترى أنك تؤكد بها الخفوض فتقول : مررت به هو ، وبك أنت ، فقد وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك ، وقال ليبيد ^(١) :
* فإن أنت لم ينفعك علمك * ^(٢)

فأوقعها موقع المنصوب ، ولم يبال بذلك ، وفي الحديث : « من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى ، لا يخرج إلا إياه » ^(٣) فأوقع إياه موقع المرفوع ولم يبال بذلك ، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب ، ويجوز في المضمرة ، فكذلك تقول : زيد كره فتوقعها موقع الضمير الخفوض ، ولا تبال ، إلا أن الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب ، وإن خولف بها لم يبعد .

فصل

[في منذ وواو القسم وتائه]

ومن حروف الجر أيضاً ما لا يدخل على مضمير نحو منذ ، لأن المطلوب بها الزمان ، وصيغة المضمير ليست من صيغة الزمان في شيء .

(١) هو أبو عقيل ليبيد بن ربيعة العامري الشاعر ، قدم على رسول الله وأسلم وحسن إسلامه ، وكان من خول الشعراء المجيدين المظبوعين ، توفي في خلافة معاوية سنة ٤١ . ينظر الاستيعاب : ١٣٣٥ .

(٢) البيت في ديوانه : ٢٥٥ من قصيدته التي يرثي فيها النعمان بن النذر ، ورواية : فإن أنت لم تصدقك نفسك فانتسب لملك تهديك القرووت الاوائل

وفي شرح البيت : وروى : فإن أنت لم ينفعك علمك . . .

(٣) أخرجه أبو داود في باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ، ونصه : « . . ومن خرج إلى تسبيح الضحى ، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتبر » ينظر المنهل العذب للورود في شرح سنن الإمام أبي داود : ٢٥٠/٤ .

ومنها أيضاً ما لا يدخل على مضمرك كذلك وهي واو القسم وتاؤه ، أما التاء فعلتها بيّنة ، وهي اختصاصها باسم الله ، فلا بد من لفظه معها ، فإذا أضمر زال اللفظ ، وأما الواو فلا تنبأ تشبه واو المطف لفظاً ومعنى ، وواو المطف لا تدخل على ضمير متصل كما تقدم ، وهذا على طريق التقريب هنا ، ولعلنا أن نكشف سرها كشفاً كلياً ، فتعلم حينئذ أنها واو عطف ، وأنها لا يتصور أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمرة ، وأن الخفوض بها في القسم إنما الخفوض بالمطف على محلوف به ، وذلك المحلوف به إما اسم في معنى هذا الخفوض وإما غيره ، فقد يكون للمحلوف به اسمان وثلاثة وأكثر ، وشرح هذا وبيانه وبرهانه والشواهد عليه في باب القسم ، والحمد لله .

٣ - مسألة

في الجواب ببلى ونعم

قال :

وأما نعم فتصديق لحديث متقدم ، فإن كان موجبا فقد صدقت إيجابه ، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه ؛ يقال : الخمر حرام ، فتقول : نعم ، ويقال : ليست الخمر حلالاً ، فتقول : نعم ، أى الأمر كما ذكرت ، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب .

وأما بلى فكلمة فيها لفظ « بل »^(١) التي للاضراب ، ولفظ « لا » التي

(١) ينظر الصحاح لأحمد بن فارس : ١١٦ ، ١١٧ فكلّام السهيلي قريب مما ذكره ، قال ابن فارس : « والمعنى أنها بل ، وصلت بها ألف تكون دليلاً على كلام ، يقول القائل : أما خرج زيد ؟ فتقول : بلى ، قبل رجوع عن جحد ، والألف دلالة كلام ، كأنك قلت : بل خرج زيد » ولكن السهيلي يرى أنها مركبة من بل ولا .

لنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا لإضراباً عن نفي ، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فتقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحل ، ولو قال : العسل حلو ، فقلت : بلى ، لم يحز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بد أن تقتضى بلى إضراباً على نفي ، لأن أفظمها مشاكلاً لمعناها ، كما تقدم .

فصل

[في موقع بلى]

فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي ، فقلت : أليست الخمر حراماً ؟ فلا تقل في الجواب : نعم ، لأنك تكون مصداقاً للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف ، ولكن تقول : بلى ، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم ، هذا هو الأصل ، لأنهم راعوا اللفظ ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام .

فصل

[في وقوع نعم موقع بلى]

إِذَا نَبَتْ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُجَابَ بِنَعَمٍ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ مِنَ النَّفْيِ ، لَا تَرِيدُ تَصْدِيقَ النَّفْيِ ، وَلَكِنْ^(١) تَحْقِيقَ الْإِجَابِ الَّذِي فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ لِمَنْ رَأَاهُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ مُنْكَرًا عَلَيْهِ : أَلَيْسَ الْخَمْرُ حَرَامًا ؟ لَمْ يَسْتَفْهَمْ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِتَقْرِيرِهِ أَوْ تَوْبِيخِهِ ، وَفَهُمْ مُرَادُهُ فِي ذَلِكَ ، بِقَرِينَةٍ نَذَرَهَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَمَّا فَهِمَ مُرَادَهُ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّحْرِيمُ جَازٍ أَنْ

(١) في الأصل : ولا .

يجاب بنعم^(١)، تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي، لأنه ليس بنافي في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى، لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: (ألمست بربكم؟ قالوا: بلى)^(٢)، ولم يقولوا: نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إنبات.

فإن قل: فهل من شاهد على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد؟

قلنا: نعم، حديث رواه أبو عبيد^(٣) في «شرح الغريب»، وهو أن^(٤) المهاجرين قالوا: «إن الأنصار قد أرونا وفعلوا معنا وفعلوا». فقال: أستمعتم فون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن^(٥) ذلك؛ أي: إن ذلك شكر لهم. هكذا صحت الرواية بنعم وكذلك بيت جحدر^(٥):

(١) ينظر مغنى اللبيب: بلى

(٢) الأعراف: ١٧٢.

(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، كان فقيها محدثاً لغويّاً؛ وله مصنفات في فنون مختلفة منها شرح غريب الحديث، وقد روى عن أبي زيد الأنصاري، وأبي عبيدة، والاصمعي، والبرزدي من البصريين، كما روى عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني. والكسائي، والآخر، والفرّاء، توفي سنة ٢٢٤ عن ٧٣ سنة. ينظر المعجم لابن خير: ١٨٢، ١٨٨، ٣٣٦، وإنباء الرواة: ١٢/٣، والمعبر للذهبي: ٣٩٢/١.

(٤) في الأصل: فإن في ذلك (٥) البيتان ذكرهما ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٢ منسوبين إلى المعلوط في الرضى بالقليل، ونصهما:

أليس الليل يلبس أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

بلى، وترى السماء كما أراها ويعلموها النهار كما علاني

وهما في الخزنة ٤/ ٤٨٠ منسوبين إلى جحدر بن مالك الحنفي، من قصيدة قالها «وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى الخيمة، وروايتها: =

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله:

أليس الليل يجمع أم عمرو

إلا أن في بيت جحدر احتمالاً، وهو أن يكون قوله: نعم، تصديقاً لقوله: «فذاك بنا تداني» وإن كان الوجه الأول أظهر، والنفس إليه أميل، ويُقوّيه قوله: «وترى الهلال كما أراه» بالواو، عطفاً على يجمع، لأن الفعل يعطف على الفعل.

فصل

[في أثر الاستفهام على أسلوب النفي]

ومما يقوى الجواب بنعم إذا دخل حرف الاستفهام على النفي، بخلاف حاله قبل الاستفهام، أن حكم النفي قد تغير وعاد إلى التقرير والإنكار كما تقدم، وأن العرب قد أجرت الكلام بعد الاستفهام على غير ما كان قبله في مسائل كثيرة، منها:

دخول إلا قبل الإستفهام؛ تقول: ليست الخمر إلا حراماً، وما محمد إلا رسول، فإن قلت: أما محمد، أو قلت: أليست الخمر، لم يجوز إدخال إلا في هذا الكلام، كما لا يجوز إدخالها في الواجب، فيدل على أن الكلام قد صار حكمه حكم الواجب.

ومسألة أخرى، وهو أنك تقول قبل الاستفهام: ليس زيد قائماً بل قاعداً، ولو عطفت ببل بعد الاستفهام لم يجوز، فقد تغير إذا حكم النفي.

= أليس الليل يجمع

نعم وترى الهلال

وقد أشار البغدادى إلى رواية ابن قتيبة فقال ٤/ ٨٣: «وقد روى السكرى في كتاب المصوص في نسخة قديمة صحيحة: بلى وترى الهلال كما أراه».

ومسألة ثالثة ، وهو أنك تقول : أليس زيد إنما هو قاعد ، فتكون إنما وما بعدها في موضع خبر ليس ، ولا يجوز ذلك قبل الاستفهام ، فدل على اختلاف الحكمين ، وقد ذكر هذه المسائل ابن السراج^(١) .

ومسألة رابعة ، وهو أنك تقول : ليس زيد قائماً ، فيقوم عمرو ، فإن أدخلت ألف الاستفهام لم يحز إدخال الفاء .

ومسألة خامسة ، وهو أنك تقول : ليس أحد قائماً فإن أدخلت ألف الاستفهام على النفي لم تقل : أليس أحد قائماً ، لقوة معنى الإيجاب الذي في ضمن الكلام ، فتأمل ؛ إذ لا يستعمل لفظ أحد في الإيجاب ، ولا تسلم مسألة يكون الكلام مستفهما عنه كنهيته قبل الاستفهام إلا مسألة إدخال الباء لتأكيد النفي ، نحو قولهم : أليس زيد قائماً ، فإن الباء دخلت هاهنا ، كما تدخل قبل الاستفهام ، وذلك أن المَعْوَل على تأكيد اللفظ ، وليس لها تأثير في معنى التقرير والإنكار ، وإنما هي بمنزلة النَّصْب الذي هو عمل ليس ، فسكنا ببقِي النَّصْب بعد قولك : أليس زيد قائماً ، ولا يغيره دخول الاستفهام على النفي ، كذلك تبقى الباء ، لأن الملة واحدة ، وذلك أن الموجب لها لفظ الحرف^(٢) ، واللفظ باق ، فتأمل هذا ، فإنه بديع ، ألا ترى كيف بقي رفع الفاعل مِنْ قولك : « قام زيد » إذا نفيت ، من قولك : « ما قام إلا زيد » لأن لفظ « قام » موجود .

(١) هو أبو بكر محمد بن السري ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجي ، والسيرافي ، والرماني ، وصنف الاصول ، والمرجز في النحو ، وكانا معروفين في الأندلس ، توفي أبو بكر في سنة ٣١٦ . ينظر الفهرسة لابن خير : ٣٠٧ ، ٣١٩ ، وإنباء الرواه : ١٤٥/٣ .
(٢) ينظر أصل السهيلي في العامل : النتائج ورقة ١١ ، ٨٣ ، ٨٤ .

فصل

[في دلالة الكلام المنفي المسبوق باستفهام على الإنكار والتوبيخ]

فإن قيل : فما القرينة التي وعدتم بها حين ذكرتم انصراف الكلام بدخول ألف الاستفهام إلى الإنكار والتوبيخ دون بقاء الاستفهام مجرداً ؟

قلنا : السر في ذلك أن المستفهم عن الخبر شك فيه متردد بين نفيه وإثباته ، فحقه أن يدخل ألف الاستفهام على لفظ الإثبات ، لأنه الأصل ، ثم يعطف عليه فيقال : أقام زيد أم لم يقم ؟ فهذا أصل الكلام ، فإذا عدل عن هذا ، وأدخل حرف الاستفهام على حرف النفي ترك الوجه الأخف في اللفظ ، وعدل إلى الأثقل ، وترك الأصل وعدل إلى الفرع ، علم أنه لم يفعل ذلك إلا منكرًا على من رآه يعتقد النفي ؛ إذ يفعل قول من يعتقد . فلذلك بدأ بحرف النفي ، فتقول للمعاصي : أليس الله يراك ، لاستفهام ، ولكن مقرا ومرهبا ، وقد فعل فعل من يظن أنه لا يراه ، فلذلك بدأ بالنفي كالمستفهم عن النفي ، وهو لا يريد إلا التقرير ، فلم يجرد الاستفهام عن المعنى الآخر بل تضمنه حتى حُكِمَ للكلام بحكم الإيجاب في المسائل المتقدمة ، فكذلك ينبغي ألا يمنع الجواب بنعم منعاً كلياً ، ليكون تصديق الكلام من اعتقاد التكلم ، وهو الإثبات ؛ غير أن أكثر العرب ، كما قدمنا ، على الجواب ببلى ، وعلة اختيارهم مراعاة اللفظ هاهنا ، وترك التفاهم إلى المعنى ، كما التفتوا إليه في المسائل الحس المتقدمة ؛ هي خشية الالتباس بين التصديق للنفي والتصديق للإيجاب ؛ إذ قد تقدم أن نعم يصدق بها النفي ، فيقول : ليست الخمر حلالاً ، فيقال له : نعم ، ليست حلالاً ، ويقال : إن الخمر حرام ، فيقال له : نعم ، إنها حرام ، ولا يكون في بلى إلا وجه واحد ، وهو الإضراب عن نفي متقدم ؛ فلذلك كان الاختيار وقوعه بعد ليس ، لأنه إذا

وقعت نعم هاهنا لم يُدْرَ أصدقت النفي الذي في اللفظ أم الإيجاب الذي في المعنى ،
فاقتصر أكثرهم على « بلى » المتضمنة للإضراب عن النفي ، فلا يَبْقَى إلا الإيجاب
وهذا عجب من التعامل عجاب .

٤ — مسألة (١)

[في إعراب قول ابن عباس : جَمَعَهُ له صدرك

تفسيرا لقوله تعالى : إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ]

قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : (إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ ^(٢)) قال : جَمَعَهُ
له صدرك ^(٣) .

نصب « جَمَعَهُ » إن كانت الرواية بالنصب ، لأنه مردود على الآية ، وهو
منصوب في الآية ؛ ومن رفعه فمردود أيضا عليها ، ولكن على موضع إِنْ ،
لأن موضعها رفع ، والهاء في قوله « جمعه » في نفس الآية مفعولة في المعنى ،
والفاعل مقدر ، لأن المصدر لا يضر فيه الفاعل ، ولكن يقدر ، فالتقدير :
إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمِعَهُ نَحْنُ . وأما في التفسير فالهاء فاعل في المعنى ، لأنها ضمير
الصدر ، وأضره ولم يحركه ذكر لأن الكلام يدل عليه ، ولأن آخر الكلام
تبيين له ، وهو (صدرك) ، فإنه عِنْدِي بَدَلٌ من المضمرة المحذورة بالإضافة ،

(١) على هامش المخطوطة : من هنا جوابه عن المسائل التي سأله عنها ابن قرقول
رحمها الله .

(٢) القيامة : ١٧ .

(٣) أخرجه البخاري في باب بدء الوحى : ٤/١ ؛ وفيه روايتان : جمعه له في
صدرك بالرفع مصدرا ، جمعه لك صدرك بصيغة الفعل الماضي ؛ وفي كتاب التفسير
٢٠٣/٦ روى : إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وقرآنه ، أن نجممه في صدرك .

لأنه مُرْفُوعٌ فِي الْمَعْنَى ، فَصَدْرُكَ بَدَلٌ عَلَى الْمَعْنَى ، والخفض فيه جائز ، وإن لم
يرد ، كما تقول : كرهت جمع زَيْنٍ لِمَالِ أَخِيكَ ، وإن شئت قلت : أخيك
ومن نحوه (أَنْ عَلَيْهِمْ لعنة الله والملائكة) رفعا .

والمضمر في « له » عائذ ^(١) على القرآن ، واللام متعلقة بالجمع .

وفي المسألة عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ ، وهو أن تكون الهاء من قوله ^(٢) : (جمعه)
مفعولة في المعنى عائذة على القرآن ، كما هي في الآية كذلك . و « صدرك »
فاعل بالمصدر ، وهذا التفسير مطابق للفظ الآية بخلاف التفسير الأول ، فإنه
تفسير المعنى دون اللفظ ، إلا أن هذا الأخير يعترض علينا فيه دخول الجار
والجور بين المصدر والفاعل ، ولا يصح على هذا الوجه الآخر تعلق الجار
« اللام » بالجمع ، كما صح في الوجه الأول ، لأنك لو قلت : كرهت جمع المال
له أخوك ، كما قلت في الوجه الأول ، لم يحز ، لأنك كنت تعدى المصدر إلى
المفعول مرتين ، مرة بغير لام ، ومرة باللام ، ولكنه يجوز على تعليق اللام
بشيء مضمرة كأنه قال : جَمَعَهُ صدرك ، ثم قال : له ، أى : لحمد أى إكراما له ،
أو تعالما ، كما قالوا : سقيالك ، واللام عند جميعهم ^(٣) متعلقة بغير السقي ، وإنما
المعنى : لك أدعو بهذا ، وكذلك : مرحبا بك ، ولو كانت متعلقة بالمصدر
ما جاز أن يقول الراى : وبك مرحبا ، ولك سقيا ، لأنه لا يتقدم على
المصدر ما يتعلق به ^(٤) .

(١) في الاصل : عائذة .

(٢) في الاصل : قولك

(٣) ينظر معنى اللبيب : اللام ، المعنى الثانى والعشرون .

(٤) ينظر الروض الأنف ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، فقد وضع السهيل أصلا لتقدم

معمول المصدر .

وشبيه بهذا قول عمر بن ذر حين مات ابنه ذر: «اللهم هب له لي ما قصّر فيه من حفظ» هكذا وقع في نسخة صحيحة من الكامل^(١)، أى: استجب لي أو هبّ ذلك شفعا لي، وفي التنزيل: (ما أنت بنعمة ربك بمجنون^(٢)) أى: ما أنت بمجنون وذلك بنعمة ربك، فقدم المجرور وحذف متعلقه: وهذا نحو مما تقدم.

وأما «جمعه»^(٣) بلفظ الفعل: فصدرك فاعل: والكلام في المجرور كما تقدم.

هذا تفسير التفسير، لا تفسير الآية، ولكن تضعف هذه الرواية لأن الفعل الماضي لا يصلح أن يكون تفسيرا لقوله: (إن علينا جمعه) لأنه مستقبل في المعنى، والله أعلم.

٥ — مسألة

[في دلالة «مما» على معنى ربما]

وقوله: «مما يحرك»^(٤) هو كقول الشاعر^(٥):

وإننا لما نضرب الككبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم

(١) ينظر الكامل، الباب الثامن، نبد من كلام الحسكاه: ٦٨/١.

(٢) القلم: ٣.

(٣) ذكرنا هذه الرواية في بداية المسألة.

(٤) أخرجه البخاري في الحديث المتقدم، وهو من قول ابن عباس ونصه ٤/١:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه

(٥) هو أبو حية النخعي، ينظر الحزانة: ٢٨٣/٤ — ٢٨٦، والبيت من

شواهد الكتاب: ٤٧٧/١.

أنشده للبرد^(١)، وقال: هو بمعنى «ربما»^(٢)، وليس معنى قوله «من» تكون بمعنى «رب» ولكن «مما» هذه الكلمة هي التي دخلها معنى «ربما» بقرينة، وذلك أن الأصل فيها ما قال سيديويه: «إني مما أن أفعل، أى من الأمر»^(٣)، جعل «ما» اسما تأمنا بغير صلة كأن معنى الكلام: من الأمر الممكن أن أفعل، ومنهم من يقول: «مما أفعل» كما جاء في البيت، بحذف «أن»، والمعنى معناها، وإذا كان للمعنى: من الأمر الممكن والجائز أن أفعل، فقد صار إلى معنى: «ربما أفعل»، لا أن «من» بمعنى «رب» في شيء من الكلام، وبالله التوفيق.

٦ — مسألة

[في إعراب «جدعا» نصبا ورفعا]

وأما قوله: «يا ليتني فيها جدعا»^(٤).

بالنصب إذا جعلت «فيها» خبر «ليت»، والفاعل في الحال ما يتعلق به

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد للبرد (٢١٠ — ٢٨٥)، كان أحد أعلام اللغة والأدب في عصره، أخذ عن الجري والملازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهم، وتلمذ له الزجاج والأخفش على بن سليمان وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الأدب والنحو منها الكامل والمقتضب وغيرها. ينظر مقدمة المقتضب للاستاذ عضيمة.

(٢) قال في المقتضب ١٧٤/٤: «وتقول: إني مما أفعل، على معنى: ربما أفعل» وأنشد البيت.

(٣) قال سيديويه ٤٦٧/١: «وتقول: إني مما أن أفعل ذلك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذلك، فوقعت ما هذا الوقع».

(٤) أخرجه البخاري في باب بدء الوحى: ٤/١.

الجار من معنى الاستقوار ، ومن رَفَعَ « جذعاً » فالجار متعلق بما فيه من معنى العمل ، كأنه قال : لينثى شاب فيها .

٧ — مسألة

[في توجيه قول هرقل : هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر]

وأما « هذا يملك »^(١) فابتداء وخبر ، والتقدير : هذا المذكور يملك هذه الأمة ، وقوله : « قد ظهر » جملة مستأنفة لا في موضع صفة ولا في موضع خبر مبتدأ ، ولكن كما تقول : زيد بضرب عمرا قد قام أو قد شمر لذلك ونحو هذا ، وفيها وجه آخر وهو أن يكون أراد : « هذا رجل يملك هذه الأمة » فيكون « يملك » في موضع النعت ، « وقد ظهر » نعت بعد نعت ، ثم حذف المنعوت ، كما قال^(٢) :

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَدْرُ بِفَضْلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِنْهُمْ

أى : ما في قومها أحدٌ يفضلها ، وهذا إما ما هو في الفعل المضارع لا في الماضي ، قاله ابن المراح ، وحكاه عن الكوفيين ، وهو صحيح .

(١) أخرجه البخارى في باب بدء الوحي ٧/١ ، ونصه : « فقال هرقل : هذا ملك هذه الأمة قد ظهر » ورواه أبو ذر عن الكشميهي وحده : يملك ، بالمضارع .
(٢) هو حكيم بن مية ، وهو راجز إيسلاي ، ينظر الكتاب : ٣٧٥/١ وخزانة الادب : ٣١١/٢ .

٨ — مسألة

[في توجيه بأبا ، وأصلها بأبي هو]

وأما « بأبا »^(١) ، وإن شئت الممزة كانت ياء ، فتقول : يبيبا ، فهو جار ومجرور في موضع خبر مبتدأ ، وللمبتدأ محذوف لكثرة الاستعمال ، كما تقول : فدنى لك ، وحذفوا للمبتدأ ، وما كثر دوره في الكلام كثر فيه الحذف والتغيير ، نحو ما اتفق في ها هوذا ، حتى قالوا : ها هوذا ، وها هوذا ، بالتشديد .

وأصل الكلمة بأبي هو ، ولكن العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غلاماً ، وفي جارية : جارة ، وفي ناصية : ناصة ، وقالوا في عبي : عبي ، وفي فني : فني ، قال زهير :

* فَنِي الدُّحْلَانُ عَنْهُ وَالْإِضَاءُ^(٢) *

(١) أصله : بأبي ، ينظر البخارى كتاب الحيض ، باب شهود الحائض العيدين ٨٩/١ قول أم عطية : « بأبي سمعته » وفي رواية : بأبا ، وينظر كتاب الجمعة ، باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد : ٢٨/٢ وكتاب الحج ، باب تقضى الحائض المناسك ١٩٦/٢ قول أم عطية أيضاً « بأبي » وروى : يبيبا .
وينظر النهاية لابن الأثير : أبا .
(٢) ديوانه : ٦٥ ، وصدرة :

* ترعب صارة حق إذا ما *

وترعب : أقام في الربيع ، وصارة : موضع ، ويقول ثعلب ٦٦ : « فني : يريد فني وهي لغة طيء ، وربما كانت في غيرهم فني وفني ، وبقي وبقي ، وولي وولي ، والدحلان الواحد دحل ، وهي البئر الجيدة الموضع من الكلام ، والإضاء : العدران » .

وأنشد سيبويه^(١) :

* على يَحْمَرِ نَوْبَتُمُوهُ وما رُضَا *

وسئل بعض أئمة العربية عن قولهم في فني : فني ، أمي لغة أم تغيير ؟ فقال : هو تغيير ، وليس بلغة ، ولو كانتا لغتين لقال الذين فتحوا النون من « فني » في المستقبل منه : يفني ، كما يقولون : رمي برمي . وهذا استدلال صحيح ، ودليل آخر أيضاً قولهم في رُضَى : رُضَى ؛ إذ ليس فيهم من يقول في فُيْل : فُيْل .

وأما رواية من روى : بابا ، فإن حجت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء إلى فتحها ، على لغة من سَهَل الهمة وقلبها ياء ، فقال : يديا ، كما تقول في مائة : مية ، وكما قرأ ورش^(٢) : « لَيْلَا »^(٣) ثم قلب كسرة الباء فتحة ، فتقلب الياء ألفاً ، لافتتاح ما قبلها ، كما انقلبت الياء الآخرة ألفاً ، فليست الآخرة بأحق من الأولى ، وقد قدمنا النظائر والشواهد ، وأنه تغيير للحنة ، لا لغة .

ومما هو تغيير وليس بلغة قولهم : عليهم وعليهم ، لو كانتا لغتين ، لكانت

(١) الكتاب : ٦٥/١ وصدده :

أفي كل عام مأتهم تبعثونه

وينسب البيت إلى زيد الخيل ، وروايته في نوادر أبي زيد ٨٠ :

أفي كل عام مأتهم تجمعونهم على حجر عود أثيب ومارضا

يقول الأعمى : « وصف فرساً أهدى إليه ثوباً عن يد كانت منه إلى مهديه ، فيقول : ندمتم على ما أهديتم إلينا ، وحزنتم حزن من فقد حياً فجمع له مأتماً — والمأتهم النساء — ثم وصف أن ذلك الفرس حجر ، أي هجين أخلاقه كأخلاق الحجر ، ومعنى ثوبتموه : جعلتموه لنا ثوباً » .

(٢) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد القيرواني صاحب نافع ، كان شيخ الإقراء بمصر ،

توفي سنة ١٩٧ عن ٨٧ سنة ، ينظر العبر : ٣٢٤/١ .

(٣) ينظر المحتسب : ٣١٣/٢ ، ٣١٤ .

إحداها في بعض القبائل والأخرى في بعض ، وليس كذلك ، بل كل قبيلة تستعمل الوجهين في نظمها ونثرها ، والحمد لله .

٩ - مسألة

وأما قول طاووس « لا يبه ولا بته »^(١) فإنما يتفهم الترجيح والتوجيه فيه من سياق الكلام ومن قرأ في الحال ، وللتفقه في ذلك مقام غير هذا .

١٠ - مسألة

[في نسب خزاعة]

وأما حديث^(٢) عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ . واسم قَمْعَةَ : عُمر بن إلياس ، بقطع الهمة وتنوين السين في قول ابن الأنباري^(٣) ، والصحيح ابن إلياس ، بلام التعريف ، لوجود بطول ذكرها ، وأهمهم خندف ، وهي : ليلى بنت عمران^(٤) .

(١) كذا في الأصل .

(٢) هو الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ١٥٥/٨ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خندف ، أخا بني كعب هؤلاء ، يجر قصبه في النار » .

وفي رواية أخرى عن ابن ماهان : أبا بني كعب ، وقد سأل ابن قرقول السهيلي عن هاتين الروايتين ، فعلى الأولى لا يكون بنو كعب — وهم خزاعة — من ولد عمرو بن لُحَيٍّ ، وهم ولده على الرواية الثانية .

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، كان لغوياً نحوياً أدبياً حافظة ، عاش بين سنة ٢٧١ - ٣٢٨ ، ينظر العبر : ٢١٤/٢ ، وإنباه الرواه : ٣٠١/٣ .

(٤) في كتاب نسب قريش ص ٧ : « وأهمهم : خندف ، وأهمها ليلى بنت حلوان ابن عمران » وينظر تاج العروس : خندف .

فالتسابون ينسبون بنى كعب [إلى^(١)] عمرو ، وهم خزاعة ، ومنهم من ينسبهم إلى عمرو بن ثعلبة بن عمرو مزيقياء^(٢) ، يجعلهم من مازن غسان من الأزد ، ولما اختلف التسابون فيهم نظرنا الروايتين ، فإن صحت رواية من قال : (أخا بنى كعب) أى صاحب بنى كعب الذى يزعمون أو يدعون أنه^(٣) منهم ، كما جاء فى الحديث (أنا صاحبها)^(٤) أى أنا الذى عليه بما ادعته ، فلا يكون فى هذه الرواية حجة لمن زعم أن خزاعة مضرية خندفية ، ومن روى : (أبا كعب) . وصحت روايته ، فلا تكون خزاعة على هذا إلا مضرية خندفية قمعية ، وهذه الرواية هى الأصح - والله أعلم - لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أكنم ابن الجون الخزاعى^(٥) : إنه أقرب الناس شبيهاً بعمرو بن لحي ، فقال أكنم : أبيضرنى شبهه يا رسول الله ؟ قال : لا^(٦) ؛ فهذا إشارة إلى أنه أبوهم .

ولقائل أن يقول : ليس فى هذا إشارة إلى بنوة ولا ولادة ، فقد قال فى عيسى ابن مريم : (أقرب الناس شبيهاً به عمرو بن مسعود^(٧)) وعروة تقيى ؛ فيما

(١) فى الأصل : بن .

(٢) فى كتاب نسب قريش ص ٨ : « وخزاعة تقول : كعب بن عمرو ابن ربيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر بن غسان » وينظر جمهرة أنساب العرب : ٣١١ ، ٣١٢ .

(٣) فى الأصل : أنهم .

(٤) أخرجه الترمذى فى كتاب الحدود ٢٣٦/٦ : (. .) فلما أمر به ليرجم قام صاحبها الذى وقع عليها فقال : يا رسول الله ، أنا صاحبها . .)

(٥) هو عبد العزى بن منقذ ابن ربيعة ، ينظر أسد الغابة ١٣٣/١ .

(٦) ينظر أسد الغابة : ١٣٤/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

ينظر أسد الغابة : ٤٠٦/٣ .

إيادى ، وإما مضرى هوازى ، وإما من بقايا نمود . وهذا الأخير رواه معمر^(١) فى جامعه ، وعلى كل^(٢) فليس تقيف من نسل عيسى بن مريم ، ولا كان لعيسى ولد قط ، وقد جاء عنه عليه السلام فى خبر الدجال : (أقرب الناس شبيهاً به ابن قطن^(٣)) وليس فى هذا دليل على ولادته له ، وقال فى موسى : (كأنه من رجال شنوءة)^(٤) وشنوءة من الأزد ، وقال فى إبراهيم : (أشبه الناس به صاحبكم^(٥)) ، يعنى نفسه . وفى رواية أخرى : (ما رأيت أشبه بصاحبكم ولا صاحبكم أشبه به منه^(٦)) ، وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية ، والشبه ههنا من قبل الولادة والبنوة ، بخلاف ما قبله ، والحمد لله .

(١) هو أبو عروة معمر بن راشد الأزدى الحافظ ، صاحب الزهرى ، توفى فى رمضان سنة ١٥٣ ينظر العبر : ٢٢٠/١ .

(٢) فى الأصل : وعلى ما .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب : واذكر فى الكتاب مريم : ٣٠٣/٤ : « وأقرب الناس به شبيهاً ابن قطن ، قال الزهرى : رجل من خزاعة ، هلك فى الجاهلية » ، وينظر صحيح مسلم : ١٠٨/١ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الخلق ، باب قول الله تعالى : (وهل أنالك حديث موسى) : ١٨٦/٤ ، وأخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان ، باب الإسراء : ١٠٦/١ .

(٦) ينظر الروض الأنف : ٢٤٧/١ .

١١ — مسألة

[في البهام مراداً بها الإبهام]

وأما « البهام » في رواية السمرقندي ، فلم يبلغني عن أحد من أهل اللغة أنه حكاهما لغةً ، وإنما الفصحى « إبهام » ، وفيها لغة مؤلدة كثرت في الصدر الأول ، ونبه أهل اللغة عليها ، وهي البهيم ، وجمعها بهام ، ونشهرتها في الزمن الأول نبيه عليها صاحب الفصحى^(١) فقال : وهي الإبهام التي في اليد ، وأما البهام فجمع البهيم^(٢) ، فقوله هذا يدل على أنه قد سمع فيها خلافاً ، أو بلغه فيها لغة ضعيفة ، فاختار اللغة الفصحى ، والله أعلم .

فإن سحت تلك الرواية فتكون البهام جمع بهيم ، ويكون المعنى : أشار بالإبهام جمعاً في معنى التثنية ، وهذا كله بعيد ، والحق أبلغ .

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع محمد بن زياد ، ومحمد بن سلام ، والزيير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه البرزدي والأخفش على بن سليمان ، وأبو بكر الأنباري وكثيرون ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصحى والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ ، وتوفي سنة ٢٩١ ، ينظر إنباه الرواة : ١٣٨/١ ، والعبر : ٨٨/٢ .

(٢) في شرح الفصحى للهروي ٥٢ : « وهي الإبهام للأصبع الأولى الغليظة من يد الإنسان ورجله ، فأما البهام - بغير ألف - فجمع بهيم ، والبهيم جمع بهمة هي أولاد الضأن خاصة » .

١٢ — مسألة

[في جمع أب على أبيين ، وتثنيته تثنية المنقوص]

وأما العلاء وسهيل^(١) عن أبيهما ، فقد تنخرج رواية الخفض وهي أقرب من رواية الفتح . ويكون المعنى : أباهما ، ويكون من باب قوله : (صفت قلوبكما)^(٢) جمع في معنى التثنية ، لإضافته إلى ضمير الاثنين ، وقد يجمع الأب على أبيين ، وتحذف النون للإضافة ، فتقول : عن أبيهما ، قال الشاعر^(٣) :

فلما تبين أصواتنا بكين وقد بذنا بالأبين
وقال عباس^(٤) :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

تحذف النون من « أخون » للإضافة ، وقرئ في غير السبع : (نعبد إلهك وإله أبيك إبراهيم وإسماعيل)^(٥) ، قال ابن جني^(٦) في الختص : أبيك في (١) في صحيح مسلم ، كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ١٣٩/٤ : « . . حدثنا شعبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة . . . » وينظر : ٤/٥ .

(٢) التحريم : ٤ .

(٣) البيت لزياد بن واصل ، شاعر جاهلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٠١/٢ ، وللقنط : ١٧٤/٢ ، وقد استشهد به السهلي في الروض الأنت : ٢٩٢/٢ ورواية صدره في اللسان والتاج :

* فلما تعرفن أصواتنا *

(٤) هو العباس بن مرداس ، وقد تقدم ذكره ، والبيت من قصيدة ذكرها ابن إسحاق في السيرة ١٥/٢ وعجزه :

* وقد برأت من الإحن الصدور *

وقد تعرض السهلي له في الروض : ٢٩٢/٢ ، وينظر للقنط : ١٧٤/٢ .

(٥) البقرة : ١٣٣ .

(٦) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، صعب بأعلى الفارسي ولازمه وأخذ عنه ، وله =

هذه القراءة جمع مسلم^(١)، وحذفت النون للإضافة.

وأما أُنَيْهَما — بفتح الباء — فله وجه في القياس، وهو أن تقيسه على هَنٍ وودم وغدير، فإنك تقول فيه: الأب وأب، كما تقول: الدم ودم، تقول في الدم: لَمِإْ أَضْفَقْتُهُ مَنَى: دميهما مثل يديهما، إلا أن الأب والأخ والحلم والقم إذا أُضيفت هذه الأسماء لم تسكن محذوفة الآخر في حال الإفراد، فكيف في حال التثنية، وهم يقولون في التثنية: أبوان وأخوان، بالواو دون إضافة، فكيف في حال الإضافة مع عدم التنوين والنون، فَبَعْدُ أن يكون مثل دم ويد. ولم يبعد كل البعد، فلا تقطع بأنهما لحن، ولكن رواية مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِمَا أَسْعَدَ بالصواب، وأَمْلَحُ في صنعة الإعراب.

١٣ — مسألة

[في وصف المذكر بمؤنثه]

وأما قوله: «على حمار أُنَانٍ»^(٢) فيستقيم على البدل أو على النعت، أما البدل، فبدل الشيء من الشيء، وهما شيء واحد، وهو بدل نكبة من نكبة أعم منها، كما تقول: مررتُ بشجرة زيتونة، وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأنثى،

تصانيف مشهورة منها الخصائص واللمع والمختب، عاش بين (٣٢٢ - ٣٩٢) ينظر إنباء الرواه: ٣/٣٣٥، ومقدمة الخصائص.

(١) في المختب ١/١١٢: «... وطريق ذلك أن يكون أَيْك جمع أب على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار، أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم» وذكر بيت الكتاب المتقدم.

(٢) أخرج البخاري في كتاب العلم، باب متى يصح مماع الصغير ١/٢٩ عن ابن عباس قال: «أقبلت راحكياً على حمار أُنَان...» وينظر: ١/١٣٢، ٢١٨.

ولولا ذلك لعذر من يقول من العجم: لم يحرم الله إلا الخنزير الذكر، إذ لم يسمع للخنزيرة^(١) ذكر.

وأما النعت فأنا إليه أميل، لأن الأُنَان هي الأنثى، والعرب تقول: حية ذكر^(٢)، وغراب أنثى، فكذلك تقول على هذا: حمار أُنَان^(٣)، لأن الأُنونة وصف كجمل الأوصاف في الأعراض، وليس هو عندهم بمنزلة الإنسان من الحيوان، فإنه يتميز من الأسد بالتنوع، ويمتيز الذكر من الأنثى بالصفة اللازمة في مذهب قوم، وبالعرض في مذهب آخرين.

وأما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز، لأنهم يُحيزون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان نحو: مسجد الجامع وجانب الغربي، وعندي أن ذلك لا يجوز إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون الثاني معرفة مثل: طهرني بماء البارد، ومثل: (شهر رمضان)^(٤)، والشرط الثاني: أن يؤمن فيه اللبس، وهذان الشرطان معدومان في حمار أُنَان، ولو عرفت أيضاً فقلت: حمار الأُنَان، لم يحز، لأنه يلتبس أن يكون عيراً لها، فالرواية عندي منكرة، والله أعلم.

(١) في الأصل: للخنزيرة.

(٢) ذكر البخاري في كتاب بدء الخلق، باب قول الله تعالى: (وبث فيها من كل دابة) ١٥٤/٤ «قال ابن عباس: الثعبان الحية الذكر منها».

وفي إصلاح النطق لابن السكيت ٣٩٦: «وتقول: هذا بطة ذكر، وهذا حمامة ذكر، وهو شاة إذا عنيت كبشاً، وهذا بقرة إذا عنيت ثوراً، وهذا حية ذكر، وإن عنيت مؤنثاً قلت: هذه حية».

(٣) في الأصل: حمار أُنَانا.

(٤) البقرة ١٨٥.

١٤ - مسألة

[في توجيه قراءة البخارى : آتياً طوعاً أو كرهاً]

وأما ما وقع في التفسير من قوله : (آتياً طوعاً أو كرهاً)^(١) فقد ذكر أن البخارى^(٢) رحمه الله كان يهيم في التمرُّن ، وأنه أورد في كتابه آيات كثيرة على خلاف ما هي في التلاوة^(٣) ، فإن كان هذا الموضع منها وإلا ففى قراءة بَلَّغْتَهُ ، ووجهها إن كانت قراءة : أن أعطيا الطاعة ، كما تقول : فلان يعطى الطاعة لفلان ويعطى بيده^(٤) ، فَسَكَانٌ مَعْنَاهُ : آتينا ما يرد منا . وقد قرئ : (ثم سئلوا الفتنة لآتوها)^(٥) وآتوها ، والفتنة خلاف الطاعة أو ضدها ، وإذا جاز الإتياء في هذه جاز في هذه ، والله أعلم .

(١) فصلت : ١١ .

(٢) هو الإمام جبر الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ وارتحل سنة ٢١٠ فلقى علماً من الشيوخ ، وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكاء ، توفي رحمه الله سنة ٢٥٦ . ينظر العبر للذهبي : ١٢/٢ ، والوفيات : ٣٢٩/٣ .

(٣) ذكر البخارى في كتاب التفسير ١٥٩-٦ : « وقال طائوس عن ابن عباس آتيا طوعاً : أعطيا ، قالتا آتينا طائمين » ومعنى هذا أن القراءة : آتيا وآتينا ، وليس كما هو مطبوع ، وبوضعه كلام السهيلي بعد ، وقد ذكر الزمخشري هذه القراءة ينظر الكشف : ٤ / ١٤٨ .

(٤) في أساس البلاغة : ومن المستعار : أعطى بيده ، إذا انقاد .

(٥) الأحزاب : ١٤ وفي الكشف للزمخشري ٣ - ٤١٨ : « وقرئ : لآتوها لأعطوها » .

١٥ - مسألة

[في توجيه تسعة وتسعين اسم ، بخفض التمييز]

وأما « تسعة وتسعين اسم »^(١) بخفض اسم ، فيخرج ، لأن قوماً من العرب يحملون الإعراب في النون ، يلزمون الجمع الياء فيقولون : كم سنيناً ؟ وعرفت سنيناً ، ولا يفعلون هذا مع الواو ، وإن صفروا « سنون » بالواو للثقلية ياء في النصب والخفض ، قالوا : سُنِّيَّات ، فإن صفروا سنيناً قالوا : سُنَيْن ، كما تقول في جنين : جُنَيْن ، وقال الشاعر^(٢) :

* وقد جاوزت سن^(٣) الأربعين *

وقال آخر^(٤) :

* وابن أبيّ أبى من أبيّين *

(١) أخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء ، باب في أسماء الله تعالى ٦٢/٨ عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً ، ويبدو أن في الحديث رواية أخرى هي التي يخرجها السهيلي .

(٢) هو سحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر ، خضرم ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزانة ١ / ١٢٦ ، وصدرة :

وماذا يبتغى الشعراء منى

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٢ ، ٤ / ٣٧ .

(٣) في المقتضب والخزانة : حد .

(٤) هو ذو الإصبع العدواني ، شاعر جاهلي ، والبيت من قصيدة ذكرها البغدادي في الخزانة : ٣ / ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، وصدرة :

إني إني أبي ذو محافظة

وهو من شواهد المقتضب : ٣ / ٣٣٣ .

وقال الفرزدق: (١)

* إلا الخلاف من بعد النبیین *

وحذفنا صدور الأبيات لشهرتها؛ فإذا قلت على هذا: تسعين اسم، فعلاصة
النسب فتحة النون، واحذف للإضافة التنوين من تسعيناً، وفي هذا الحديث
من رواية [سعة وتسعين] (٢) مائة إلا واحدة، فأنت الاسم لأنه كلمة، لا أن
الاسم بمعنى التسمية، كما زعم من قصر خطوة في هذا الباب؛ قال سيدي:
«الكلام اسم وفعل وحرف» (٣)، فجعل الاسم كلمة، ولا يكون الاسم بمعنى
التسمية أبداً، كما لا يكون الحلي بمعنى التحلية، تقول: عجبت من تسمية زيد
ابنه بفلان، ولا يميز أحد: عجبت من اسم زيد ابنه بفلان، كما (٤) لا يكون
اسم ومسمى بمعنى واحد أبداً، ولا أجازه نحوي ولا عربي، ولو جاز لقلت أنا:
الاسم بفلان، كما تقول: المسمى بفلان، ولقلت: إلى أجل اسم، أي إلى أجل
مسمى، فسبحان الله! ماذا كثرت الجملات حتى نسيت اللغات المقولات،
فضلا عن المعاني المقولات، وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها، وتقول على أهل
السنة مذهبا لم يعتقدوه ولم ينتحلوه، وأضيف إليهم مكذوب لم يفوهوا به
ولم يقولوه (٥)، وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سني ولا معتزلي،

(١) لم أجده في ديوانه .

(٢) الكتاب: ٢ / ١ .

(٣) في الأصل: وكما .

(٤) قال البغدادى في أصول الدين ١١٤، ١١٥: «اختلفوا في الاسم؛ فقال
أكثر أصحابنا: إنه للمسمى والعبارات عند تسميات له، وقد نص أبو الحسن الأشعري
على هذا القول في كتاب تفسير القرآن». .
وينظر روح المعاني للألوسي: ١ / ٥٤ .

ولا اعتقدوه، لا كاتب ولا أمي، ولا قوم أن المسمى هو الاسم فصيح ولا مجي،
وذلك من عهد آدم الذي علم أسماء المسمين بها، وقيل له: هذا اسم هذا،
ولو قيل له: هذا مسمى هذا، وهو هو، ما عقل ولا علم، لأن هذا كلام غير
معقول ولا منقول، وعلى هذا درجت الأم كلها، لم يفتقد منهم عاقل أن العبارة
هي المعبر عنها، وأن العلامة على الشيء هي المَعْلَم عليه، ولا أن الحلية هي
المحلى بها .

ثم قال هؤلاء المتأخرون المنتسبون إلى أهل السنة، وهم عن سَنَنِهِم ناكبون،
كما تَرَمَّتْهم الحجة بقوله: (لله الأسماء الحسنى) (١)، وبقوله عليه الصلاة والسلام:
«لى خمسة أسماء» (٢)، وبإجماع النحويين على أن الاسم: ما دخله الخفض
والتنوين، فقالوا: الاسم في هذا كله بمعنى التسمية، ثم قد يكون أيضاً هو
المسمى، فجاءوا بمنزلة أقبح من ذنب، فبينما كذبوا على العرب كذبة واحدة
كذبوا عليهم كذبة أخرى، ومتى كان التنميل بمعنى التمسك، والتعميم
بمعنى العامة!!

ثم العجب كل العجب من احتجاجهم بـ (سبح اسم ربك الأعلى) (٣)،
و (اذكر اسم ربك) (٤)، فلم يكفهم أن يجعلوا العبارة هي المعبر عنه، والكلمة
المؤلفة من: ألف، لام، لام، هاء، هي المسمى بها سبحانه حتى جعلوا العبارة

(١) الأعراف: ١٨٠ .

(٢) أخرج البخارى في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في أسماء رسول الله
٢٢٥ / ٤ عن جابر بن مطعم، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لى خمسة
أسماء: أنا محمد وأحمد وأنا الماحى الذى يحو الله فى الكفر، وأنا الحاشى الذى
يحشر الناس على قدسى، وأنا العاقب» .

(٣) الأعلى: ١ .

(٤) الزمر: ٨ .

عن العبارة هي المعبر عنه الأول ، فعملوا الكلمة التي هي : ألف ، سين ، ميم ، التي هي عبارة عن : ألف ، لام ، لام ، هاء ، جعلوها هي المسبج الشبوح القدوس ، سبحانه ، والرسول عليه السلام المنزل عليه هذا الكلام ، أعني : (سبح اسم ربك الأعلى) لم يقل قط : سبحان اسم ربى ، وكان أشد الناس امتثالاً لأوامر ربه ، ولا قال أيضاً : سجدت لاسم ربى ، ولكنه فهم عليه السلام أن المسبج هو الذى يعبر عنه عند التفاهم بهذه الكلمة ، وهى قولك : الله ، والاسم الذى هو : ألف ، سين ، ميم ، عبارة عن الكلمة المقولة باللسان ، المؤلفة من حروف : ألف ، لام ، لام ، هاء ، وتلك الكلمة عبارة عن المعروف بالعقل ، سبحانه .

ولو أمر عليه السلام أن يذكره ويسبحه بالقلب خاصة ، فقل له : سبح ربك ، ولكنه أمر أن يجمع بين ذكر القلب واللسان ، والاسم محله اللسان ، فقل له : سبح اسم ربك ، حتى يكون ذا كراً بقلبه ولسانه معاً ؛ إذ الإيمان هو الإقرار باللسان والجنان معاً ، ألا ترى أن غير الآدميين لم يخبر عنهم أنهم يسبحونه باسمه ، وإنما قيل : (يسبح له ما فى السموات والأرض)^(١) وفى الملائكة : (يسبحونه)^(٢) فهذه فائدة ذكر الاسم مقرونا بالتسبيح والذكر دون سائر العبادات ، فقد قيل له : (اتق الله)^(٣) ، و (اعبد ربك)^(٤) ، ولا يجوز هاهنا ذكر الاسم البتة ، وكذلك : (صل لربك وانحر)^(٥) .

(١) الخضر : ٣٤ .

(٢) من قوله تعالى فى سورة الأعراف ٣٠٦ : (إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون) .

(٣) الأحزاب : ١ .

(٤) الحجر : ٩٩ .

(٥) الكوثر : ٢ .

فإن قالوا : قولك هذا هو مذهب المعتزلة الذين يقولون : إن الأسماء مخلوقة . قلنا : من أصل أهل السنة أن كلام الله قديم غير مخلوق ، وهذا هو الحق ، ولا يقولون : إن الكلام هو المتكلم به ، وأسماءه سبحانه هو المتكلم بها ، وكما لم يزل متكلماً بها فلم تزل قديمة ، إذ الكلام القديم يتضمنها ، فإذا تكلم العبد بها فالعبد وكلامه محدث ، وعند ذلك نصرح بالغيرية بالإضافة إلى كلام القيد ، وأما بالإضافة إلى كلام الرب فلا نقول : هي مخلوقة ، فلا يلزمنا مذهب القوم القائلين بالمخلوق ، وأنتم أيها القائلون بأن الاسم هو المسمى قد خالفتم مذهب أهل السنة ، لأنهم لا يقولون إن الكلام هو المتكلم ، وكلامه متضمن لأسمائه ، فقد ابتدئتم بدعة أخرى وجعلتم من الكلام ما هو المتكلم ، ومنه ما ليس هو المتكلم ولا هو غيره ، وجعلتم الكلام كلامين ، وهذا أيضاً نقص آخر لأصولكم وأصل أهل السنة ، لأن الكلام عندهم كلام واحد لا يختلف لنفسه ، وإنما تختلف متعلقاته ، ولذلك قال سبحانه : (مداداً لكلمات ربى)^(١) فالكلمات جمع ، ولكنه منصرف إلى معلوماته وما يتعلق بالكلام به ، والحجاج على هذه المسألة حجة ، والعوائد الناشئة عن الكلام فيها كثيرة ، قد أوردنا فيها جملاً كافية في غير هذا الإملاء^(٢) ، وبالله التوفيق .

١٦ - مسألة

[فى توجيه « يا نساء المؤمنات » برواياتها]

وأما « يا نساء المؤمنات »^(١) بالرفع ، فنعت على اللفظ ، لأنه معرفة بالفداء

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) ينظر نتائج الفكر ، ورقة : ٣ ، ١ ، ٣ .

(٣) أخرج مسلم فى كتاب الحبة وفضلها ٣٠١/٢ عن أبى هريرة رضى الله عنه

وبالنصب نعت على الموضع ، وأما نصب النساء فبالإضافة إلى المؤنات ، كما تقول : جانب الغربى ، وماء البارد ، وليس هو كما توهموه^(١) من الحذف ، أى جانب المسكان الغربى ، فإن هذا تأويل محال ، لأن المسكان الغربى ليس غير الجانب ، ولا تقدر أن تجعله غيراً له إلا بفساد المعنى ، أو ترجع إلى ما أصلناه أولاً ، فتقول : هو من باب إضافة المسمى إلى الاسم إذا كان الاسم معرفة ، كقولهم : عمرو بطة ، وزيد قفة ، وسعد ناشرة ، ونحو منه : شهر رمضان ، وشهر رجب ، ويوم الأحد . وقد حكى عنهم : ذو زيد ، أى صاحب هذا الاسم . وفى أقيال حمير : ذو عمرو ، وذو جدان ، فإذا عُرف المسمى بلقب أو بصفة لازمة أضيف إليها تعريفاً بها ، واستعمل إضافة الشيء إلى نفسه عقلاً ونقلًا ، ولكنه مسمى أضيف إلى اسمه ، والله ولى التوفيق .

١٧ — مسألة

[فى إعراب رُب]

وأما : (رُب كاسية^(٢)) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يا نساء السلمات ، لا تحقرن جارة لجارتها ، ولو فرسن شاة » .

وفى الهامش نقلاً عن عياض رواية أخرى هى : يا نساء المؤمنات ، بنصب نساء وخفض المؤمنات ، وبالرفع فهما ، قال عياض : ويجوز رفع نساء وكسر المؤمنات نعتاً للنساء على الموضع ، وهى التى أشار إليها السهلبى « وبالنصب نعتاً على الموضع » .

(١) يشير إلى البصريين ، ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى : ٤٣٨ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب العلم ، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١ ، ٤٠ عن أم سلمة قالت : « استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال : سبحان الله ! ماذا

ومن مذهبه أن « رب » حرف خفض^(١) ، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم^(٢) فى أول الكلام ، وألا تعمل إلا فى نكرة^(٣) ، وألا يكون مخفوضها إلا منوناً^(٤) ، ثم قد يحذف الفعل الذى تتعلق به كثيراً ؛ تقول : رُبَّ رجل عاقل لقيته ، فعاقل نعت ، ولقيته أيضاً فى موضع نعت آخر ، وقد تم الكلام ، ولكن على تقدير حذف فعل آخر تتعلق به رُبَّ ، وإلا كان الكلام بمنزلة من يقول : برجل عاقل لقيته ، ويسكت ؛ فهذا فى الباب ونحوها لا يجوز ، وفى « رب » جائز على حذف النعل .

فإن قلت : « ربَّ رجل عاقل لقيت » بلاهاء ، تعاقبت رب بلقيت ، ولم يكن فى الكلام حذف ، وإن قلت : « رب رجل عاقل » فالرفع جاز عندهم على إضمار اللبتدأ ، والجملة فى موضع النعت ؛ إذ لا بد من نعت فى هذا الباب ، والفعل محذوف ، وأنشدوا :

إن يقتلوك فإنَّ قَتْلَكَ لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارٍ^(٥)

أنزل اللبلة من الفتن ؟ وماذا فتح من الخزائن ؟ أيقظوا صواحبات الحجر ، فرب كاسية فى الدنيا عارية فى الآخرة .

(١) فى الكتاب ٢٩٣/١ : « ورب غير اسم بمنزلة من » وينظر المقتضب : ٦٥/٣

(٢) فى المقتضب ١٤٠/٤ : « ولا تكون رب إلا فى أول الكلام » .

(٣) فى الكتاب ٢١٢/١ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة » وينظر أيضاً :

٣٥٠/١ ، والمقتضب : ٢٨٩/٤ .

(٤) فى المغنى : وتفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ، ونعته . . .

وغلبة حذف معداها ومضيه .

(٥) البيت من شواهد المقتضب : ٦٦/٣ ، وهو لثابت قنطه شاعر أموى من

أبيات يرنى بها يزيد بن المهلب ، ذكرها صاحب الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ورواية فيها :

* . . وبعض قتل عار *

وينظر الوفيات : ٣٥١/٥ .

أى : هو عار ، وعلى هذا يكون الرفع فى « عارية » ، أى هى عارية ، والفعل الذى تتعلق به رب محذوف ، كما تقدم ، وأجاز الكسائى ^(١) أن تكون رب اسماً مبتدأ ، والرفوع خيرها ^(٢) ، وإلية كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائى ^(٣) ، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه ، وإن كانوا قد احتجوا أن « رُبَّ » حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها ، كما تدخل على كم فنقول لهم : المانع من ذلك ما تضمنته من معنى « قل » و « أقل » ؛ تقول العرب : قل رجل يقول ذلك ، كما تقول : ما يقول ذلك إلا زيد ، وحروف الجر لا تدخل فى هذا المقام ، فامتنت أن تدخل على « رب » لأن معناها من معنى « قل » والله أعلم .

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن حمزة الأسدى ، إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، وهو أحد السبعة ، قرأ على حمزة ، وتلمذ للخليل بن أحمد ، قال الشافعى : من أراد أن يتبحر فى النحو فهو عيال على الكسائى ، توفى سنة ١٨٩ .
(٢) ينظر المعنى : رب ، والإنصاف : ٨٣٢ .

(٣) بعد ابن الطراوة (ت ٥٢٨) أعظم شيوخ السبئى أثراً فى اتجاهه النحوى ، واللغوى ، فقد أخذ عنه السبئى وعن تلاميذه ؛ سمع ابن الطراوة على الأعمى كتاب سيويه ، كما أخذ عن عبد الملك بن سراج وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الأدب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالأستاذ ، وكان إلى هذا شاعراً مجيداً ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن الحصرى ، كما كان ناثراً صاحب رسائل ، ينظر إنباه الرواه ، مخطوط : ٣٩٩/٢ ، وبقية الدعاة : ٦٠٢/١ ، ٣٤١/٢ .

١٨ — مسألة

[فى بنية « تَهْرَاق » وسرها]

وأما « تَهْرَاق الدماء » ^(١) فإن الدماء مفعول بالإزاحة ، والمعنى : تهريق الدماء ، ولكن العرب تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو فى معناها ، وهى فى معنى « تستحاض » وتستحاض على وزن ما لم يسم فاعله ، والتى تهريق الدماء هى التى تستحاض ، ولا يجوز أن يقال : هى تَهْرَاق الماء والخل ، لعدم هذا المعنى فيه .

والمدول باللفظ عن أصله إلى وزن ما هو فى معناه كثير فى كلامهم ، وأصل صحيح فى أغراضهم ، قالوا : ناقة عائد ، إذا عاذبها فصليها ، لأنها فى معنى عاطف . وفى التنزيل : (والهدى معكوفاً) ^(٢) وعكف لا تعدى ، ولكنه فى معنى [محبوبوس وهو فى معنى] ^(٣) عاكف ، فمدلوا عن لفظ عاكف ، وقالوا : مكث فهو ما كث ، إذا أرادوا معنى سكن وخلد ، وإذا دخل الكلام معنى بطؤ قالوا : مكث ، فى التنزيل : (فمكث غير بعيد) ^(٤) عليه أ كثر

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب الصلاة : ٦٢ عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : « إن امرأة كانت تَهْرَاق الدماء فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم »

(٢) الفتح : ٢٥ .

(٣) ما بين القوسين غير موجود فى الأصل ، والسياق يقتضيه ، وقد رجعت فيه إلى الروض ، يقول السبئى ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ : « والهدى معكوفاً — وإن كان عاكفاً — لانه محبوبوس فى المعنى ، فتعول وزنه فى اللفظ إلى وزن ما هو فى معناه ، كما قالوا فى المرأة : تَهْرَاق الدماء . . . »

(٤) النمل : ٢٢ .

القراء^(١)، وحين أرادوا معنى الخلود [قالوا : مكث ، في التنزيل]^(٢) (قال : إنكم ما كثرتم)^(٣) والحمد لله .

١٩ - مسألة

[في ورود الطلب مورد الخبر]

وقوله : (لا يتحرى أحدكم)^(٤) يجوز على الخبر عن مستقر الشريعة ، أى : لا يكون هذا في الشريعة ، و « يصلى » بالنصب وبالرفع ، أما النصب فله مخالفة الثاني الأول ، كما تقول لمن يأتيتك ولا يحدئك : لا تأتينا فتحدنا ، لأن النفي واقع على الثاني دون الأول ، وأما الرفع فعلى نفسيهما جميعاً ، وكذلك . (لا تلبسوا علينا فتجمله عنكم)^(٥) يجوز فيه النصب والجزم ، مثل قوله : (لا تفترؤا على الله كذبا فيسحتكم)^(٦) وقد قرئ : فيسحتكم ، فمن نصب فالنهي واحد ، ومن جزم فالنهي نهيان ، والحمد لله .

- (١) قال القراء في معاني القرآن ٢/٢٨٩ : « وقوله : فسكت غير بعيد ، قرأها الناس بالضم ، وقرأها عاصم بالفتح » .
- (٢) ما بين القوسين غير موجود في الاصل ، والسياق يقتضيه .
- (٣) الزخرف : ٧٧ .
- (٤) أخرج البخارى في كتاب الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ١٥٢/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يتحرى أحدكم قبلى عند طلوع الشمس ولا عند غروبها » .
- (٥) أخرج مالك في الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة ٥٠٠ قول عبد الله بن مسعود : « لا تلبسوا على أنفسكم وتجمله عنكم ٥٠٠ » .
- (٦) طه : ٦١ .

٢٠ - مسألة

[في اسم الزمان]

وأما (منزل شدة)^(١) فلست أحفظ فيه إلا فتح الليم وكسر الزاي ، وهو اليم بـسبب سبب الكلام ، لأنه قال : ينزل ، ولم يقل : ينزل ، ولو قال : منزل لجاز ، ولكن فتح الليم مع كسر الزاي فصاحة عظيمة واستعارة مليحة ، والمنزل يكون بمعنى الموضع والسكان الذى هو ظرف للنزول ، وليس هو المقصود ههنا ، ويكون بمعنى المصدر ، أى النزول ، ولكنه بفتح الزاي فى المصدر أشهر وأعرف ، نحو المضرب والمنكج ، ولا معنى للنزول أيضا هاهنا ، لأن النزول لا ينزل ، ويكون بمعنى الزمن الذى هو حين للنزول ؛ تقول : أتت الناقة على مضربها^(٢) ، أى حين ضرابها ، وهو المقصود هاهنا ؛ تقول : نزل بهم يوم شديد ، ونزل بهم ساعة يؤس ، وتقول : نزل الليل ، والنزول فى هذا كله صحيح المعنى ، لأن

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ، كتاب الجهاد : ٤٤٦ ، عن زيد بن أسلم من كتاب أرسله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قائده أبى عبيدة ، وقد تخوف من جموع الروم : « أما بعد ، فإنه مهما ينزل بعد مؤمن من منزل شدة ، يجعل الله بعده فرجا ٥٥٠ » .

(٢) فى الأصل : على حين مضربها .

وفى الكتاب ٢/٢٤٧ : « وقد يحىء المفعول يراد به الحين ، فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مفعول [يعنى بكسر العين] يجعل الحين الذى فيه الفعل كالسكان ، وذلك قولك : أتت الناقة على مضربها ، وأنت على منتجبها ، إنما يريد الحين الذى فيه التناج والضراب » .

وقال بعد ذلك : « وقالوا : المصيف ، كما قالوا : أتت الناقة على مضربها ، أى على زمان ضرابها » .

أجزاء الزمان إنما يأتي بها الله سبحانه ، فكأنها تنزل من عنده بما شاء من مكروه ومحبوب ، وشدة ورخاء ، والله أعلم ، والحمد لله .

٢١ - مسألة

[في توجيه : جاء الأولين والآخرين]

وأما « جاء الأولين والآخرين » فالنصب فيه بعيد ، إلا أن يكون مشبها بقوله : دخلوا الأول فالأول ، وليس مثله ، ولا أحسب هذه الرواية صحيحة ، وإن سحت فعلى إضمار فعل ، كأنه حين قال : يجمع الناس ، علم أن الله هو الجامع لهم ؛ فقال : الأولين والآخرين ، وهذا الغرض قد بينه سيدي^(١) ، وأكثر^(٢) من الشواهد عليه .

٢٢ - مسألة

[في إعراب : مثّل له يوم القيامة شجاعا أقرع]

وأما (شجاعا أقرع^(٣)) فنصبه على الحال ، أى تمثّل له كبنزه في هذه الحال .

(١) ينظر الكتاب ١/١٢٩ ، ١٣٠ : هذا باب ما يضمن فيه الفعل المستعمل إظهاره من غير الأمر والنهي . (٢) في الأصل : وكثر .

(٣) أخرجه البخاري في وجوب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ١٣٢/٢ عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة

٢٣ - مسألة

وأما : (أهله وماله^(١)) فالرفع فيهما والنصب بين ، إن جعلت في (وتر) اسما مضمرا نصبت ، وإلا رفعت .

٢٤ - مسألة

وأما : (اقتتلوا والكفار) ففعل مع .

٢٥ - مسألة

وأما : (حسبكم سنة نبيكم^(٢)) ، فن نصب « سنة نبيكم » قال كلام أمر بعد أمر ، كأنه قال : اكتفوا ، الزموا سنة نبيكم ، كما قال :
* يأياها المأخ ذلوى دونكا *
فذلوى عندهم منصوب بإضمار فعل الأمر ، ودونك أمر آخر .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب إثم من فاتته العصر ١٤٥/١ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الذي نفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله » .

(٢) ينظر البخاري ، باب الإحصار في الحج ١١/٣ .

٢٦ — مسألة

وأما قول سعد : (فالشطر قال : لا)^(١) فالخفص فيه أبين من النصب ، لأن النصب بإضمار فعل ، والخفص مردود على قوله : (بنائي مالى ، قال : لا) .

٢٧ — مسألة

[فى توجيه : إنك أن تخلف]

وأما « أن تخلف »^(٢) فليس لفتح الهمزة فيه وجه ، ولعل الرواية : لن تخلف ، باللام ، فظنها كثير من الرواة ألغا مفصولة ، وكذلك وقعت عندى فى الكتاب : لن تخلف ؛ وأما كسر الهمزة فهو الوجه ، وليست تكون إن الخففة من إن التى للإيجاب ، ولكن تكون نافية ، ويكون الفعل بعدها مرفوعا ، لا أعرف وجها غير هذا .

٢٨ — مسألة

[فى إعراب : بلغ منى الجهد]

وأما (بلغ منى الجهد)^(٣) ، بالنصب ، أى بلغ منى جبريل الجهد ، ومن رواه بالرفع وفتح الباء واللام ، فالفعول محذوف ، أى بلغ منى الجهد مبلغا مآ ، ونال منى .

(١) أخرجه البخارى فى باب رضى النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن خولة ١٠٣/٢ عن سعد بن أبي وقاص قال : « أفأتصدق بثنائى مالى ؟ قال : لا ، فقلت : فالشطر ؟ فقال : لا ... » .

(٢) أخرجه البخارى فى الحديث المتقدم ، قال سعد : « فقلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك إن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا ازددت به درجة ورفعة » وفى الهامش رواية أخرى وهى : أن بدل لن .

(٣) أخرجه البخارى فى حديث بدء الوحي ٣/١ ، قال عليه السلام : « فأخذنى فغطى حتى بلغ منى الجهد » وفى الهامش : ويرى بضم الجيم والدال فى الومضين .

٢٩ — مسألة

[فى دلالة أيضا وإعرابها]

وقول عمر : « آلوضوء أيضا ! »^(١) انفقت الرواة على رفعه ، لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار لفعل الوضوء ، كما تقول : أقعدوا يافلان وقد قام الناس ! وكما قال عمر لرجل رآه يصلى عند قبر : آلقبر القبر ! إنكارا عليه ، فلو نصب ههنا وقال : آلوضوء أيضا ، لتعاقى الإنكار بنفس الوضوء ، ولكنه قال : آلوضوء ، يريد : أفراد الوضوء والاقتصار عليه صنيعك أيضا !

وقوله : « أيضا » ، كلمة تشعر برجوع المتكلم إلى حديث متقدم ، وتقدم من قول عثمان : انطلقت إلى السوق ، فسمعت النداء ، يمتدح عن إبطائه ، فلم ير عمر ذلك عذرا ، فلما ذكر له الاقتصار على الوضوء وترك الغسل ، قال له : أهذا صنيعك مع الإبطاء ! فهذا موضع رفع لا موضع نصب كما ترى .

وأما « أيضا » فانتصابها كانتصاب « حقاً » فى قولك : « الله ربي حقاً » و « له على مائة دينار عرفاً واعترافاً »^(٢) ، وذلك أنك إذا قلت له : على

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الجمعة ٣/٣ عن أبي هريرة قال : بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان ، فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ! فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ، ما زدت حين سمعت النداء أن توضحأت ثم أقبلت ، فقال عمر : والوضوء أيضاً ، ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل .

وأخرجه البخارى أيضا فى كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل ٣/٢ بهذه الرواية : والوضوء ، وفى الهامش : الوضوء ، ويبدو أنها الرواية التى ينهاه السهيلي .

(٢) ينظر شرح المفصل : ١١٧/١ .

كذا ، فقد اعترفت ، فقولك : « اعترافاً » مصدرٌ مؤكّد لذلك المعنى المفهوم .

فإن قلت : فإن « أض » بمعنى رجع ، والأبيض : الرجوع ، فأين معنى رجع في الحديث المتقدم حتى يؤكد بـ « أيضاً » ؟ ومن الذى أض : التثكل أم الخاطب ؟

فالجواب : أن معنى الرجوع موجودٌ في الكلام ، وذلك أنه عاتبه على الإبطاء ، ثم عاد إلى العتاب بقوله : ألوذوء ، ثم أكد رجوعه إلى العتاب لئلا يتوهم أن الكلام مستأنف منقطع مما قبله ، فقال : أيضاً ، فالأبيض أى الراجع هو التثكل ، رجع إلى العاتبة ، ثم أكدها بأيضاً ، كما أكد الآخر مضمون كلامه بقوله : اعترافاً .

فإن قلت : فقول الناس : قال الشاعر كذا ، ثم تقول : وقال أيضاً ، من الذى أض ، أى رجع ؟

فنقول : التثكل رجع إلى الإخبار عن الشاعر المذكور ، وأكّد رجوعه بقوله : أيضاً .

فإن قيل : فأين الرجوع المتضمن في الحديث ؟

قلنا : ليس هو في الحديث ، ولكنه متضمن الواو ، لأنها عاطفة على الكلام الأول ، أعنى الواو ، من قولك : وقال ، والماعطف هو التثكل ، فالأبيض أيضاً للتثكل ، فلا تقدره : أض أيضاً ، ولكن قدّرته : أض أيضاً ، لأنك أنت هو التثكل ، وكذلك هو في قول عمر ، لأنه كان هو التثكل ، فكانه قال : أضت إلى عتابك أيضاً ، ويدل على أنه للتثكل أنك تقول : قال الشاعر في وصف قوس كذا وكذا ، وقال غيره في ذلك المعنى أيضاً ؛ فليس الشاعر

هو الذى أض إلى المعنى ولا غيره ، ولكن التثكل هو الذى رجع إلى ذكر المعنى ، والواو هي الشعرة برجوعه ، وأيضاً : تأكيد لمادات عليه الواو .

فإن قيل : فن أين فهم العتب في قوله : أبة ساعة هذه ؟

قلنا : العرب إذا حقرت شيئاً قالت : أى شيء هذا ؟ وأى خير في هذا ؟ والساعة الآخرة من ساعات الرواح ، المهجر^(١) فيها كالمهدى بيضة ، والبيضة حقيرة ، ففهم عثمان من قوله : أبة ساعة هذه ؟ أى : أبة ساعة قُرْبَةٍ ؛ أى : إن القربة فيها يسيرة بالإضافة إلى ما تقدمها ، وأى إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالاً عن الصفة ، تقول : أى رجل زيد ؟ فيقال : صالح أو طالح ، قال عليه السلام : (أى رجل فيكم ابن سلام)^(٢) لم يسأل عن عينه ، فإنه كان يعرفه ، وكذلك قوله : أى ساعة هذه ؟ لم يسأل عن عين الساعة ، ولكن سأل عن صفتها المذمومة ، والذم راجع إلى الرائع فيها ، وإن أُضيف إليها مجازاً ، فلو أجابه عثمان على سؤاله لقال له : حقيرة الخط ، بسيرة الثواب ، كما إذا قيل لك : أى رجل هذا ؟ في رجل مذموم ، لقلت : ذمى أولئيم ، ولكن عثمان فهم أن عمر موبخ ومنكر عليه ، لا مستفهم عن شيء يحمله ، فلذلك رجع إلى ذكر العذر ، حيلة عن ظاهر السؤال ، وعلمنا بمقتضى المقال .

(١) لغة الحجاز : هجر يهجر تهجيراً فهو مهجر ، إذا بكر وبادر ، ومنه قوله عليه السلام : لو يعلم الناس ما في التهجير لاستبقوا إليه ، أراد التكبير إلى جميع الصلوات ، وسائر العرب يقولون : هجر الرجل إذا خرج بالهجرة وهي نصف النهار ، وعليه يحمل كلام السهيلي : ينظر اللسان .

(٢) ينظر سيرة ابن هشام : ١ / ٥١٧ .

٣٠ - مسألة

[في إعراب : أفلا أربعة أشهر وعشرًا]

وقوله للعادة : (أفلا أربعة ^(١) أشهر وعشرًا ^(٢)) فتقديرها سهل ، والمعنى : ألا تربصين وتمكثين أربعة أشهر وعشرًا ، وإنما قدرنا الفعل للمضمر مستقبلا ، لأن سياقة الحديث تدل عليه ، ولأن حرف « لا » ينفي به المستقبل ، ولما ينفي به الماضي إلا أن تقدر بمعنى « لم » ، مثل قوله : وأي عبد لك لا ^(٣) الما

(١) في الأصل : فالأربعة .

(٢) أخرجه مسلم في باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة ٤ / ٢٠٣ عن زينب بنت أم سلمة تحدث عن أمها أن امرأة توفى زوجها ، فخافوا على عيناها ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قد كانت إحداكن تسكون في شربيتها في أحلاسها حولا فإذا مر كلب رمت بيمرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرًا » .

(٣) في تاج العروس : وأنشد الجوهري لأمية بن أبي الصلت ، قاله عند وفاته :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأي عبد لك لا ^(١) الما

ونسب إليه أيضا في الإصابة : ١ / ١٣٥ ، ولم أجده في ديوانه ط بيروت ، وقد نسب ابن هشام في المعنى إلى أبي خراش الهذلي عند الحديث عن لا ، ومثله في رواية ذكرها ابن بري ونقلها ابن منظور في اللسان ، هذا وينظر الحزانة : ٢٥٨ / ١ ، ٢٥٩ .

٣١ - مسألة

[في جواب الأمر والنهي]

وأما حديث اليهودي : (لا تسألوه لا يحیی ، بأمر تسكرهونه ^(١)) فالنصب فيه بعید ، وله وجیه ، وهو أن يُنْتَصَبَ بِمَعْنَى أَنْ ، كما قال ^(٢) :

ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي

وأن أشهد الذات : هل أنت مخلاي ؟

روى : أحضر وأحضر ، على معنى : أن أحضر ، ومن رفع فذلك المعنى يريد ؛ حكى سيديويه : « مره يحفرها » ^(٣) وقدر فيه الرفع من وجهين ، أحدهما : الحال ، أي مره حافرا لها ، فيكون الأمر متوجها إليه في هذه الحال . والثاني : مره أن يحفرها ، ثم حذف « أن » ، وبقي معناها دون عملها ، لأن يقبح أن تعمل مضرة ، وإن كان قد جاء ذلك ، أنشد سيديويه :

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب قول الله تعالى : وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ٤٣ / ١ عن عبد الله بن مسعود قال : (بينما أنا أمشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ، وقال بعضهم : لا تسألوه لا يحیی فيه شيء تسكرهون » .
(٢) هو طرفه بن العبد من معلقته ، وهو من شواهد الكتاب : ١ / ٤٥٢ ، والمقتضب : ٢ / ٨٥ ، ١٣٦ .

(٣) في الكتاب ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ : « وتقول : مره يحفرها [بالجزم] .. ولو قلت : مره يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء وهو قليل في الكلام ، على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكر أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسيتا ففعل ، وهو في الكلام قليل ، لا يكادون يتكلمون به » .

وَنَهْنَهتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ^(١)

ومن هذا الباب قوله سبحانه : (أَفَغِيرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ)^(٢) المعنى : أن ، ولا عمل لها .

فلن قيل : فأى معنى أفادت إذا لم تعمل ؟

قلنا : أفادت معنى الاستقبال فى الفعل ، وأنه ليس بحال ، كما كان حالا فى الوجه الأول من قوله : (مره يحفرها) وأفادت^(٣) أيضا معنى الاسم الذى هو هو المصدر ، كما أفادت فى قولهم : (تسمع بالمعبدى خير من أن تراه) [و]^(٤) فى قول ابن مسعود فى الذى يطيل الجلوس فى التشهد الأول : « يقعد على الرضف »^(٥) خير له ، فلولاً تقدير « أن » ههنا ما صح الإخبار عن الفعل ، فقوله : « لا تسألوه لا يحى » أراد أن لا يحى ، أى : لئلا يحى ، كما قال :

... الزاجرى أحضر الوغى

أى : عن أن أحضر الوغى ، فلما حذف « أن » ارتفع الفعل ، وبقي الكلام يتضمن معناها ، كما قال^(٦) :

(١) الكتاب : ١٥٥ / ١ ، والبيت لعامر بن جوين الطائى كذا فى الكتاب ، وفى اللسان : أو امرؤ القيس ، وصدره :

فلم أر مثلاً خباسة واحد

(٢) الزمر : ٦٤ .

(٣) فى الأصل : وأفاد .

(٤) ليست فى الأصل .

(٥) الرضف : الحجارة التى حبت بالشمس أو بالنار .

(٦) هو الأحوص الرياحى ، والبيت من شواهد الكتاب : ١٥٤ / ١ .

مَشَانِيْمُ لَيْسُوا مُصَالِحِينَ عَشِيرَةً

ولا ناعب إلا بين غرابها

يخفف « ناعب » لأن للوضع موضع الباء ، وإن لم تذكر .

وأما الجزم فى قوله : « لا يحى » ، فهو عندى على النهى ، كما تقول : لا يجذ عليك ولا يشتبك غمرو ، أوقمت النهى على المسبب ، وأنت تريد السبب ، أى لا تتعرض لموجدته وشتمه ، وعلى نحو هذا قرئ : (لا تفترأ على الله كذبا فيسحقكم)^(١) بالعطف ، أى : لا تفترأ ولا يسحقكم ، عطف النهى ، والنهى الثانى نهى عن التعرض للسحت .

وفى جزم قوله : « لا يحى » بأمر ، وجه آخر عندى ، وهو أن تكون « لا » نفيًا ، فيكون الجزم على جواب النهى ، من قوله : « لا تسألوه » ، كما ينجزم على جواب الأمر فى الحديث : (خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار) تقديره : إن تخللوا لا يخللها الله فهذا جزم فى جواب الأمر ، وأما جزم على جواب النهى فقولك : لا تدن من الأسد تسلم ، تقديره : إن لا تدن تسلم ، ومنع النحويون : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن التقدير : إن لا تدن منه يأكلك ، لا بد أن تقدّر « لا » مع « إن » ، لأنه نهى فيفسد المعنى حيثئذ ، وهذا الحديث لا يفسد فيه المعنى على أصلهم ، لأنه لو قال : إن لا تسألوه لا يحسبكم بأمر تسكرهونه ، صح المعنى الذى أراده ، لأن معناه : إن لا تسألوه تسلموا منه .

وقد يجوز عندى ما منعه من قولك : لا تدن من الأسد يأكلك ، لأننى

وجدت فى حديث أحد قول أبى طلحة : « يا رسول الله ، لا تطاول بصيتك

سهمهم»^(١) فلو قدرت هذا : إن لا تطاول بصبك ، كان محالا ، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح ، وقد ذكره سيديويه واعترف بقبحه^(٢) ، ولسكنه يخرج على أن تضر فعلا يدل عليه النهى ، كأنه قال : إن تطاولت بصبك سهم من سهمهم ، أو يكون منجزا على نهى آخر ، كأنه قال : لا يصبك ، واستغنى بالنهى الأول ، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها ، فاللثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور على أصول النحويين أجمعين ، والله ولي التوفيق ، والحمد لله .

٣٢ - مسألة

[في قل على وزن فُعْل مراداً به للدخ]

وأما قوله في حديث ابن الأكواع : (قل عربيا مشى^(٣) بها مثله^(٤)) فثله فاعل بقل ، وعربياً منصوب على التمييز ، لأن في الكلام معنى المدح ،

(١) أخرجه البخارى في باب غزوة أحد ١٢٤/٥ : « . . فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأمي ، لا تشرف يصيبك سهم من سهم القوم » ويصيبك : بروايتين ، الرفع والسكون .

(٢) في الكتاب ٤٥١/١ : « فإن قلت : لاتدن من الاسد يأك ، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس . . » وينظر المقتضب ٨٣/٢ ، ١٣٥ .

(٣) في الأصل : نشأ .

(٤) أخرجه البخارى في باب غزوة خيبر ١٦٧/٥ عن سلمة بن الأكوع : (. . . قال سلمة : رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أخذ بيدي ، قال : مالك؟ قلت له : فذاك أبي وأمي ؛ زعموا أن عامرا [عم سلمة ، وقد استشهد في خيبر] حبط عمله . قال النبي صلى الله عليه وسلم : كذب من قاله ؛ إن له لأجرين ، وجمع بين إصبعيه ؛ إنه لجاهد مجاهد ، قل عربي مشى بها مثله .

وإذا كان الفعل على « فُعْل » وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز نقول : عظم زيد رجلا ، وقل ذا أدبا ، وقل وزنها فُعْل ، لقولهم في اسم الفاعل قليل ، وما يدل على وقوع التمييز بعدها قول الشاعر :

وَقَلَّ ذَلِكَ مِنْ زَادٍ لَمُنْطَلَقٍ

أى : قل ذلك زادا ، لأن التمييز ما صلح معه من ، فكأنه قال : أقلل به من زاد ، كما نقول : أحسن به رجلا ، فكأن معنى الحديث : قل مثله عربيا ، أى : أقلل بمثله من عربى .

٣٣ - مسألة

[في عمل المصدر]

وأما قوله : (شهادة القوم)^(١) إن كانت الرواية بتنوين الشهادة ، فهو على إضمار المبتدأ ، كأنه قال : هي شهادة ، والقوم مرتفع بالابتداء ، والمؤمنون نعت له أو بدل ، وما بعده خبر ، ويضعف عندي هذا الوجه ، لأن المعمود في كلام النبوة حذف المنعوت في هذا النحو ، نحو قوله : (المؤمنون تنكحاً دماؤهم) و (المؤمنون هينون لينون) و (المؤمن غر كريم) لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الشهادات ، باب تعديل كم يجوز ٢٢١/٣ عن أنس رضي الله عنه قال : (مر على النبي صلى الله عليه وسلم بجنابة ، فأنشأ عليها خيراً فقال : وجبت ، ثم مر بأخرى ، فأنشأ عليها شراً ، أو قال غير ذلك ، فقال : وجبت ، فقيل : يا رسول الله ، قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت ، قال : شهادة القوم للمؤمنين شهداء الله في الأرض) .

ولكن في الحديث وجه آخر أن يرتفع القوم بالشهادة ، لأنه مصدر وَيَتَمُّ الكلام فيه ، ويرتفع المؤمنون بالابتداء ، وإذ قد أجازوا أن يعمل المصدر عمل الفعل فلا بعد في عمله ههنا في القوم ممنونا ، كما تقول : يعجبني ضرب زيدٌ عمرًا .

ويجوز أيضا وجه ثالث ، وهو أن يكون القوم فاعلا بإضمار فعل كأنه قال : هذه شهادة ، ثم قال : القوم ، أى شهد القوم .

وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها ، ووُجِد لها في العربية نظائر ، لم نلجأ الرواة ، ولا أبطلنا التقييد ، ولكن لا نقطعُ على مرادِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا على مقصوده منها ، والله نعتصم من الزلل في القول والعمل .

٣٤ — مسألة

[في أسلوب النبوة]

وأما قوله : (من لا يَرْحَمُ لا يُرْحَمُ)^(١) فجملة على الخبر أشبه بسياقة الكلام ، لأنه مردود على قول الرجل^(٢) : « إن لي عشرة من الولد ، ما قبلت منهم أحدا » فقال عليه السلام : (من لا يرحم لا يرحم) أى : الذى يفعل هذا لا يرحم ، ولو جعلها شرطا لا تقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع ؛ لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف ، وأيضا فإن الشرط إذا كان بعده فعل منفى فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوة منفيا بحرف « لم » لا بحرف

(١) أخرجه البخارى في كتاب الأدب ، باب صلة الرحم ٩/٨ عن أبي هريرة .

(٢) هو الأقرع بن حابس التميمي .

« لا » ، كقوله سبحانه : (ومن لم يَتَّبِعْ)^(١) (ومن لم يؤمن)^(٢) كما قيل في الحديث : (من لم يهاجر هلك) فأكثر ما تجده هكذا ، وإن كان الوجه الآخر جائزا ، كقول زهير :

ومن لا يَدُؤُ عن حَوْضِهِ بسلام

يُهْدَمُ ، ومن لا يظلم الناسَ يُظلم^(٣)

فكلما الوجهين جائز ، والمعنى فيهما متقارب جداً ، رفعت أو جرمت .

٣٥ — مسألة

وأما قوله : « فجرت السنة »^(٤) فإنما جاز ، لأن جرى تلك القصة هو عمل الناس بها من حين وقوعها إلى الآن ، والعمل بها الذى هو جريانها هو السنة أيضا ، أى الطريقة القويمة ، فكأنه قال : جرى الجرى المسنون لكم ، فصار من باب تعدى الفعل إلى نوع منه ، مثل : اشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، ومشى الهيدبي^(٥) ، أى : مشى المشية التى هى الهيدبي ، وههنا جرت الجريان الذى يسمى سنة .

(١) الحجرات : ١١ .

(٢) الفتح : ١٣ .

(٣) ديوانه : ٣٠ .

(٤) ينظر البخارى ، كليات التفسير : ١٢٦/٦ .

(٥) الهيدبي : ضرب من مشى الخيل .

٣٦ - مسألة

وأما ترجمة البخاري^(١) : « قبلة أهل المدينة و [أهل] الشام » ثم قال : « والمشرق » عطفًا على أول الترجمة ، إذ كان حكم المشرق خلافًا لحكم المدينة والشام ، كأنه قال : باب قبلة المدينة والشام ، وباب ذكر المشرق ، إذ كان منفردًا بحكمه ، فكأنهما فصلان أراد تبين حكمهما ، ألا ترى كيف خصه بالذكر حين قال : « ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة » يريد أن هو في الجنوب أو في الشمال .

ومن خفض فقال : والمشرق ، جعل الباب بابًا واحدًا ، كأنه قال : هذا باب ذكر المدينة والشام والمشرق .

٣٧ - مسألة

[في النعت وحذف العائد]

وأما قوله في الهلال : (هو الليلة رأيتموه)^(٢) بالتنوين ، فهذا أضعف الوجوه الثلاثة ، لأنَّ حكم الجملة التي هي في باب النعت أن يعود منها ذكر على

(١) صحيح البخاري : ١٠٩/١ .

(٢) زيادة من الصحيح .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصيام ، باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره ١٢٧/٣ . سئل ابن عباس وقد اختلف القوم في الهلال أهو ابن ثلاث أو ابن ليلتين ، فقال : « أي ليلة رأيتموه ، قال [أبو البختري] : قلنا : ليلة كذا وكذا ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله مده للرؤية ، فهو ليلة رأيتموه » هكذا بالتنوين .

المنعوت ، و « رأيتموه » في موضع نعت الليلة ، ولكنه قد يحذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة ؛ تقول : الذي ضربت ، وحذفه من الصلة أحسن من حذفه في الصفة ، لأن الموصول لا يستغنى عن صلة ، فطال الكلام واحتاج إلى الحذف . ومع قببح الحذف في الصفة فهو أحسن من حذفه في الخبر ، إذا قلت : زيد ضربت ، لأنك في الخبر تقدر أن تعمل الفعل في زيد ، فتقول : زيدا ضربت ، ولا يمكن في الصفة أن تعملها في الموصوف ؛ فلا مندوحة عن الحذف للضمير أو ذكره ، وقد جاء منه :

فتوبت نسيت وثوب أجز^(١)

فنسيت في موضع نعت لثوب^(٢) ، لا في موضع خبر ، كما توهم سيديويه^(٣)

لأن الثوب نسكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة ، وكذلك وهم أيضا في قول العرب : « شهر ثرى وشهر ترى^(٤) » أي ترى فيه الثبات ، فليس ترى في موضع خبر ، وإنما هو وصف ، كأنه قال : « الشهور ثلاثة : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى » وجعله سيديويه مثل : « زيد ضربت » :

(١) من شواهد الكتاب : ٤٤/١ ، وهو لامرئ القيس ، وصدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

ورواية الكتاب : فتوب على ، وينظر ديوان امرئ القيس : ١٥٩ والخزانة :

١٨٠/١ .

(٢) قال الاعلم في شرح البيت : « ويجوز عندى أن يكون نسيت وأجز نعت الثوبين ، فيمتنع أن يعمل فيه ، لان النعت لا يعمل في المنعوت ، فيكون التقدير : فتوبان ثوب منسى وثوب مجرور » .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٤) هذا مثل ، ينظر مجمع الامثال للبيداني : ٣٧٠/١ .

... كذله لم أصنع

وليس مثله لمن أنصف ، ولكنه في ذلك أخير ، وفي هذا وصف^(١) .

وأما من رواه : ليلة رأيتوه ، فهو حسن ، لأن الظرف إذا أضيف إلى غير معرب ولا متمكن حسن فيه البناء على الفتح ، والإعراب أيضا ، كما قال سبحانه : (من خزي يومئذ^(٢)) ويومئذ .

٣٨ - مسألة

[في الظرف المقطوع والحال]

وأما : (أيهم يكتبها أول^(٣)) فهو رواية الرفع مبني على الضم ، لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل : قبل وبعد ؛ قال سيبويه : تقول : ابدأ بهذا أول^(٤) .

(١) ينظر نتائج الفكر للسبيلي : ورقة ١٠٨

(٢) هود : ٦٦ .

وفي الكشف ٣١٩/٢ : « قرئ بفتح الليم لأنه مضاف إلى إذ ، وهو غير متمكن » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ٣٠٣/١ عن رفاع بن رافع الزرق ، قال : « كنا يوماً نصلّي وراء النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، فلما انصرف قال : من للتسكّم ؟ قال : أنا ، قال : رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول » وروى : أولا .

(٤) في الكتاب ٤٦/٢ : « وأما قولهم : ابدأ به أول ، وابدأ بها أول ، فإيما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل . . . والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول ، أكثر ، وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم إذا أظهره لم يكن إلا الفتح » .

وإذا نصبت فهو حال من الكاتب ؛ تقدير الكلام : يكتبها أول من غيره ، كما تقول : يحيى زيد أحسن من فلان . ثم قد يحذف الجار والمجرور ، ويفهم المعنى .

وكذلك : « أيهم جاء أول^(١) » ، فهو حال إذا نصبت ، وظرف مبيّن إذا رفعت .

وكذلك قول أبي برزة : أحيت أن تكون شاقى أول^(٢) تذبج « من رفع فظرف ، كأنه قال : تذبج قبل ، ومن نصب فحال من الضمر الناعل ، كأنه قال : تذبج أول من غيرها ، ثم قدم الحال ، وجاز تقديمها لأن العامل لفظي .

وأما حديث أبي هريرة فلا يجوز نية الظرف ولا البناء ، لأنه نعمت لأحد ، ومن نصب فحال من التكررة ، وقد تحسن الحال من التكررة في مثل هذا الموضع ، لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله : (صلى وراءه قوم قياماً^(٣)) ، فتأمل .

٣٩ - مسألة

وأما « جائزته يوم وليلة^(١) » فمن رفع فعلى المبتدأ ، تقدير الكلام : جائزته تكاف يوم وليلة ، أو : إتحاف يوم وليلة ، لأن يوماً وليلة من أيام الضيافة يتحفه ويتكاف له ، وباقي الأيام يطعمه ما حضر ؛ هذا على تفسير أبي داود ؛ وأما على تفسير المروى فتقدير الكلام : جائزته زاد يوم وليلة ، يريد بعد الضيافة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، باب صلاة الإمام وهو جالس : ١٣٥ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب حق الضيف : ٣٩/٨ .

والحديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة » .

وأما النصب فعلى بدل الاشتغال ، معناه : يكرم جائزة ضيفه يوماً وليلة ، ونصب يوم على الظرف .

٤٠ — مسألة

[في لام الأمر الداخلة على فعل المتكلم]

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (قَوْمُوا فَلَا صَلَّ لَكُمْ)^(١) بلفظ الأمر فمستحيل في الحقيقة ، ولكن له وجهان :

أحدهما : أن يكون من باب قوله : (فليمدد له الرحمن مداً^(٢)) ؛ قال الزجاج^(٣) : لما أوجب ذلك على نفسه وحتم به حتماً ، جاء به على لفظ الأمر ، لأن الأمر حتم وإيجاب على المأمور^(٤) .

والوجه الثاني : أن يكون قوله : « لأصل لكم » أمراً لهم بالاهتمام به ، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله ، كما قال الشاعر^(٥) :

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصى ١٠٦/١ عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له ، فأكل منه ، ثم قال : قوموا فلاصل لكم ٠٠ وروى : فلاصلي ، باللام مفتوحة والياء منصوبة . وينظر : ٢١٨/١ ، وصحيح مسلم : ١٢٨/٢ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل النحوي صاحب معاني القرآن وإعرابه وغيرها ، أخذ عن المبرد وعنه الفارسي ، توفي سنة ٣١١ وقيل : ٣١٦ . ينظر الإنباه : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر الكشف : ٢٨/٣ .

(٥) يقول البغدادي في الحزانة ٩٤/٤ : « والبيت من أبيات خمسة لعمر بن

وقد جعلت إذا ما قتت يثقلني ثوبى فأنهض نهض الشارب التمل ولا يقال : جعلت بفعل غيري كذا ، إنما تقول : جعلت أفعل ، ولكنه جاز في هذا البيت لارتباط الثاني بالأول .

وأما من رواه : « لأصلي لكم » بلام كي ، ففي الرواية بعد ، إلا على مذهب ^{صن} عن رأي زيادة الفاء ، وهو قول الأخفش ويونس ، فإذا كانت كذلك كانت الفاء ملغاة على قولها ؛ أي : قوموا لأصلي .

وأما فتح اللام فإنما أراد : لأصليين ، وقيلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيذ والقسم دون النون ؛ فإن صحت الرواية فليس بعيد في القياس كل البعد أن تقول : ليقوم زيد ، أي لقائم زيد ، توقع الفعل موقع الاسم ، كما قد توقع الاسم موقع الفعل ، وتعمله عمله .

٤١ — مسألة

[في الاشتغال]

وأما رواية المذري^(١) : ثمانية تكفهم ، بالنصب ، فن باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، فنصب بإضمار فعل ، ولورفع بالابتداء وجعل تكفهم

أحر الباهلي ، إلا أن قافيتها رائية لامية ، كما وقع في إنشاد النحويين ٠٠٠ « وقافية البيت :

..... نهض الشارب السكر

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن أنس بن دهات الأندلسي ، كان حافظاً محدثاً متقناً ، روى عنه ابن حزم وابن عبد البر ، توفي سنة ٤٧٨ ، ينظر العبر : ٢٩٠/٣ .

الخبر لم يحز كما يجوز في المعرفة ، لأن النكرة لا يخبر عنها إلا على الشروط التي ذكروها ، ولكنه يكون الخبر مقدما ، تقديره : منهم ثمانية .

٤٢ - مسألة

[في فتح هزة أن بعد ثم]

وأما من فتح « أن » بعد « ثم » فلا يستقيم إلا بقرينة حال ، مثل أن يقدم قبلها أخرى مفتوحة فتعطف عليها ، وإلا فالسكر على الاستثناء هو الوجه ، وليس يخطئ أحد كسرهما بعد ثم ، وأما الفتح فتأني إلى بقرائن حال ، كما لم يستقيم في قول عمر^(١) : « أَوْ أَنْ جَبْرِيلَ »^(٢) بالفتح ، وإنما وجهها السكر ، غير أن الواو من قوله : « أَوْ » ، ردت الكلام إلى أوله ؛ وكان في أول الكلام : فدخل عليه أبو مسعود^(٣) فأخبره أن جبريل نزل ، فقال عمر : أَوْ أَنْ جَبْرِيلَ ، كأنه قال : أَوْ حَدَثَهُ أَنْ جَبْرِيلَ ، ففتح أن من أجل هذا ، وهي حيلة ضعيفة ، وكسرها هو الوجه ، لاسيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله ، ويوجب استثنائه ، والحمد لله .

(١) هو عمر بن عبد العزيز .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١٣٩/١ بروايتين فتح الهزة وكسرها .

(٣) نصه : « أن الغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوما ، وهو بالعراق ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري ، فقال : ما هذا يا مغيرة ! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل . . . »

٤٣ - مسألة

[في دلالة الواو]

وأما قوله : (التمس ولو خاتما)^(١) ففي الكلام حذف وإضمار ، وهو كقوله : (لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَا)^(٢) فالحذف لجواب لو^(٣) ؛ كأنه قال : ولو أتوها حبوا لكانوا أحقاء ، ولكنه حذف دلالة الواو عليه ، لأنها ترد الكلام على أوله ، كقوله عليه السلام : (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)^(٤) ولو لم يكن في الكلام الواو لكان الزنى شرطا في دخول الجنة ، ولكن الواو حصصت^(٥) المعنى ، أي : وإن زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من الدخول ، كما تقول : لأكرمك وإن شتمتني ، إيتا هو عطف على الجملة المتقدمة ، كأنه قال : لأكرمك على كل حال وإن شتمتني أيضا ، لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم ، وأن حالة الشتم مخصوصة وحالة الزنى كذلك والسرقة ، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصا في العموم المتقدم ، حتى لا يتوهم استثنائه .

وكذلك : (لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوَا) أي : ولو حبوا حبوا لأتوا أيضا ، فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجيء الواو المشتركة لما بعدها فيما قبلها .

وكذلك قوله : (التمس ولو خاتما) فإنه أمره بالالتماس أمرا مطلقا ، فلما

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب إذا كان المولى هو الخاطب : ٢٢/٧
(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الاستسقاء في الأذان ١٦٠/١ عن أبي هريرة : (. . . ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوها ولو حبوا) .
(٣) في الأصل : أو .
(٤) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الثياب البيض : ١٩٢/٧
(٥) في الأصل : حسنت .

خشى أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتصقات ، أگد دخوله فيها بالواو المدخلة ما بعدها فيما قبلها ، بنصبه بإضمار فعل دل عليه ما تقدم .

وقول الرجل : « ولا خاتما » بالنصب ، رد على الكلام الأول ، فكأنه قال : ولا أجد خاتما من حديد . ومن رفع فعلى القطع والاستئناف ، كأنه قال : ليس عندي شيء ولا خاتم من حديد .

٤٤ — مسألة

[من باب البدل والتوكيد]

وأما قول أبي برزّة في البخاري^(١) : « إني أن كنت أن أرجع^(٢) مع دابتي أحب إلى » فإن وما بعدها اسم مبتدأ ، و « أن أرجع » اسم مبدل من الاسم الأول ، و « أحب » خبر عن الاسم الثاني . وخبر « كان » محذوف تقديره : أن كنت راجعا ؛ هذا على قياس قول سيبويه^(٣) وأصله في إعراب قوله سبحانه : (أبعدكم أنكم)^(٤) الآية ، وأما على قياس أبي العباس^(٥) ، فإن الثانية توكيد للأولى ، أي تكرار لها ، تقديره : أن كنت أرجع ، فأحب على هذا خبر عن « أن كنت » ، أي : كوني أرجع أحب إلى .

وفي الآية التي أشرنا إليها دقائق وحقائق ، لم نر إيراد ذكرها في هذا المكان ، والله المستعان .

(١) أخرجه البخاري في باب : إذا انفلتت الدابة في الصلاة : ٨١/٢ .

(٢) في الصحيح : أراجع .

(٣) ينظر الكتاب : ٤٦٧/١ .

(٤) للؤمنون : ٣٥ .

(٥) ينظر المتضبط : ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ .

٤٥ — مسألة

[في تذكير الشاة]

وأما تذكير « الشاة » فشائع كثير ، قال الشاعر^(١) :

وحان^(٢) انطلاق الشاة من حيث خيما

ولسكنه عندهم عبارة عن نور بقر الوحش ، وكثيرا^(٣) ما يوجد تذكيرها في الأشعار الستة ، فنأمله ، وأما في الغنم فلا شك أنها تقع على الذكر والأنثى ، لقوله في الزكاة : (في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة) ولسكنه في النعت مؤنث وفي الخبر ، تقول : أخذت منه شاة ، وشاة سمينة ، هذا هو الغالب في الاستعمال ، كما تقول : حمامة ، فتؤنث ، وإن كان ذكرا ودجاجة ، وكذلك تقول : شاة ، تؤنث ذكرا كان أو أنثى ، ولا يبعد التذكير فيها أيضا وإن كان اللفظ مؤنثا^(٤) ، كما قالوا :

بطرقن حيث تصول الحية الذكر

والحمد لله .

(١) هو الأعشى ، ديوانه : ٢٩٥ ، وصدره :

* فلما أضاء الصبح قام مبادرا *

(٢) في الأصل : وكان

(٣) في الأصل : وكثير .

(٤) ينظر المسألة : ١٣ من هذا الكتاب .

٤٦ - مسألة

[في الإعراب]

وأما : (آخر ما عليهم)^(١) بالرفع ، فيعيد في قياس العربية إلا على تكلف
إضمار ، تقديره : أمد ذلك ، أو مدة ذلك آخر ما عليهم ، ووجه
الكلام النصب .

٤٧ - مسألة

[في الحال وأثره في الجملة]

وأما قوله : (فتكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس)^(٢) فليس له وجه
إلا الحال ، وحسنت هنا ليرتبط الكلام بما قبله ، تأكيداً لمدحه ، وصرفاً^(٣)
للوهم عن أن يكون الممدوح بالبلاغة غيره .

٤٨ - مسألة

[في العطف والبدل]

وقول عمر لخصه : « لا تغررك هذه التي أعجبها حسنُها ، حُبُّ رسول الله

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ١٣٤/٤ عن مالك بن
صعصة « ... فرفع لي البيت المعمور ، فسألت جبريل فقال : هذا البيت المعمور يعلى
فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم بفتح الراء من آخر
(٢) أخرجه البخاري في باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٨/٥ عن
عائشة ، وذلك في وفاة رسول الله .
(٣) في الأصل : وصرف الوهم .

صلى الله عليه وسلم إياها)^(١) .

أخبرنا القاضي الحدّث أبو مروان عبد الملك بن بونة العبدري^(٢) ، رحمه الله
عن الأستاذ أبي القاسم بن الأبرش^(٣) ، مما أملاه عليهم وكتبوه عنه قال : قوله :
حُبُّ رسول الله ، هو معطوف على حسنُها ، بغير واو ، وقد تمطف العرب
فتقول : كل تمرّاً زيبكاً أقطا ، وجالس زيداً عمرّاً .

وهذا الذي ذكره عن ابن الأبرش لو صحَّ عن العرب ، لكان وجهاً حسناً ،
ولكنه عندي غير جائز ، على أني قد رأيت الأستاذ أبا القاسم بن الرماك^(٤)
يذهب إلى جوازه ، وذكروا أنه قول^(٥) أبي علي الفارسي^(٦) ، وقد ذكره

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير ، سورة التحريم ١٩٥/٦ .
(٢) كان أبو مروان محدثاً فقيهاً ، روى عنه السهيلي في التعريف والإعلام ،
كما روى عنه سيرة ابن هشام ، عاش بين (٤٦٢ - ٥٤٩) وتوفي بالقة ، ينظر
التعريف والإعلام : ٧١ ، ٧٢ ، والروض الأنف : ٤/١ .
(٣) هو أبو القاسم خلف بن يوسف الشتريني ، يعرف بابن الأبرش ، ذكر
ابن دحية في المطرب أن السهيلي التقى به ، وأخذ عنه فوائد في النحو ، ويقول عنه الضبي :
كان وحيد عصره في علم اللسان ، توفي رحمه الله سنة ٥٣٢ .
ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبقية الملتصق ، وبقية الوعاء : ٥٥٧/١ .
(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك ، كان من أعلام الأندلس
في الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه ، وقال عنه : وكان ماهراً في صناعة العربية ،
وقد أخذ ابن الرماك عن أبي الحسين بن الطراوة ، توفي سنة ٥٤١ .
ينظر المطرب : ٢٣٢ ، وبقية الملتصق : ٣٤٦ ، والروض الأنف : ١١٦/١ .
(٥) في الارتشاف : « .. وذهب الفارسي إلى جواز ذلك [يعني حذف الواو] وتبعه
ابن عصفور وابن مالك ، وذهب ابن جني ، وتبعه السهيلي إلى أنه لا يجوز »
هذا وينظر النتائج : ورقة ٥٨ أ .
(٦) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل . قدم بغداد وأخذ =

النحاس^(١) أيضاً في أقوال أوردها في تفسير قوله : (لا بصلاها إلا الأشتى ، الذي كذب وتولى^(٢)) أراد : والذي ، بالواو ، وأنشد :

كيف أصبحت كيف أمسيت^(٣) كما يثبت الود في فؤاد الكريم

واحتج أيضاً من أجاز حذف حرف العطف بقوله سبحانه : (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم^(٤)) الآية ؛ قالوا : المعنى : وقلت لا أجد ، لأن جواب إذا في قوله : (تولوا) ، وكل ما ذكره عندي من حذف حرف العطف لا يصح ، ولا يقوم عليل دليل من قياس ولا سماع ، لأن الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبي عن معانيها ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها ، وحروف الجزاء ، وحروف الجر ، وحروف النفي والاستفهام ، لو أضمرت شيء من ذلك لاحتاج المخطب إلى وحى يطلعه على ضمير المتكلم ، وأنه أرادها ونواها ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : عندي درهم عشرون ، وثوب دينار ، واشترى عبداً جنية ، وهذا محال ، والبيت الذي احتجوا به ليس هو على معنى العطف وإنما هو على حكاية كلام متوال ، أي : من كان متآمداً على هذا الكلام الذي هو : كيف أصبحت كيف أمسيت ، ولو عطف بالواو لم يفهم من الكلام معنى

عليه

= عن ابن السراج والزجاج ، وعات منزاته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر تلاميذه : ابن جني توفي سنة : ٣٧٧ .

ينظر زهرة الألباء : ٣٨٧ — وإنباء الرواة : ٢٧٣/١ .

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري ، يقول القفطي : كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق ، وسمع من الزجاج وأخذ عنه النحو وأكثر ... وله مصنفات في القرآن ، توفي سنة : ٣٨٨ ينظر الإنباء : ١٠١/١ .

(٢) الليل : ١٥ ، ١٦ .

(٣) التوبة : ٩٢

التمادي والاستمرار ، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحمية^(١) : كل تمراً سمكاً لحمياً لبناً ، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكر منها ، كما تقول : أعطهم ثمرة تمر ، فيؤدى الكلام معنى التمادي ، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر في تمرتين فقط ، ونظير قولك : « كيف أصبحت كيف أمسيت » قول الشماخ^(٢) :

وقيل المذاذي أصبح القوم أذلي^(٣)

وأما قوله سبحانه : (قلت : لا أجد ما أحلكم عليه تولوا) ، فليس معنى الآية كما تأولوا ، لأن رفع الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء عند التوّل ، وإنما شرطه عدم الجدة ، والآية نزلت في السبعة الذين سعى ابن إسحق^(٤) ولو كان جواب : (إذا أتوك) في قوله : (تولوا وأعينهم تفيض) لكان من لم تفيض عيناه من الدمع هو الذي حرج وأنهم ، وما رفع الله الحرج عنهم إلا أن الرسول لم يجد ما يحلهم عليه ، وإذا عطف (قلت لا أجد) على (أتوك)

(١) يقال : حمى المريض ما يضره حمية : منعه إياه .

(٢) هو الشماخ بن ضرار ، عده ابن سلام من طبقة النابغة الجعدي وليده . ويرى بعضهم أن له حجة ، ينظر الإصابة : ١٥١/٢

(٣) ديوانه : ٨ ، وصدوره :

وتشكو بين ما أكل ركبها

أكل : أنجب ، وركبها : إبلها ، ويروى : قال المنادي ؛ يصف هذه المرأة بأنه أنجبها طول السير ليلاً ونهاراً وقول المنادي : أصبح القوم فما تنتظرون بالسير ، وما مفعول بمعنى الذي ، وهي واقعة على السير ، والإدلاج ، هو السير أول الليل ؛ تعني أن المنادي كان في الصباح يقول : أصبح القوم كم تنامون وفي المساء يقول : أذلجوا .

(٤) ينظر سيرة ابن هشام : ٥١٨/٢

كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يقولوا وأعينهم تفيض ؛ فالجواب إذاً في قوله : « قلت : لا أجد » وما بعد ذلك خبر وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية ، ففضيلة البكاء مخصوصة بهم ، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم .

فصل

فإذا ثبت هذا فتقوله : (حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها) مرتفع على البذل من الفاعل الذي في أوَّل الكلام ، وهو : (لا تَقْرُنْكَ هذه) فـ « هذه » فاعلة ، و « التي » نعت بصلته ، و « حُبِّ » بدل اشتمال ، كما تقول : « أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه » و « سرنى زيد حب الناس له » ، والحمد لله .

٤٩ — مسألة

[من باب الحال واسم الإشارة]

وأما حديث غَوَازِ بْنِ الْحَارِثِ ^(١) وقوله : (هاهو ذا جالساً) ^(٢) وجالسٌ فالنصب على الحال ، كما تقول : هذا زيد قائماً ، أى : انظر إليه قائماً ، هكذا قلده سيبويه ^(٣) ، وبعضهم يقول : ما في « ذا » من معنى الإشارة هو

(١) ينظر الإصابة : ١٨٥/٣ .

(٢) أخرجه البخارى في باب غزوة ذات الرقاع ١٤٧/٥ عن جابر بن عبد الله .

(٣) الكتاب : ٢٥٦/١ .

«المامل» ^(١) ، وهذا باطلٌ ، لِأَنَّ « ذا » ليس باسم مشتق ، ومن رَفَعَ فالرفعُ من أَوْجُهه :

أحدها : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ .

والثاني : أَنْ يَكُونَ بَدَلًا .

والثالث : أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً مَضْمَرٍ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ « ذا » بدل من هو ، وجالس الخبر ، ولا أعرف أحداً قال إن « ذا » تكون صلة ، أى زائدة ، إلا في باب « ماذا » خاصة .

وقوله : هاهو ذا ، وقول الرجل : هاهو أنا ذا ، فصل بين هاء التثنية وذا ^(٢) ،

ولمّا كان القياس : أنا هذا ، وهذا أنا ^(٣) ، إلا أَنَّ الحال اقتضتْ أَنْ يبدَأَ

بهاء التثنية ، لينبيه بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه ، ثم يبدَأُ بالمستول عنه

لأنه الاسم فيقال : هاهو ذا ، أى انظر إلى من سألت عنه فهو ذا ، وكذلك

قوله : « هاهو أنا ذا » ، إمّا أراد هذا المعنى ، ولكنه جعل أنا مكان هو لأنه

متكلم فجاء بضمير المتكلم بدلا من ضمير المستول عنه ، لأن المستول عنه هو

المتكلم ، ولو قال : هذا هو ، لبدَأَ بالاسم المشار إليه ، وإمّا يبدَأُ به ويخبر عنه

إذا كان قد رآه ولم يعرف من هو ، وأما في هذه المسألة فضمير المستول عنه

[أولى] ^(٤) بالتقديم ، لأنه أسبق إلى النفس ، ثم يشار إليه ليراه ويعرف

(١) في المقتضب ١٦٨/٤ : « وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً ، ذاك للإشارة ، كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً » .

(٢) في الأصل : ولا .

(٣) ينظر معنى اللبيب : هاهو التثنية .

(٤) زيادة ليست في الأصل .

بمضوره، أى: ها أنا حاضر، وها هو حاضر، ومن العرب من يقول فيه: ها هوذا، وها هوذا، ذكره قاسم بن ثابت^(١).

٥٠ - مسألة

[من باب الحال]

وأما النصب^(٢) في رواية « القابسي »^(٣) فإنه جائز على الحال، ولكن إذا قدمت الجرور^(٤)، وأما إذا قدمت (صلتاً) فلا، لأن الحال لا تتقدم على عاملها المعنوي، وإنما تتقدم على العامل اللفظي، ولعل الناسخ قدمه في الخط غالطاً، والله أعلم.

(١) هو أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي العوفي، عني بالحديث واللغة هو وأبوه، فأدخل الأندلس عالماً كثيراً، سمع في رحلته من النساء والبرار، وكان ورعاً ناسكاً، ألف الدلائل في شرح الحديث ومات قبل إكماله فأكمله أبوه بعده، وكانت وفاته بسرقسطة سنة: ٣٠٣.

ينظر بغية الملتبس: ٤٢٤، وبغية الوعاة: ٢٥٢/٢.

(٢) يعنى نصب (صلتاً) في الحديث المتقدم ١٤٧/٥ قال جابر بن عبد الله: « .. ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت شجرة، فعلق بها سيفه، قال جابر: قمنا نومة، ثم إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعونا، فجئناه، فإذا عنده أعرابي جالس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن هذا اخترط سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صلتاً، فقال لي: من يمنك مني؟ قلت: الله، فما هو ذا جالس.. » (٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن خلف الماعزى القروى، يعرف بابن القابسي، كان إماماً في علم الحديث ومتوناً وأسانيده وجميع ما يتعلق به، سمع كتاب البخارى بحكمة عن أبي زيد، عاش أبو الحسن بين [٣٢٤ — ٤٠٣] . ينظر وفيات الأعيان: ٩/٣، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢،

سيبويه ، وذكر فيه النصب بإضمار فعل ، كأنه قال : أحضر بينتكت ، وأجاز بإضمار
الابتداء ، وتقديره : الحكموم به بينتكت ، والحمد لله .

٥٤ - مسألة

[في رواية الأصمعي]

وقوله ^(١) : (قيجا يريه) ^(٢) لا يجوز فيه النصب ، ولا ينكر في رواية
الأصمعي ^(٣) مثل هذا ، فقد تأملت ما فوجدها أكثر الروايات لحفا وتصحيحاً .

٥٥ - مسألة

[في الجزومات المضاعفة ، ورواية الحديث]

وأما ما ذكرت من الجزومات المضاعفة ، نحو : لم يضُرّه ، ولم يمسه ، فلفظة
أهل الحجاز في هذا كله بالجزم وترك الإدغام ، وبما تميم يدغمون فيجتمع لهم
ساكنان ، فيحركون الثاني بالفتح ، ومنهم من يُحَرِّكُه بالكسر لالتقاء

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب ، باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان
الشعر حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن ٤٥/٨ عن أبي هريرة رضي الله عنه ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لأن يمتلي جوف رجل قيجاً يريه ، خير من
أن يمتلي شعراً ، وروى : حتى يريه .

(٢) في اللسان — وقد ذكر الحديث : « قال الأصمعي : قوله حتى يريه :
هو من الوري على مثال الرمي ، يقال منه : رجل موري — غير مهموز — وهو أن
يدوى جوفه .. وقال الجوهري : وري القيق جوفه يريد وريراً أكله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن إبراهيم المغربي ، كان عالماً بالحديث رأساً في الفقه .
توفي سنة : ٣٩٢ . ينظر فهرسة ابن خير : ٩٦ ، والعبر للذهبي : ٥٢/٣ .

الساكنين ، وإن كان أول الفعل مضموماً جاز فيه الإتيان ، فتقول : لم يرُدْ ،
ورُدْ يا فلان ، فهذه ثلاث لغات مع الإدغام : رُدْ ، ورُدْ ، ورُدْ ، وهي لغتان إن
لم يكن أول الفعل مضموماً وأدغمت ولم تظهر ، كما يظهر أهل الحجاز .

فإن اتصل بالفعل ضمير مؤنث فالفتح لا غير ، لأن الهاء خفيفة وبعدها ألف ،
فتفتحوا من أجلها ، وإن اتصل بالفعل ضمير مذكّر فالضم هو الوجه لثقاة
الهاء أيضاً ، وإن [وقع ^(١)] بعدها واو فالضم أجود والكسر ردىء مع
الهاء جداً ^(٢) .

وإذا لم يكن ثاني الفعل مضموماً مثل « يمسهم » فالفتح هو الجيد ، وقد
يجوز الضم لإتباعا لحركة الهاء ، فالأجود [في ^(١)] لم يضُرّه وفي رده الضم ، وفي :
لم يمسه الفتح ، وكذلك في يُعَفِّه ، وهذا كله في غير لغة أهل الحجاز ، وأما لغة
أهل الحجاز فتقول فيه : « لم يمسه » .

فإن قيل : فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم حجازياً ، فلم يظهر في
هذا كله ؟

فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها قاله « الخطابي » ^(٢) وهو أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يتكلم بجميع لغات العرب .

الثاني : أن يكون التضعيف في هذه الكلمات من قيل الرواة ومن لفظهم ،

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضي : ٢٤٣/٢ — ٢٤٦ .

(٣) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب ، الخطابي ، البسقي ،
كان قتيها أديبا محدثا ، سمع بالعراق ، له من التصانيف : غريب الحديث ، ومعالم
السنن في شرح سنن أبي داود ، وأعلام السنن في شرح البخاري ، توفي سنة ٣٨٨ .
ينظر وفيات الأعيان : ٤٥٣/٢ ، والعبر : ٣٩/٣ .

فقد كان أبو هريرة يقول في حديث الإنصات : فقد لغيت^(١) ، وكان يقول في : جلده أو سببته : جلده^(٢) ؛ ذكره مسلم .

والوجه الثالث : أن يكون هذا الإدغام من أجل اتصال الفعل بالضمير ، حسن في اللفظة الحجازية الإدغام أيضاً ، من أجل أن الماء خفية ، فكان ما بعد الماء من واو أو ألف في المؤنث قد ولى الفعل ، فإن العرب كلهم يقولون : ردًا ، أو : ردوا ، ولا يقولون : ارددا ، ولا : ارددوا ، فكذلك يحسن بمن لفته الإظهار أن يدغم مع الماء خلفائها مراعاة للواو التي بعدها أو الألف .

٥٦ - مسألة

[في الظرف]

وأما قوله : (هذه مكانُ عمرتك)^(٣) فالنصبُ على الظرفِ هو الوجه ؛ لأنَّ العمرة ليستُ بمكانٍ لعمرةٍ أخرى ، ولكن إن جعلت المسكان بمعنى العوض والبدل مجازاً ، أي هذه بدل عمرتك ، جاز الرفع ، والحمد لله .

(١) في صحيح مسلم ، كتاب الجمعة ، باب الإنصات ٥/٣ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا قلت لصاحبك : أنصت ، يوم الجمعة ، والإمام يخطب فقد لغيت) قال أبو الزناد : هي لغة أبي هريرة ، وإنما هو فقد لغوت .
(٢) في صحيح مسلم ، كتاب البر ، باب من لعنه النبي (ص) ٢٥/٨ عن أبي هريرة : « ... فأى المؤمنين آذيت شتمته لعنته جلده فاجعلها له صلاة .. » وفي رواية أخرى : جلده ، قال أبو الزناد ، وهي لغة أبي هريرة وإنما هي : جلده .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج ، باب كيف تهل الحائض والنفساء ١٧٢/٢ عن عائشة قالت : (... فلما قضينا الحج أرسلني النبي صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن ابن أبي بكر إلى التميم ، فاعتمرت ، فقال : هذه مكان عمرتك .. » وينظر مسلم ، كتاب الحج ، باب بيان وجوه الإحرام : ٢٧/٤ .

٥٧ - مسألة

[من الجزم في جواب الأمر]

وقوله : « صل في بيتي مكاناً أتخذه »^(١) الجزم على جواب الأمر ، كأنه قال : « إن تفعل أتخذه »^(٢) ، والرفع على أحد وجهين ؛ أحدهما : أن يكون في موضع النعت لمكان ، كما تقول : أعطني طعاماً آكله ، أي : ما كولا . وهذه صفة على المسأل ، كما قال سبحانه : (وبشرناه بإسحق نبياً)^(٣) وصغته بما يؤول إليه الحال .

والوجه الثاني من الرفع : القطع مما قبله وجعله خبراً مستأنفاً ، كأنه قال : فانا أتخذه .

٥٨ - مسألة

وأما : (ولد ابن ذكير) فجائز فيه الخفض على التوكيد للذكورة ، لأن الابن وإن كان مذكراً فقد يراد به الجنس ، فيذكر الابن ليملق الحكم بمعنى النبوة ، فيشترك فيه الذكر والأنثى ، كما تقول : حق على الابن بر أبويه ، وحق الأب

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الرخصة في الطر والعله أن يصلي في رحلة ١٧٠/١ عن محمود بن الربيع الأنصاري أن عتب بن مالك كان يوم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا رسول الله ، إنها تكون الظلمة والليل ، وأنا رجل ضريب البصر ، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مصلي ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين تحب أن أصلي ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) ينظر القنطرب : ٨٢/٢ ؛ ٨٣ .

(٣) الصافات : ١١٢ .

أوجب من حق الابن ، فتعلق الحكم بالأبوة والبنوة دون تخصيص ذكورة من من أنوثة ، كما تقول : المؤمن يفعل كذا ، والمسلم يجب عليه كذا ، فتعلق الحكم بالصفة ، فيشترك فيه المذكر والمؤنث ، وكذلك مسألة الابن .

وهذا أسهل وأقوى في العربية من اللفظ الذي جاء في الحديث المرفوع : (وما بقي فلاولى رجل ذكر)^(١) ، هذا أسهل من الأول ؛ لأنه خص الرجولة ونص عليها وعاق الحكم بها ، ثم قال (ذكر) فهو عندي على التوكيد لتعلق الحكم ، لأن متعلق الحكم المذكورة ، والرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمور ؛ حكى سيبويه : « مررت برجل رجل أبوه »^(٢) فهذا احتاج الكلام إلى زيادة بيان وتأكيد^(٣) ، والله أعلم .

٥٩ - مسألة

[في الإضافة والبدل]

وأما قوله : (ذو بطن بنت خارجة)^(٤) فإن صحت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين ؛ أحدهما : على البدل ، مع حذف المضاف ، كأنه قال : هو ذو بطن جنين بنت خارجة ، كما روى في قول الأعشى^(٥) .

(١) أخرجه البخارى في كتاب الفرائض باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ١٨٩/٨ عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر .

(٢) الكتاب : ٢٣١/١ .

(٣) ينظر الفرائض للسبلى : ورقة ١٢ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الأفضية باب ما لا يجوز من النحل ٧٥٢ : فقال أبو بكر : ذو بطن بنت خارجة ، أراها جارية .

(٥) هو الأعشى ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه : ٢٢٥ ، وهو بتمامه : =

* رضيعى لبان ثدى أم ... *

أى : لبن ثدى أم ، فحذف المضاف .

ومن هذا الباب عندي قوله : (أصحاب الأخدود ، النار)^(١) أى : الأخدود أخذود النار ، وليس هو من بدل الاشتغال كما زعم الفارسي^(٢) .

وأما الوجه الثانى فأن يكون « بنت خارجة » خبر مبتدأ مضمرة ، كأنه قال : ذو بطن أمه بنت خارجة ، أو صاحبتها بنت خارجة ، أى هو حبلى لم يولد بعد ، وتلد بنت خارجة .

٦٠ - مسألة

[في إعمال المصدر]

وأما : (فصيام ثلاثة) فهو بين لا إشكال فيه ، لأن الصيام مصدر ، والمصدر إذا نون نصبت ما بعده على الظرف وعلى المفعول ونحوه .

= رضيعى لبان ثدى أم تحالفا بأسحم داج عوض لا تنفرق يقول الأعشى : هما أخوان - يعنى الحلق والكرم - قد رضعا ثدى أم واحدة ، وتحالفا بحمرة الثدي الذى رضعا أن لا يتفرقا .

وينظر اللسان : لبن ، ومعنى اللبيب : عوض .

(١) البروج : ٤ ، ٥ .

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ورقة ٥٢ : وبدل الاشتغال كقولك : سلب زيد ثوبه ، ومنه قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود ، النار ذات الوقود) فالأخدود مشتمل على النار .

(٨ - الأمل)

٦١ - مسألة

[في باب النصب]

وأما: (إِذْنٌ يَحْلِفُ) ^(١) فالنصب لا غيرُ ، لأنه قد صُدِّرَ بـ «إِذْنٌ» ولا تلغى إذا صدر بها ، فإن سحَّت الرواية في الكلام حذف تقديره : إذا هو يحلف ، وكذلك (إذا لا يختارنا) .

٦٢ - مسألة

[في الأسماء الستة]

وأما قوله : (أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ) بالنصب مع لفظ الاستفهام ، ففيه عندي وجهان : أحدهما : أن يكون على لغة من يقول : هذا أباك ومررت بأباك ، مقصوداً ، وأنشدوا :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجد غايتها ^(٢)
وقالوا : مُسَكَّرُهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشهادات ، باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين ٢٣٢/٣ : (... فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قال : قلت : لا ، فقال لليهودي : احلف . قال : قلت يا رسول الله ، إِذْنٌ يحلف فيذهب بمالي ... » .

(٢) ينسب بعضهم هذا الرجز إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وآخرون إلى ربيعة بن العجاج ، وهذان البيتان من شواهد أبي البركات الأنباري في الإنصاف ١٨ ، وابن عيش في شرح المفصل ٥٣/١ .

(٣) هذا مثل ينسب إلى أبي حنبل خال بهس الملقب بنعامة ، ينظر معجم الأمثال للبيداني ١٥٢/١ ، ٣١٨/٢ .

والوجه الثاني : أن يكون منصوباً على النداء مع الحذف للخبر ، كأنه قال : أَنْتَ يَا أَبَا جَهْلٍ الذي كنت تفعل وتقول ما تقول .

٦٣ - مسألة

[من باب الصفة المشبهة]

وأما قوله : (أَعُورٌ عَيْنُهُ اليمى كَانَ عَنِيبَةً طَافِيَةً) ^(١) وهي ^(٢) رواية الأصيلي فعينه مرتفعة على البدل من المضمرة في «أعور» الراجع على الوصف ، وهو بدل البعض من الكل ، ولا يجوز أن ترتفع بالصفة ، كما ترتفع بالصفة المشبهة للفاعل ، لأن «أعور» لا يكون إلا نعتاً لمذكر ، ويجوز أيضاً أن تكون «عينه» مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر .

وقوله : «كَانَ عَنِيبَةً طَافِيَةً» على حذف خبر كان ، كلام فصيح ، وإنما يجوز في إنَّ وكانَ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعها على الفكرات ، فإن أوقعها على المعارف لم يحذف الخبر ؛ أنشد سيبويه ^(٣) :

إِنَّ تَحَلًّا وَإِنَّ مَرَحَلًا

وأنشد :

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب : وإذكر في الكتاب مريم ٢٠٣/٤ : (فذهبت ألقت فإذا رجل أحر جسم جعد الرأس ، أعور عينه اليمى كَانَ عَيْنُهُ طَافِيَةً) وفي رواية كَانَ عَنِيبَةً طَافِيَةً .

(٢) في الأصل : وفي

(٣) الكتاب ٢٨٤/١ والبيت للأعشى في مدح سلامة ذي فانش وعجزه :

* وَإِنَّ فِي السَّعْرِ إِذْ مَضَى مَهْلًا *

ينظر ديوانه : ٢٣٣ - ٢٣٥ .

ولكن زنجياً طويلاً مشافره^(١)

فهذا على حذف الخبر، كأنه قال: إن لنا محلاً، وكأنه قال في الحديث: كأن في وجهه، ولم يحىء الحذف مع المعرفة إلا نادراً بقرينة حال أوجبت ذلك^(٢)، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين: (أتعرفون ذلك لهم، يعني الأنصار، قالوا: نعم، قال: فإن ذلك) أي: فإن ذلك شكر لهم.

ومن رواه: «عنية طافية» بالرفع، فهو جائز، ولكن بتخفيف النون من كأن، كما قال^(٣):

كأن ظبية تعطو إلى وارق الصلم

ويروى بنصب «ظبية» وهذا كله على الحذف؛ إن رفعت فعلى حذف الاسم الأول، وإن نصبت فعلى حذف الخبر.

ومن روى: (أعور عَيْنُه اليمنى)، بالخفض، فهو من قولهم: حسن وجهه

(١) هو الأعشى ينظر ديوانه ٤٨ ورواية البيت فيه:

ولو كنت ضيماً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر
كذا برفع زنجي، ومثله في الكتاب ٢٨٢/١ يقول سيدي «والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا، كما يضم ما يبنى على الابتداء نحو قوله عز وجل: طاعة وقول معروف أي طاعة وقول معروف أمثل».

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٤/١ والمقتضب ١٣٠/٤ والخصائص ٣٧٣/٢، ٣٧٤.

(٣) هو ابن حريم البشكري، والبيت من شواهد الكتاب ٢٨١/١، ٤٨١، وصدره:

* ويوما توافينا بوجه مقسم *

بإضافة الصفة إلى الوجه، مع إضافة الوجه إلى الضمير، وهو بعيد في القياس، لأنه جمع بين طرفي ققيض، نقل الضمير إلى الصفة مع بقائه في اللفظ مضافاً إليه الوجه، وإنما الأصل أن يكون الوجه مرفوعاً مع الهاء، ومنصوباً، أو مخفوضاً مع نقل الضمير إلى الصفة^(١)، وقد منعها الزجاجي، وزعم أن جميع الناس خالف فيها سيديوه، وسيديويه لم يحزها قياساً، وإنما أخبر أنها جاءت في الشعر^(٢)، وأنشد:

كَمَيْتَا الْأَعَالَى جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

واعترف سيديوه برداء هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكر أبو علي القالي^(٣)، وهو ثقة، في صفة النبي صلى الله عليه وسلم: (شثن الكفين،

(١) يعني على الترتيب الآتي: حسن وجهه رفعاً، وحسن وجهاً أو حسن الوجه نصباً، وحسن الوجه، أو حسن وجه، جرّاً، هذا على سبيل التخييل. وينظر الأوجه الجائزة والممتنعة وما وقع فيه الخلاف في المقتضب: ١٥٩/٤ مع تعليق الأستاذ عضيمة.

(٢) في الكتاب ١٠٢/١: «وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك ردى لأنه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام، قال النماخ:

أمن دمتين عرس الركب فيهما بمحفل الرخامى قد عفا طلالها
أقامت على ربيعها جارتا صفاً كيتا الأعالى جوتنا مصطلاها

(٣) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، كان عالماً باللغات نجوياً وإخبارياً، أخذ عن ابن دريد، وابن درستويه، وابن الأنباري، وسمع من أبي علي اللوصلي والبقوي وطبقتهما، ودخل الأندلس في عهد عبد الرحمن الناصر، فأكرمه، وصنف له ولولده الحكم المستنصر، ومن كتبه: النوادر والأمل، والبارع في اللغة، وأخذ عنه من الأندلسيين الزبيدي، توفي سنة ٣٥٦.

ينظر الإنباه: ٢٠٤/١، والعبر: ٣٠٤/٢.

طويل أصابعه^(١) وقال : هكذا روايته بالخلف ، وذكر الهروي^(٢) وغيره في حديث أم زرع : (صَفَر رِدَائِهَا ، وملء كسائها)^(٣) فقولها : (صَفَر رِدَائِهَا) هو مثل ما حكى سيديويه من : « حسنة وجهها » والمسألة أسرار ، وفي باب الصفة عجائب من التعليل قد استوفيتها وكشفتها في غير هذا الإملاء ، فهذه الرواية التي تقدم ذكرها جائزة عندي ؛ والله المستعان .

٦٤ - مسألة

[من باب الابتداء]

وأما ما ذكرته من رواية الرفع في قوله : (ولا سَبَطَ رَجُلٌ)^(٤) فلا يخرج لها إلا على إضمار المبتدأ ، أي : ولا هو سبط رَجُلٍ .

٦٥ - مسألة

[في جواب النهي]

وأما قول أبي طلحة : (لا تشرف يُصْنِكُ مَهْمٌ)^(٥) فقد ذكرته في مسألة

- (١) في الأمالي ٦٩/٢ : « شئنا السكفين والقدمين ، طويل أصابعها » .
- (٢) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، صاحب التريين ، أخذ عن الأزهرى وغيره ، وتوفي في رجب سنة : ٤٠١ . ينظر العبر للذهبي : ٧٥/٣ .
- (٣) ينظر النهاية لابن الأثير . ٣٦/٣ .
- (٤) أخرجه البخاري في باب صفة النبي ٢٢٨/٤ عن أنس بن مالك : (. . ليس بمعد قطط ، ولا سبط رجل) وشعر سبط : مسترسل غير جعد ، والقطط : الشديد الجعودة . يعنى أن شعره وسط بين الجعودة والسبوط .
- (٥) أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ٤٦/٥ .

قول اليهود : (لا تسألوه يَحْشَكُ)^(١) ، والوجه عندي الرفع ، كأنه قيل له : لم لا أشرف ؟ فقال : يصيبك سهم ، أى يصيبك إن أشرفت ، والقول في الجزم ما تقدم .

٦٦ - مسألة

[في الجزم ونون التوكيد]

وأما قوله : (دعنى فلاضرب)^(٢) فالوجه فيه الجزم بلام الأمر ، وقد تدخل لام الأمر على فعل التثكل ، وإن كان التثكل لا يأمر نفسه ، ولكنه إذا أُلزم للفعل نفسه صار كالأمر لها ، كقوله : (قوموا فلاضل لكم)^(٣) ، وكقوله سبحانه : (فليمدد له الرحمن مدداً)^(٤) .
وأما النصب فلا يستقيم مع كسر اللام^(٥) ، لأنها ليست بلام كي في هذا الموضع ، ولكن إن فتحت اللام وأردت النون الخفيفة ، فلهذه أن يجوز ، كما قال :^(٦)

اضرب عنك الموم طارها ضربك بالسوط قونس القرس
أراد : اضرباً ، ومن هذا الباب قول الأعشى :

- (١) ينظر للسألة : ٣١ وحديث اليهودي : لا تسألوه لا يحيى . . .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب استنابة المرتدين ، باب ما جاء في التأويلين ٢٤/٩
- (٣) ينظر للسألة : ٤٠ .
- (٤) مريم : ٧٥ .
- (٥) وردت هذه الرواية ، ينظر البخاري : ٢٤/٩ .
- (٦) البيت في اللسان : قنس ، ويقول ابن منظور : قال ابن بري : البيت لطرفة ويقال : إنه مصنوع عليه ، وأراد اضربن ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفها للضرورة ، وهذا من الشاذ ، لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا قبلها ساكن .

فإياك والأنصاب لا تقربنهما ولا تمبد الشيطان والله فاعبدا^(١)
وأما الرفع ، فلا يستقيم أيضا ، إلا مع فتح اللام ، وهو ههنا ضعيف .

٦٧ — مسألة

[في باب المصادر المنتصبة]

وأما قول عامر بن الطفيل^(٢) : (أَعْدَّةٌ كَعْدَةِ البعير)^(٣) فقد أورده
سيبويه في كتابه^(٤) فقال : (أَعْدَّةٌ كَعْدَةِ البعير وموتاً في بيت سلوية)
وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لا يجوز إظهارها

(١) ديوانه : ١٣٧ والرواية فيه :

فإياك والمليئات لا تقربنها ولا تأخذن سهماً حديثاً لتقصدا
وذا النصب للنصب لا تنسكنه ولا تمبد الشيطان والله فاعبدا
وهو من شواهد الكتاب : ١٤٩/٢ ، وينظر المنتصب : ١٢/٣ .

(٢) كان سيد بني عامر في الجاهلية ، وقد أسلم ثم ارتد ، فدعا عليه الرسول هو
وأربد بن قيس أخو لبيد لأمه فقال : اللهم اكفنيهما بما شئت ، فأزل الله تعالى على
أربد صاعقة وأخذت عامراً الغدة ، فكان يقول : غدة كفدة البعير وموت في بيت
سلوية ، ينظر أسد الغابة : ٨٤/٣ ، وجمع الأمثال للبدياني : ٥٧/٢ ، ٥٨ .
(٣) أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع : ٣٥/٥ ، والرواية فيه : غدة ،
بالرفع دون استفهام ، وفي مجمع الأمثال — وقد ذكر هذه الرواية : ويروي « أَعْدَةُ
وموتاً » نصّاً على المصدر .

وفي اللسان : الغدة طاعون الإبل ، وقبلنا تسلم منه .

وأما سلول فسكاً يقول البدياني : « عندهم أقل العرب وأذلهم » وكان عامر قد
نزل بيت امرأة من سلول ، فيضرب هذا المثل في خصلتين إحداهما شر من الأخرى .

(٤) الكتاب : ١٧٠/١ .

لقيام المنصوبات مقامها ، فكان أنه قال : أَعْدَةُ غُدَّةٌ ، وأموت موتاً في بيت
سلوية ، أي : امرأة من بني سلول بن صمصمة .

وعامر بن الطفيل : أبوه الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة
ابن عامر بن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة
ابن خصفة بن قيس عيلان^(١) ، وقيل : عكرمة بن قيس بن عيلان^(٢) ، وإنما
خصفة أمه .

والطفيل هو فارس قرزل^(٣) ، وقرزل اسم فرسه ، والقرزل في اللغة : القيد
وهو أحد البنين الأربعة الذين ذكرهم لبيد في قوله^(٤) :

نحن بنو أم البنين الأربعة

وكانوا خمسة ، وإنما ترك ذكر الواحد ، لأنه كان ميتاً حين ارتجز لبيد بهذا
الرجز عند النعمان ، وربيعة والد لبيد هو ربيعة اللقترين^(٥) ، وهو الذي كان
ميتاً حينئذ ، وثالثهم « عامر » ملأعب الأسمنة ، سمي بذلك لقول الشاعر
في أخيه :

(١) في الأصل : غيلان ، بالغين وفي المشتبّه للذهبي ٤٩٠ : « وبمهمة : قيس
عيلان من مضمهر » وينظر جهمرة أنساب العرب : ٣٦٠ .
(٢) في اللسان : وقرزل بالضم : اسم فرس كان في الجاهلية ، قال ابن الأعرابي :
هو فرس عامر بن الطفيل وأنشد :

وفعلت فعل أليك فارس قرزل إن الندود هو ابن كل ندود
وقيل لهذه الفرس : قرزل ، كأنه قيد للوحش يلحقها .

(٣) ديوانه : ٢٤١ — ٣٤٢ ، وينظر الكتاب : ٣٢٧/١ ، وخزانة
الأدب : ١٧١/٤ .

(٤) ينظر جهمرة أنساب العرب : ٢٦٨ .

فراراً وأسألت ابن أمك عامراً يلاعب أطراف الرشيع المززعع
وله أخبار مع النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

ورابعهم عبيدة الوضاح ، وخامسهم معاوية مَعُوذُ^(٢) الحكماء ،
لقوله :

يَعُوذُ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الأمر في الحدثن نابا
وهو القائل :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا^(٣)
وغلط « الفراء »^(٤) فاحتج بقول لبيد :

(١) ينظر أسد الغابة : ٩٣/٣ .

(٢) هكذا بالذال في معوذ ، ومثله في اللسان : كسد ، ورواية البيت فيه :

أعوذ بمدها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشباع نابا
وفي اللسان (سبا) : وسمى معوذ الحكماء لقوله :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الحدثن نابا
وفي التاج : عود « ولقب معاوية بن مالك بن جعفر بن كلاب . معوذ الحكماء »
كذا بالذال ، ورواية البيت :

أعوذ مثلها الحكماء بعدى إذا ما الحق في الأشباع نابا
يقول الزبيدي : « هكذا بالنون والموحدة من نابه الأمر ، إذا عراه ، وفي بعض
النسخ : بانا ، بتقديم الموحدة على النون ، أى ظهر ، وفي أخرى : إذا ما الأمر ،
بدل الحق ، وفي بعض الروايات : إذا ما معضل الحدثن نابا . . » .

(٣) ينظر اللسان : سبأ .

(٤) هو يحيى بن زياد السكوفي النعوى . كان من أعلام النعوى واللغة ، وبعد من
أجل أصحاب السكائي . توفي سنة : ٣٠٧ . ينظر العبر : ٣٥٤/١ .

* نحن بنو أم البنين الأربعة *

على قوله : (وابن خاف مقام ربه جنتان)^(١) ؛ قال : إنما هي جنة واحدة ،
ولكنه جعلها جنتين مجازاً لاعتدال القواصل ، كما جعلهم لبيد أربعة وهم خمسة ،
لاعتدال القوافي ، وهذه هموة عظيمة ، وعثرة لا لعلها^(٢) ، وقد ذكرها
الفتحي^(٣) عنه راداً عليه ومخذراً من اعتقادها ، والحذر الحذر من زلة العالم ،
والله الموفق .

٦٨ — مسألة

[في المفعول من أجله]

في لَدَّ المريض (كراهية المريض للدواء)^(٤) نصب الكراهية على أنه مفعول
من أجله ، والاعامل فيه الفعل الذي دلَّ عليه من إياهته لَدَّ ، وكأنه قال : أجب من
ذلك كراهية المريض .

(١) الرحمن : ٤٦ .

(٢) في اللسان : « قال أبو عبيدة : من دعائهم : لا لعل لفلان ، أى :
لا أقامه الله » .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . نشأ ببغداد وأخذ عن أعلامها ومنهم
والده ، وابن سلام والجاحظ ، وله مصنفات نلفت على الأربعين ، وتلذذ له كثيرون ،
عاش بين سنة (٢١٣ — ٢٧٦) ينظر العبر : ٥٦/٣ .

(٤) أخرجه البخاري في باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ١٧/٦ : « .. قالت
عائشة : لدنائه في مرضه ، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقلنا : كراهية المريض
للدواء » روى بنعصب كراهية ورفعها .

وينظر البخاري : ١٦٤/٧ ، ٨/٩ — ١٠ ومسلم : ٢٤/٧ .

واللد : أن يؤخذ بلسان المريض فيمد إلى أحد شقيه ، ويوجر في الآخر الدواء .

ولا ينتصب للمفعول من أجله حتى يكون مصدرًا ، ويكون فاعله هو الفاعل المذكور قبله ، مثل أن تقول : أبى زيد من كذا كراهيةً لكذا ، وخرج فلان حِرْصًا منه على كذا ، فالخريص هو الخارج ، ولو قلت : خرج زيد حِرْصَ عمرو ، لم يجز النصب ، لأن الثاني غير الأول ، وفي الحديث : (كراهية المريض) لأن المريض هو الذى أبى من الله ، فكأنك قلت : كراهيته للدواء ، تعني النبي صلى الله عليه وسلم .

ومن رفع الكراهية فعلى إضمار المبتدأ ، أى : هذا الذى ترون منه كراهية المريض للدواء .

وعندنا في المفعول من أجله أسرار لا تطول بكشفها ، وثمرة بكر ليس هذا حين قطفها .

٦٩ - مسألة

[في كسر همزة إن وفتحها]

وأما قوله : (أو إن جبريل)^(١) عليه السلام ، فوقع « إن » بعد ألف الاستفهام يوجب كسرهما لا محالة لعدم العامل فيها إذا فتحت ؛ إذ لا بد لها مفتوحة من عامل ، لأنها في تأويل اسم ، والألف ليست بعامة ، ولا - أيضًا - يعمل ما قبل الألف فيما بعدها .

فإذا قلت : إن جبريل (أنك)^(٢) (إنا لمخرجون)^(٣) ، لم يختلف أحد

في كسرهما ، فإن جئت بالواو بين الألف وبينها فربما جاز فتحهما إذا تقدم لغيرك [كلام]^(٤) فيه فعل عامل في « أن » مفتوحة ، مثل أن يقول لك إنسان : عرفت أن زيدًا منطلق ، فعند ذلك يجوز أن تقول له : أو أن زيدًا منطلق ، بفتح أن ، لأن الواو تنوب مناب العامل ، فكأنك قلت له : أو عرفت أيضًا أن زيدًا منطلق . وإن كسرت « إن » فهو الأصل ، كأنك استفهمت عن حديث معطوف على الحديث المتقدم ، وإذا فتحتها فكأنك استفهمت عن الفعل الذى لفظ به مخاطب ، فهذه القرينة يجوز فتحها بعد الألف مع الواو .

وإذا ثبت هذا فكسرها في الحديث لا شك في جوازه وحسنه ، وفتحها فيه نظر ، وذلك أن عروة حدثت عمر فقال له : (إن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يومًا ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصارى فقال : ما هذا يا مغيرة ، أليس قد علمت أن جبريل نزل)^(٥) الحديث ، فقال عمر لعروة : (اعلم ما حدثت ، أو إن جبريل هو الذى ...)^(٦) فهذا استفهام مستأنف عن الحديث ، غير أنه جاء بالواو ، ليرد الكلام على كلام عروة ، لأنها من حروف الرد ، ولا معنى هاهنا لفتح « إن » إلا على تقدير بعيد ، كأنه قال : أو حدثت أن جبريل نزل ، وعروة لم يقل : حدثت ولا حدثنى فلان ، إنما جاء بالخبر مطلقًا ، فلو كان قال له أول ما حدثه : حدثنى بشير بن أبى مسعود ، لجاز حينئذ أن يقول له عمر : أو أن جبريل هو الذى نزل ، فيصم الحديث ويعمله في أن ، ولكن عروة لم يسند له الحديث إلا بعد إنكار عمر عليه^(٧) ، ولم يذكر الراوى لفظ عروة إلا في آخر الحديث ، وإنما قال في أوله : (فأخبره أن المغيرة) ، فهذا لفظ

(١) زيادة ليست في الأصل .

(٢) الجامع الصحيح : ١٣٩/١ .

(٣) في المرجع السابق والصفحة : « قال عروة : كذلك كان بشير بن أبى مسعود يحدث عن أبيه ... »

(١) ينظر المسألة : ٤٢ .

(٢) في الأصل : إني .

(٣) يوسف : ٩٠ .

(٤) النحل : ٦٧ .

الزهرى ، لا لفظ عروة ، فلم يكن معنا فعل نرد الكلام عليه بالواو ، ونوقع الاستفهام عليه فيعمل في أن ، فوجب كسرهما لأنها أبدأ مكسورة في استئناف الكلام وابتدائه غير أن الواو ردت حديثاً على حديث ، لا فعلاً على فعل .

وأما ما ذكرت من الأصل^(١) الذى ربطه الفارسى وابن السراج في كسر إن وفتحها ، فهو أصل بارد مظلم على المبتدى ، وإم عند المنتهى ، فلا نعوّل إلا على ما قاله صاحب الجمل^(٢) ، لأن قولها : (كل موضع يصلح فيه الفعل والاسم فإن فيه مكسورة ، وكل موضع يصلح فيه أحدهما فإن فيه مفتوحة) هو مع إشكاله لا يفيد حكمة ، ولا يشير إلى سبب الفتح والكسر ، ثم هو متقضب ، إذ قد جاء الكسر فيها في موضع لا يقع فيه إلا الاسم ، أنشد سيبويه :

* إذا إنه عبدُ القفا واللاهزم^(٣) *

وحكى : أما إنك منطلق^(٤) ، بالكسر والفتح ، وليس هذا الرد

(١) في الإيضاح للفارسى ص ٦٤ : « فأما للكسورة فلإنها تقع في الموضع الذى يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، أو بالفعل دون الاسم وقعت للمفتوحة دون الكسورة . . »

(٢) يعنى الزجاجى ، ينظر الجمل : ٦٩ - ٧١ .

(٣) الكتاب : ٤٧٢/١ وصدرة :

وكنت أرى زيدا كما قيل ميذا

وهو من الأبيات التى لا يعلم قائلها ، وينظر المقتضب : ٣٥١/٢ ، والخصائص :

٣٩٩/٢ .

(٤) الكتاب : ٤٦٢/١ .

مما سبقت إليه ، ولا أنا فيه بدع ، بل قاله غيرنا قبلنا ، وكان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة يعجب من وهنه ، وبقرط فى تعنيف قائله ، والله للوفى .

٧٠ — مسألة

فى قول الله تبارك وتعالى ، فيما جاء فى الحديث : (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار)^(١) هى من جملة هذه المسائل ، وقد انسخناها فى كراسة مع مسائل آخر ، فأغنى ذلك عن شرحها هنا .

٧١ — مسألة

[فى البـدل]

قوله : (كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لَحْمٍ بُدِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى)^(٢) هو على البـدل إذا نونت « ثلاث » ، ولكن بعد حذف ، كأنه قال : بعد ثلاث أيام منى ، ثم حذف المضاف إلى منى ، وقد تقدم^(٣) نظير هذا فى هذه المسائل ، وذكرنا قول الأعشى :

* رضى لى لى لى أم تحالفا *

بالخفص ، أى لى لى لى أم ، وذكرنا قول الله سبحانه : (أصحاب الأخدود ، النار)^(٤) أى : الأخدود أخدود النار ، ولم نجعله من بدل الاشتغال .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الألفاظ من الأدب ، باب النهى عن سب الدهر :

٤٥/٧ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحج ، باب ما يؤكل من البدن ٢١١/٢ .

(٣) ينظر المسألة : ٥٩ .

(٤) البروج : ٥ ، ٤ .

٧٢ - مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وقوله : (أنا أبو حسن القوم)^(١) فلا يصح فيها إلا القَرَمُ ، بالراء ورفع الليم ، وإن لم تكن الثانية تصحيفاً فهي بالخفض وترك التنوين ، وأما الرفع مع التنوين فخطأ ظاهر ، والله أعلم ، إلا أن يكون القرم بالراء .

٧٣ - مسألة

[في خُوة رواية في أخوة]

وأما حديث أبي بكر : (لَكُنْ خُوةَ الإسلام)^(٢) ، فإن صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون الحدث سمعها من صاحب أو التابع مسهلة الهمزة ، بنقل الحركة إلى النون الساكنة ، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تعتمد ككتبتها كذلك ليقراها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة ، فصارت رواية منقولة ، وهكذا هي روايتي لها ،

(١) في اللسان : « وفي حديث علي عليه السلام : أنا أبو حسن القرم ، أي المقرم في الرأي ، والقرم : فعل الإبل ، أي أنا فيهم بمنزلة الفعل في الإبل ؛ قال ابن الأثير : قال الخطابي : وأكثر الروايات (القوم) بالواو ، قال : ولا معنى له ، وإنما هو بالراء ، أي : المقدم في المعرفة وتجارب الأمور . »

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب الخوخة والممر في المسجد ١٣٦/١ ولو كنت متخذاً خليلاً من أمي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . . . » وروى : خوة .

ويحتمل^(١) أيضاً أن تكون لغة في الأخوة ، كما قالت العرب : حُذِّ وكل ومر من الأمر والأخذ والأكل ، فلا غرو أيضاً أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين السكامة ولا مها ، كما فعلوا في حُذِّ وكل ، وليس كل لغة بلغتنا لا ولا الأصمعي^(٢) ، وإذا بلغتنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيقها عند عدم وجودها في كتب يعقوب^(٣) ، وأبي عبيد^(٤) وغيرهما ، فإن ما ذكره فيما لم يذكره نقطة من بحار^(٥) ، والله أعلم .

٧٤ - مسألة

[في توجيه إحدى الروايات]

وما ذكرته من رواية المروزي : (هم الذين يغلبون على قَرَنِكَ)^(٦) ، وأنت

(١) في الأصل : ومحمّل .

(٢) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع شعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد . وأكثروا عن أبي عمرو بن العلاء ، وله عدة مصنفات ، وممن روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، والريثي وغيرهم ، توفي سنة : ٢١٦ عن ٨٨ سنة ينظر لإنشاء الرواة : ١٩٧/٣ ، والعبر : ٣٧٠/١ .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن السكيت النحوي ، صاحب إصلاح المنطق ، أخذ عن أبي عمرو الشيباني ، توفي سنة ٢٤٤ ، ينظر العبر : ٤٤٣/١ .

(٤) ينظر ص : ٤٦ .

(٥) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك في تخريج اللفظ خوة : ٨٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ، باب رسم الجبلى ٢٠٩/٨ فإنهم هم الذين يغلبون على قريبك كذا بالياء . (٩ — الأتالي)

رواه بالنون وفتح القاف ، فإنه - والله أعلم - تصحيف ظاهر ، إلا أن يريد بالقرن الأمة ، فإن رَعَاغ الناس في كل قرن هم الأغلب ، في قرن عُمر وفي غيره من القرون ، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن ، لأن الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر ، بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر ، والقرن الذي عناه ابن عوف^(١) لكثرة ما دخل في الدين في أيامه من العجمان والموالي والأتباع ، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والأكثر في ذلك القرن وفيما بعده ، بخلاف ما كان قبل ذلك ، وليس يمكن في التعديل بتصحيح هذا الخلل ، وتقويم هذا الزلل ، أكثر من هذا .

٧٥ - مسألة

[في الإضافة]

وأما : (مثل أو قريب من فتنة الدجال)^(٢) فإن صححت هذه الرواية ، فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها ، وتعلق الشك بهما جميعاً ، وأن الراوى لم يعتمد على الكلمة ، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها ، ولكن حكمها عنده كحكم « مثل » في الإخبار بهما ؛ إذ الشك جامع بينهما و « مثل » غير منونة^(٣) ، لأنها مضافة في المعنى ، فلم تنون ، و « قريب » مقرونة بها في الشك ، مزدوجة معها في اللفظ ، فكان في ترك التنوين تحقيق لاقتنائها بالتي قبلها في شكه ، فجاء بها مثلاً في ترك التنوين ، كأنه يقول :

(١) هو عبد الرحمن بن عوف .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من لم يتوضأ إلا من الغنى المتقل (٥٧/١) : . . . ولقد أوحى لى أنكم تفتنون في القبور مثل أو قريب من فتنة الدجال . . . وينظر : ٤٧/٢ .

(٣) في الأصل : مؤنثة .

إما هذه سمعت وإما هذه ، ولو سأله سائل : أى الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام ؟ لقال له : قال : مثل أو قريب ؛ أى مثل فتنة الدجال أو قريب ، يجعل قريب مكان مثل ، لأنه لم يرد أنهما قائلهما معا ، وإذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها في عدم التنوين ، حتى [لا]^(١) يعتمد عليها في الكلام فيذهب الازدواج ويزول الالتفات إلى أختها لفظاً ومعنى ، وقد قال الشاعر^(٢) :

إلا علالة أو بدّا هة قارح نهذ الجزيرة

فحذف التنوين منهما جميعاً ، إلا أنه في البيت أقرب وأبين من أجل أن الثانى لا يمنع من الإضافة مانع ، كما يمنع « قريباً » حرف الجر الذي يليه ، ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الإضافة في « قريب » فيصير حرف الجر في حكم اللام المتعجمة من قولهم : « يابؤس للحرب » ويقويه ها هنا ازدواجها مع مثل واشتراكهما جميعاً في المعنى الذي قدمناه ، وتسوية الراوى بينهما في مقصود كلامه ، وإن استبعد هذا الغرض غيرى فأنا لا أستبعد لكثرة ما مرّ بي من النظائر لهذه المسألة .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٥٩ ، وفيه سابع مكان قارح ، وكذلك القسان : عال ، أما في جزر فيروى البيت كما هنا . والبداية : أول جرى القرس ، والذي يكون بعده علالة ، والقارح من ذى الحافر بمنزلة البازل من الإبل ، والجزيرة يبنى بها : يديه ورجليه وكثرة عصبهما ، ونهد : ضخم .

٧٦ - مسألة

[في أفعال التفضيل]

وأما قوله : (ما رأيته أكثر صياماً)^(١) بالخفض لصيام ، فلا أحسبه إلا وهماً وأن الراوى ربما بنى اللفظ على الخط ، مثل أن يكون رآه مكتوباً بيمين مطلقاً ، على مذهب من رأى الوقف على النون المنصوب بغير ألف^(٢) ، فتوهمه مخفوضاً ، لا سيما وصيغة أفعال تصاف كثيراً ، فتوهمها مضافة ، وإضافتها ههنا لا يجوز قطعاً ، والله أعلم .

٧٧ - مسألة

[في توجيه تفسير البخارى]

وأما ما وقع في تفسير^(٣) سورة السجدة من قوله : « الهدى الذى هو الإرشاد » ونظر « بمنزلة أصدناه » فلعمرى إنه إذا كان بالصاد أقرب إلى تفسير أرشدناه من أصدناهم بالسين ، لأنه إذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ، وأرشدت الرجل إلى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير ، فإذا قلت : أصدناهم ، بالصاد ، خرج اللفظ إلى معنى الصدقات^(٤) ، من قوله : (إياكم والقعود

(١) أخرجه البخارى في كتاب الصوم ، باب صوم شعبان ٥٠/٣ . : . وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان) .

(٢) ينظر شرح الشافية للرضى : ٢٧٩/٢ .

(٣) يعنى تفسير البخارى لقوله تعالى : (وأما نُمود فهديناكم) ، قال البخارى ١٦٠/٦ : « والهدى الذى هو الإرشاد بمنزلة أصدناه » ويروى : أصدناه .

(٤) في اللسان : « والصعيد : الطريق ، والجمع صدعان وصدع وصدعات جمع =

على الصدعات) وهى الطرق ، وكذلك أصدد فى الأرض : إذا سار فيها على على قصد ، وصدعة من أسماء الأرض فإن كان البخارى قصد هذا ، وكتبها فى نسخة بالصاد ، التفاتاً إلى حديث الصدعات ، فليس بمجيب ولا نكير ، وبالله التوفيق ، والحمد لله رب العالمين^(١) .

٧٨ - مسألة

[له أيضاً فى الطلاق والأيمان اللازمة]

قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله :

ألفاظ الطلاق على ضربين : صريح وكناية ، فالصريح مالا يحتمل معنى إلا الطلاق ، فذلك لا ينوئ فيه صاحبه ، بل يمتضى عليه الطلاق كما يقتضى اللفظ ، ولا يسأل عن نيته وذلك مثل أن يقول : هى طالق ، أو يقول لها : قد بئنك ، أو فارتك ، أو أنت منى بائن ، أو قد سرحتك ، وفى التسريح^(٢) خلاف ، هل هو من صريح الطلاق أو كناية ، وفى فارتك خلاف أيضاً ،

= الجمع ، وفى حديث على رضوان الله عليه : إياكم والقعود بالصدعات إلا من أدى حقها .

(١) فى الهامش عند نهاية هذه المسألة : إلى هنا انتهت مسائل ابن قرقول ، رحمه الله .

(٢) فى الأصل : سرحتك ، وفى التصريح .

وفى التاج : وتسريح المرأة : تطليقها ، والاسم : سراح كسحاب ، مثل التبليغ والبلاغ ، وسمى الله عز وجل الطلاق سراحاً ، فقال : وسرحوهن سراحاً جميلاً ، كما سماه طلاقاً من طلق ، وسماه الفراق ، فهذه ثلاثة ألفاظ تجمع صريح الطلاق الذى لا يدين فيها المطلق بها إذا أنكر أن يكون عنى بها طلاقاً .

وكذلك من صريح الطلاق : قد بارتك^(١) ، أو أن يقول لها : ملسكتك أمرك ، فتقول له هي : قد طلقت نفسي .

وأما الكفاية فنقل أن يقول^(٢) لها : سيري إلى أهلك ، أو أنت وشأنك إلى غير ذلك مما لا يحصى من الألفاظ التي تحتل الطلاق وغيره ، فيؤمره الرجل على نيته ، ويدين^(٣) في قوله .

فصل

وإذا ثبت هذا فلا خلاف في قول الرجل : عليّ يمين إن لم أفعل كذا وكذا أن اليمين ليس من صريح الطلاق ، وإذا قال : عليّ يمينان فحنت فعليه كفارتان إلا أن ينوي بأحدهما طلاقاً فتكون طلاقاً واحدة ، أو ينوي بهما جميعاً الطلاق فتكون تطليقتان^(٤) ، فإذا قال : عليّ أيمان ثم حنت ، كان عليه ثلاث كفارات إلا أن ينوي بقوله أيمان تطليقات فيكون مطلقاً بحسب ما نوى ، فإن قال : عليّ الأيمان بالآلف واللام ، أو الأيمان لازمة لي ، ولم ينو طلاقاً بها ولا بواحد منها ، وإنما سمع الناس يقولونها عند الضجر وعند الحاجة ، فقالها ، فيلزمه ثلاث كفارات على قياس ما تقدّم لا^(٥) أن يكون هذا اللفظ من صريح الطلاق .

فإن قلت : وكيف والطلاق يمين ، وقد أدخله في جملة الأيمان ، والآلف ،

(١) في التاج : « وبارى امرأته : صالحها على الفراق » ويقال : بارأ ، بالهمز .
(٢) في الأصل : يقول .

(٣) في المصباح : « ودينته — بالثقل : وكلته إلى دينه » .

(٤) في الأصل : تطليقتين .

(٥) في الأصل : إلا أن .

واللام تدلّ على استغراق الجنس وعموم اللفظ ، فقد دخل الطلاق وغيره من الأيمان في هذا القول ، ويدلّ على أن الطلاق من جملة الأيمان أنه يقال : حلفت بالطلاق ، كما يقال : حلفت بالله ؟

فتقول : إن جاز لك أن تقول حلفت بالطلاق فليس يجوز أقسمت بالطلاق ، كما تقول : أقسمت بالله ، واليمين هو القسم ، فإذا ليس الحلف بالطلاق حقيقة ، ولا يدخل في جنس الأيمان إلا ما كان يميناً وقسماً على الحقيقة ، كما لا يدخل في جنس الأسد من كان رجلاً شجاعاً ، وإن كان قد يقال له : أسد ، على الجواز ، ولا يدخل في جنس النيران إذا ذكرتها بالآلف واللام الشرع الواقع بين الناس ، ولا نار الشوق ونار الوجد ، وإن كان قد يقال لها : نار ، على الجواز ، فكذلك لا يدخل تحت قوله : « الأيمان » ما يسمى حلفاً على الجواز .

وبرهان المسألة وتام بيانها في كتاب الله العزيز ، وذلك أن الله سبحانه ، قال في الأيمان المحلوف بها ، (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم)^(١) فجاء بلفظ الجمع ، فانظم الكلام لجميع أيمان المسلمين ، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الطلاق ليس بداخل تحت هذا العموم ، لأنه لا صيام ولا إطعام فيه ، وقوله : (ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان)^(٢) بالآلف واللام ، ثم قال : (فكفارتهم) كذا وكذا إلى آخر الآية ، فمن أدخل الطلاق في الأيمان وسماه يميناً فليوجب فيه الكفارة ، ولم يقله أحد ، فدّل على خروجه عن جنس الأيمان ، إلا أن ينوي الحالف بهذه الكلمة طلاقاً ، ويجعلها كفاية عنه ، فيلزمه ما نوى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لكل امرئ ما نوى)^(٣) فإن لم يجعل الكلمة

(١) المائدة : ٨٩ .

(٢) أخرجه البخاري في حديث بدء الوحي : ٢/١ .

كفاية عن طلاق أزمناه^(١) ما ألزمه الله من كفارة الأيمان ، فعليه إطعام ثلاثين مسكينا ، لكل عشرين عشرة ، حملا على أقل الجمع ، فإن لم يجد فصيام تسعة أيام ، وهو قول أبي بكر محمد بن الوليد الطرطوشي القهري الزاهد عالم الإسكندرية^(٢) ، وإمام وقته ، حدثنا بذلك عنه شيخنا أبو بكر بن العربي^(٣) ، وقد قال مالك ما هو مثل هذا القول إلا قليلا ، قال : العهد يمين ، فمن قال : على عهد الله ، وحنث ، فعليه ثلاث كفارات ؛ وإذا كانت اليهود أيمانا وفيها ثلاث كفارات فكيف لا يكون في الأيمان نفسها ما جعل الله فيها من الكفارات ، وما بعد هذا إلا التمسك بالفتاوى والتقليد لأهل التكلف ومن تورع عن أن يحل ما حرم الله ، فلم لا يتورع عن أن يحرم ما أحل الله ، ولا فرق بينهما إذا كان ذلك بمنزلة علم ، ولا علم إلا من أفتى بكتاب الله وسنة رسوله .

ومما يوضح لك أن الطلاق ليس بيمين ، وأن الخالف به ليس بقسم لإجماع أهل العربية في أبواب القسم على أن القسم لا يكون إلا بحروف القسم ،

(١) في الأصل : لزمناه .

(٢) كان أحد الأئمة الكبار ، أخذ عن أبي الوليد الباجي . ورحل فأخذ السنن عن أبي علي التستري ، وسمع ينفذ من أبي رزق التيمي وطبقته ؛ وتفق على أبي بكر الشاشي ، وكان إماماً زاهداً ورعاً ، دينا متواضعاً توفي سنة : ٥٢٠ عن سبعين سنة .

ينظر بقية المتمس : ١٢٥ ، والعبر : ٤٨/٤ .

(٣) هو أبو بكر محمد عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي الحافظ ، أحد الأعلام ، وعالم الأندلس ، رحل مع أبيه وسمع بالشام وبغداد ومصر ، وتفق على الغزالي ، وأبي بكر الشاشي ، وأبي الوليد الطرطوشي ، وكان متفهما في العلوم : وصنف في التفسير والحديث والفقه والأصول عاش بين [٤٨٦ — ٥٤٣] ينظر بقية المتمس : ٨٢ ، والعبر : ١٢٥/٤ .

كألواو والباء والتاء ، وأمانة الله ، وعهد الله ، وما أشبه ذلك مما قد نصوا عليه فلو أن القائل يقول : والطلاق لأفعلن ، أو : وحق الطلاق ، لكان هذا مقسما لغة وعربية لا شرعا ، كالذي يقول : والكعبة لأفعلن ، أو يقول : والبيت ، ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فهو مقسم وحالف ، ولكن لا يلزمه في حكم الشريعة شيء ، فإن قال : على الطلاق إن فعلت كذا وكذا ، لزمه لا من حيث إنه حالف ولا مقسم ، كما قدمنا ، ولكن يسمى مطلقا ، وطلاقة بشرط ، فإن وقع الشرط وقع الطلاق ، وإن لم يقع الشرط لم يقع الطلاق .

وإذا ثبت بهذه البراهين كلها أن الطلاق ليس بيمين فكيف يندرج تحت قوله : « الإيمان لازمة » كل يمين : الطلاق أو العتاق أو شيء من هذا ، إنما يندرج تحت قوله : « الإيمان لازمة لي إن كان كذا وكذا » كل يمين جعل الله فيها الكفارة المذكورة في القرآن ، مثل أن يقول : أحلف بالله ، أو بالرحمن ، إلى سائر أيمانه سبحانه ، أو بعزة الله وقدرته ، إلى سائر صفاته ، فإذا أزم نفسه مثل هذه الأيمان كانت عليه الكفارة المشروعة في هذه الأيمان ، ولم يكن عليه طلاق ولا عتاق ، لأن الطلاق والعتاق ونحوهما ليست من الأيمان ، لأن الله تبارك وتعالى إنما قال : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقد أجمعت الأمة أنه ما عني سبحانه إلا الأيمان به وبصفاته ، وأن من قال : على الطلاق إن كان كذا وكذا ، فإمّا هو رابط اطلاقه بشرط إن وقع ، ولا معنى للتكرار بعد هذا ، فقد وضع السبيل ، واستبان وجه الدليل ، والحمد لله رب العالمين .

كلمات المسائل بحمد الله تعالى ، على يد كاتبها عبيد الله محمد بن عبد الملك ، في الموق ثلاثين من شهر المحرم عام سبعة وتسعين وثمانية ، والحمد لله .

١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
(نعبدك وإله أئيك إبراهيم وإسماعيل)	١٣٣	البقرة	٦١
(شهر رمضان)	١٨٥	٥	٦٣
(أن عليهم لعنة الله والملائكة)	٨٧	آل عمران	٥١
(ذلك كفارة أئمانكم إذا حلفتم)	٨٩	المائدة	١٣٥، ١٣٧
(أأست برئكم)	١٧٢	الأعراف	٤٦
(لله الأسماء الحسنى)	١٨٠	الأعراف	٦٧
(إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته)	٢٠٦	الأعراف	٦٨
(ويسبحونه وله يسجدون)			
(ولا على الذين إذا ما أنولك لتحملهم قلت : لا أجد ما أحملكم عليه تولوا)	٩٢	التوبة	١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٥
(من خذى يومئذ)	٦٦	هود	٩٢
(اعبد ربك)	٩٩	الحجر	٦٩
(مداداً لكلمات ربى)	١٠٩	الكهف	٦٩
(فليمدد له الرحمن مدا)	٧٥	مريم	٩٤، ١١٩
(لا تفترؤا على الله كذباً فيسحقكم)	٦١	طه	٨٥، ٧٤
(أأعذبكم أنكم)	٣٥	المؤمنون	٩٨
(فمكث غير بعيد)	٢٢	النمل	٧٣
(أنا أخرجون)	٦٧	النمل	١٣٤
(اتق الله)	١	الأحزاب	٦٨
(ثم سئلوا الفتنة لآئوها)	١٤	الأحزاب	٦٤
(وبشرناه بإسحق نبياً)	١١٢	الصافات	١١١
(أغير الله تأمرؤنى أعبد)	٦٤	الزمر	٨٤
(آتيا طوعاً أو كرها)	١١	فصلت	٦٤
(وأما نمود فهديناهم)	١٧	فصلت	١٣٢

الآية	رقبها	السورة	الصفحة
(ولين ينفعكم اليوم إذ ظلمتم)	٣٩	الزخرف	٢٥
(قال : إنكم ما كاشون)	٧٧	»	٧٤
(ومن لم يؤمن)	١٣	الفتح	٨٨
(الهدى معكوفاً)	٢٥	الفتح	٧٣
(ومن لم يقب)	١١	الحجرات	٨٨
(ولمن خاف مقام ربه جنتان)	٤٦	الرحمن	١٥ ، ١٢٣
(يسبح له مافى السموات والأرض)	٢٤	الحشر	٦٨
(صغت قلوبكم)	٤	التحریم	٦١
(ما أنت بنعمة ربك بمجنون)	٢	القلم	٥٢
(اذكر اسم ربك)	٨	الزلزل	٦٧
(إن علينا جمعه وقرآنه)	١٧	القيامة	٥٠ ، ٥٢
(أصحاب الأخدود ، والنار)	٥ ، ٤	البروج	١١٣ ، ١٢٧
(سبح اسم ربك الأعلى)	١	الأعلى	٦٧
(لا يصلها إلا الأشقي ، الذى كذب وتولى)	١٥ ، ١٦	الليل	١٠٢
(فصل لربك وانحر)	٢	السكر	٦٨

٢ - فهرس الحديث

الصفحة	الحديث
٤٣	(من خرج إلى المسجد ليصلى الضحى لا يخرج إلا بإياه)
٤٦	(إن الأنصار قد آوونا ، وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : ألسنتم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك)
٥٠	(قول ابن مسعود : (جمعه له صدرك)
٥٢	(كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعالج من التنزيل شدة ، وكان مما يحرك شفتيه)
٥٣	(يا ليتنى فيها جذعا)
٥٤	(هذا يملك هذه الأمة ، قد ظهر)
٥٥	(بأبأ سمعته)
٥٧	(رأيت عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف ، أخابنى كعب ، يجر قصبه فى النار)
٥٨	(أقرب الناس شها به عروة بن مسعود)
٦٢	(أقبلت راكبا على حمار أنان)
٦٥	(إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً)
٦٧	(لى خمسة أسماء)
٦٩	(يا نساء المؤمنات)
٧٠	(رب كاسية)
٧٤	(لا يجرى أحدكم)
٧٤	(لا تلبسوا علينا فتجعله عنكم)
٧٥	(مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة)
٧٦	(مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع)
٧٧	(وتر أهله وماله)
٧٧	(حسبكم سنة نبيكم)
٧٨	(إنك أن تخلف)

الحديث

الصفحة

- (بلغ من الجهد)
 (أفلا أربعة أشهر وعشرا)
 (لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه)
 (خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله بالنار)
 (يا رسول الله ، لا تطاول يصبك سهم من سهامهم)
 (قل عربيا مشى بها مثله)
 (شهادة القوم)
 (المؤمنون تنسكانا دماؤهم)
 (المؤمنون هينون لينون)
 (المؤمن غر كريم)
 (من لا يرحم لا يرحم)
 (من لم يهاجر هلك)
 (فجرت السنة)
 (هو الليلة رأيتموه)
 (أيهم يكتبها أول)
 (صلى وراءه قوم قياما)
 (جائزته يوم وليلة)
 (قوموا فلا صل لكم)
 (التمس ولو خائما)
 (لأنوها ولو جوار)
 (من قال : لا إله إلا الله ، دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق)
 (إني أن كنت أن أرجع مع دابق أحب إلى)
 (في أربعين شاة شاة ، وفي كل مائة شاة ،
 (آخر ما عليهم)
 (فتسلكم أبو بكر فتسلكم أبلغ الناس)
 (قول عمر (لا تغرنك هذه التي أعجبها حسننها ، حب رسول الله صلى الله عليه
 (وسلم إياها)

الحديث

الصفحة

- (فاسقيةظت وهو في يدي صلتا)
 (ألا تدعني استقرىء لك الحديث)
 (حق سقطت عن الرحلة المرأة)
 (فقد لغيت)
 (جلده)
 (هذه مكان عمرتك)
 (صل في بيتي مكانا اتخذته)
 (وما بقي فلاؤلى رجل ذكر)
 (قول أبي بكر (ذو بطن بنت خارجه)
 (إذن يحلف)
 (أنت أبا جهل)
 (أعور عينه الجني كأن عنية طافية)
 (أنعرفون ذلك لهم ؟ يعنى الأنصار ، قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك)
 (شأن الكافرين طويل أصابعه)
 (صفر رداؤها وملء كساءها)
 (لا تشرف يصبك سهم)
 (قول ابن الطفيل (أغدة كغدة البعير)
 (لا تلدوني كراهية للمريض للدواء)
 (يسب ابن آدم الدهر ، وأنا الدهر ، أقلب الليل والنهار)
 (كننا لأننا كل من لحومنا فوق ثلاث منى)
 (قول علي (أنا أبو حسن القرم)
 (لكن خوة الإسلام)
 (هم الذين يغلبون على قرنك)
 (مثل أو قريب من فتنة الدجال)
 (إياكم والقعود على الصعدات)
 (ما رأيته أكثر صيام)
 (لسكل امرئ ما نوى)
 (١٠ — الأمان)

٣ - الأمثال

الصفحة

٨٤

٩١

١١٤

١٢٠

تسمع بالمعدي خير من أن تراه
شهر ترى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى
مكره أخا لا يطل
أغدة كغدة البعير

٤ - الأشعار

١٢٢

١٢٢

٨٥

١٢٠

٨٣

٧١

١٣١

١١٩

١٢٢

٢٧

٩٥

١٠٢

٨٩

٥٢

٦١

نابا معاوية معوذ الحكاء
غضابا معاوية معوذ الحكاء
غرابها الأخوص الرياحي
فأعبدا الأعشى
مخلدي طرفة بن العبد
عار ثابت قطنة
الجزاره الأعشى
الفرس طرفة (أو مصنوع عليه)
الزعزع —
قلا —
الثلج عمرو بن أحر الباهلي
الكريم —
يظلم زهير بن أبي سلمى
الفهم أبو حية النخري
الأيدينا زياد بن واصل

٥ - أنصاف الأبيات

١٢٦

١٩

٦٦

٤٦

١١٥

١٢٧- ١١٣

٢٧

٢٦

٢١

٥٦

٤٣

٩١

٦١

٥٥

١١٦

٩٢

١١٧

٤٦

٦٥

٩٩

٦٥

٨٧

١٠٣

١١٦

٨٤

٢٧

٩٩

٢٧

أحمد بن فارس

الفرزدق

جعفر بن مالك

الأعشى

الأعشى

حسان بن ثابت

» »

ذو الحرق الطهوي

زيد الخيل

ليبد

امرؤ القيس

العباس بن مرداس

زهير بن أبي سلمى

ابن صريم اليشكري

أبو النجم العجلي

الشماخ

جعفر بن مالك

ذو الإصبع العدواني

الأعشى

سحيم بن وثيل

—

الشماخ

الأعشى

عامر بن جوين

أبو جهل عمرو بن هشام

—

العباس بن مرداس

إذا إنه عيد القفا والمهازم

أضعف من حجة نحوى

إلا الخلاف من بعد النبيين

أليس الليل يجمع أم عمرو

إن عملا وإن مرتحلا

رضيحي لبان ثدى أم نعالفا

زيد بن دثنة وابن طارق منهم

شلت يدا وحشى من قاتل

... صوت الحمار اليجدع

على حجر ثوبتموه وما رضا

فإن أنت لم تنفعاك عليك فانتسب

فتوب نسيت وثوب أجر

فقلنا أساموا إنا أخوكم

ففي الدحلان منه والإضاء

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

... كله لم أصنع

كفيتا الأعلى جوتنا مصطلاها

نعم وترى الهلال كما أراه

وابن أبي من أبيين

وحان انطلاق الشاة من حيث خبا

وقد جاوزت سن الأربعين

وقل ذلك من زاد للنطلق

وقيل النادى أصبح القوم أو لحي

ولكن زنجيا طويلا مشافره

ونهنمت نفسى بعد ماكدت أفعاله

ووزعنى مجدى عنهم ورهطه

يطرقن حيث تصول الحية الدكر

يقوقان مرداس في مجمع

٦ - الرجز

أباها	أبو النجم العجلي	١١٤
غايتها	» »	»
الأربعة	ليد	١٢١-١٢٣
دونكا	—	٧٧
الما	أمية بن أبي الصلت	٨٢
تثيم	حكيم بن معية	٥٤
ميم	» »	٥٤
المذرفن	—	٢٦

٧ - الأعلام^(١)

أبو داود ٩٣	ابن الأبار ٧
الذهبي ٨٠، ٧	إبراهيم بن يوسف (ابن قرقول) ١٢،
أبو رويحة الخنعمي ٧	١٧، ١٤
الزجاج ٩٤	الأخفش (سعيد بن مسعدة) ٩٥
الزجاجي ١١٧، ١٢٦	الأصمعي ١٢٩
الزركشي ١٥	الأصلي ١٠٨، ١١٥
الزهرى ١٢٦	الأعشى ١١٢، ١١٩، ١٢٧
زهير بن أبي سلمى ٥٥، ٨٩	أكثم بن الجون ٥٨
زيد بن الدثنة ٢٧	ابن الأنبارى ٥٧
ابن السراج (محمد بن النمرى) ٤٨،	البخارى ٦٤، ٩٠، ٩٨، ١٣٣
١٢٦، ٥٤	أبو بردة ٩٣
سعد بن أبي وقاص ٧٨	أبو برزة ٩٨
سامة بن الأكوخ ٨٦	بشير بن أبي مسعود ٢٥
السمرقندى ٦٠	أبو بكر ١٠٠، ١٢٨، ١٣٠
سهيل (راو) ٦١	ثعلب ٦٠
سديويه ١٤، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٤٠،	جبريل ٩٦، ١٢٥
٥٣، ٥٦، ٦٦، ٧٠، ٧٦، ٨٣،	جندب بن مالك ٤٦
٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٨، ١٠٤،	ابن جنى ٦١
١٠٨، ١١٢، ١١٥، ١١٧،	حسان بن ثابت ٢٦، ٢٧
١١٨، ١٢٠،	حفصة ١٠٠
السيوطى ١٠	الجبرى ٨
الشماع ١٠٣	الخطابى (محمد بن محمد بن سليمان)
صفية ١٠٧	١٠٩
طاووس ٥٧	خلف بن يوسف الأبرش (أبو القاسم)
	١٠١

(١) هذه فهرسة لمن ذكروا في المقدمة ونص السبيل.

ابن الطراوة (سليمان بن محمد) ٩ ،
١٢٧ ، ٧٣
الطرطوشى (أبو بكر) ١٣٦
أبو طلحة ٨٥ ، ١١٨
عامر بن الطفيل ١٢٠
العباس بن مرداس ٢٧ ، ٦١
ابن عباس ٥٠
عبد الرحمن بن الحكم ٨
عبد الرحمن بن الرماك ٩ ، ١٠١
عبد الرحمن بن عوف ١٣٠
عبد الله بن طارق ٢٧
عبد الملك بن بونة العبدي (أبو مروان)
١٠١
أبو عبيد (القاسم بن سلام) ٤٦ ،
١٢٩
عبدة بن الوضاح ١٢٢
عثمان بن عفان ٧٩
العذرى (أحمد بن عمر) ٩٥
ابن العربى (أبو بكر) ٩ ، ١٠ ،
١٣٦
العلاء (راو) ٦١
عمر بن الحسن (ابن دحية) ٧ ، ٨ ،
١١ ، ١٠ ، ٩
عمر بن الخطاب ١٠٠
عمر بن ذر ٥٢
عمر بن عبد العزيز ٩٦
عمر بن عبد المجيد (أبو علي الرندي) ١١
عمر بن محمد (أبو علي الشاويينى) ١١
عمرو بن لحي بن قعة ٥٧

عمرو بن هشام (أبو جهل) ٢٧
عباض ٧
غوث بن الحارث ١٠٤
الفارسى (أبو علي) ١٠١ ، ١٢٦
الفراء ١٥ ، ١٢٢
الفرزدق ٦٦
القابى (علي بن محمد القروى) ١٠٦
قاسم بن ثابت ١٠٦
القالى (أبو علي) ١١٧
القتي (ابن قتيبة محمد بن عبد الله) ١٢٣
الكسائى ٧٣
الكوفيون ٥٤
ليبد بن ربيعة ٤٣ ، ١٢١ ، ١٢٢
مالك ١٣٦
المبرد (محمد بن يزيد) ٥٣ ، ٩٨
محمد (صلى الله عليه وسلم) ٢٨ ، ٧
١١٧ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ٨٨ ، ٦٨
محمد بن عبد الملك (عبيد الله) ١٣
محمد عبد الله عفان ٨
محمد محمود الشنقيطى ١٢
المروزي ١٢٩
ابن مسعود ٨٤
أبو مسعود الأنصارى ٩٦ ، ١٢٥
معاوية (معوذ الحكماء) ١٢٢
المعتزلة ٦٩
معمار بن راشد ٥٩
الموحدون ١٠
النعاس (أبو جعفر) ١٠٢

النعمان بن النذر ١٢١
المروى ٩٣ ، ١١٨
أبو هريرة ١١٠
ورش (أبو سعيد عثمان بن سعيد) ٥٦
يحيى بن السكيت ١٢٩
يونس ٩٥

٨ - الأماكن^(١)

أحد ٨٥
إسبانيا ١٢
الإسكندرية ١٣٦
إشبيلية ٩ ، ١٠
الأندلس ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣
البحر المتوسط ٨
٨ Selitana
سهيلى ٧
الشام ٩٠
غرناطة ١٠
٩ Fuengirola
قرطبة ٨

(١) التي ورد ذكرها في المقدمة ونص السهيلي .

٩ - الغريب

رسام ٢٤	صعدة ١٣٣
البندار ٢٠	غدة ١٢٠
البهام ٦٠	فرزدق ٢٣، ٢٢
حلاق ٣٣	فتوا ٢٣
جشم ٣٦	قم ٣٦، ٢٤
حلكوك ٢٢	قرزدل ١٢٩
درداق ٢٥	قرطبة ٢٥
درديس ٢٣	القرم ١٢٨
الرضف ٨٤	قرن ١٢٩
زنا ٢٣	لد ١٢٣
سباط ٣٣	لعا ١٢٣
مسحك ٢٢	هدب ٢٥
السفسير ٢٠	الهيدبي ٨٩
منيس ٢٨	بريه (ورى ىرى) ١٠٨
شردل ٢٢	

١٠ - النحو والادوات

الاستفهام ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٩٦	الجمع ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٦٠
١٠٢	٦٥، ٦١
اسم الإشارة ١٠٤	الحال ٥٣، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٩٤
اسم الزمان ٧٥	٩٣، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦
الأسماء الستة ١١٤	١١١
الاشتغال ٩٥	الحذف ٥٤، ٥٥، ٧١، ٧٦، ٨٢
الإضافة ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩	٨٣، ٩٠، ٩٧، ١٠٠، ١٠١
٣٣، ٥٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٧٠	١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣، ١١٤
١١٢، ١٣٠، ١٣٢	١١٥، ١١٦، ١٢٣
أفعل التفضيل ١٣٢	الخبر ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٩، ١٠٥
البدل ٥٠، ٦٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٠	١١١، ١١٣، ١١٥
١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠	الصفة المشبهة ١١٥
١١٢، ١١٥، ١٢٧	الظرف ٢٢، ٢٥، ٩٢، ٩٣، ١١٠
البناء ٢٠، ٩٢، ٩٣	١١٣
التأنيث ١٩، ٢٢، ٢٤، ٣١، ٣٠	العامل ٢٤، ٢٦، ٩٣، ١٠٦
٣٢، ٣٣، ٣٨، ٩٩، ١٠٩	١٢٤
التذكير ١٩، ٩٩	عامية بلدة ٣٢
التضمن ٢٠	العدل ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧
التضمنين ٧٢	العطف ١٠٠، ١٠٢
التعريف ١٩، ٢٣	العلقة التحوية ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٨
التمييز ٦٥، ٨٦، ٨٧	ما لا ينصرف ١٩، ٢٠، ٢٤
التنكير ١٩، ٢١	المصدر ٥٠، ٥١، ٨٧، ٨٨، ١١٣
التوین ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣	المفعول المطلق ٨٩، ١٢١
٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٢	المفعول من أجله ١٢٣
٣٣، ٤٠، ٦٦، ١٣، ١٣٢	الموصول ٩١
التوكيد ٩٨، ١١١، ١١٨	العت ٥٤، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٨٧
الجزم ١٠٨، ١١١، ١١٩	٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤
	النفي ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٨٨، ١٠٢

الأدوات

إذ : ٢٥	رب : ٧٢، ٧١، ٥٣
إلا : ٤٧	الفاء : ٤٨
أن : ٨٤، ٨٣، ٢٥	كاف التشبيه : ٤٠
إن : ١٢٤، ١٠٣، ٥٠	اللام : ١٣١، ٩٤
أن : ١٢٤، ٩٦	لا النافية : ٨٩، ٨٢، ٤٤
إنما : ٤٨	لم : ٨٨
بل : ٤٧، ٤٤	من : ٥٣
بلى : ٤٩، ٢٤	منذ : ٤٣
تاء القسم : ٤٣	نعم : ٤٩، ٤٦، ٤٥، ٤٤
حتى : ٤٢	الواو : ٩٧، ٤٤، ٤٣

مراجع التحقيق

(أ) المخطوطات والمصورات :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب برقم ١١٠٦ .
- ٢ - الإفصاح لابن الطراوة ، مصورة بمكتبي عن مكتبة الأسكوريال بإسبانيا
- ٣ - إنباء الرواه للقفطي مخطوط بدار الكتب برقم ٨٠١
- ٤ - الإيضاح للفارسي ، مخطوط بدار الكتب برقم : ١٠٠٦
- ٥ - نتائج الفكر للسبيلي ، مصورة بمكتبي عن مكتبة فيض الله بتركيا

(ب) المطبوعات :

- ١ - الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال الاستاذ محمد عبد الله عنان مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
- ٢ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٣ - الاستيعاب لابن عبد البر ، ت الأستاذ علي محمد البجاوي ، مطبعة نهضة مصر
- ٤ - أسد القابة لابن الأثير ، المطبعة الوهبية
- ٥ - الإصابة لابن حجر ، مطبعة مصطفى محمد
- ٦ - إصلاح المنطق لابن السكيت ، ت الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر
- ٧ - أصول الدين للبغدادي
- ٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، ط دار الكتب
- ٩ - إنباء الرواه للقفطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب
- ١٠ - الإنصاف لأبي البركات الأنباري ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة .
- ١١ - البرهان للزركشي

١١ - الموضوعات

المقدمة	١٦ - ١
١ - مسألة فيما لا ينصرف	٣٩ - ١٩
٢ - في كاف التشبيه	٤٤ - ٤٠
٣ - مسألة في الجواب ببلى ونعم	٥٠ - ٤٤
٤ - أجوبته على المحدث ابن قرقول	١٣٣ - ٥٠
٥ - مسألة في الطلاق والأيمان اللازمة	١٣٨ - ١٣٣

- ١٢ - بقية المتتمس للضي ، ط مدريد
١٣ - بقية الوعاء للسيوطي ، ت الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي
١٤ - تاج العروس للزبيدي
١٥ - تذكرة الحفاظ للذهبي
١٦ - التعريف والإعلام للسهيلي ، مطبعة الأنوار
١٧ - التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ، ط مدريد
١٨ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، ت ليني بروفنسال دار المعارف بمصر
١٩ - خزانة الأدب للبغدادى ، المطبعة الأميرية ببولاق
٢٠ - الخصائص لابن جني ، ت الأستاذ محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب
٢١ - خلق الإنسان لثابت ، ت الأستاذ عبد الستار فراج ، مطبعة حكومة
الكويت
٢٢ - ديوان الأعشى
٢٣ - ديوان امرئ القيس
٢٤ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، ط بيروت
٢٥ - ديوان حسان بن ثابت ، مطبعة السعادة
٢٦ - ديوان النماخ مطبعة السعادة
٢٧ - روح المعاني للألويسي
٢٨ - الروض الأنف للسهيلي ، مطبعة الجمالية بمصر
٢٩ - سيرة ابن هشام ت الأستاذة مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ
شابي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
٣٠ - شرح الشافية للرضي ، ت الأستاذة محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد
عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة
٣١ - شرح الكافية للرضي
٣٢ - شرح الفصيح للهروي ، ت الأستاذ محمد عبد النعم خلفا ، المطبعة
المؤجدية

- ٣٣ - شرح المفضل لابن يعين ، المطبعة المنيرية
٣٤ - شرح يس على الألفية ، المطبعة المولوية بفاس
٣٥ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، ت الأستاذ أحمد محمد شاكر ، دار
المعارف بمصر
٣٦ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ،
مطبعة لجنة البيان
٣٧ - الصحاح لأحمد بن فارس ، مطبعة المؤيد
٣٨ - صحيح البخاري ، مطبعة الشعب
٣٩ - الترمذي ، المطبعة المصرية بالأزهر
٤٠ - صحيح مسلم ، ط التحرير
٤١ - صفة جزيرة الأندلس للحميري
٤٢ - العبر للذهبي ، مطبعة حكومة الكويت
٤٣ - فهرسة ابن خير ، ط مدريد
٤٤ - الكامل للمبرد
٤٥ - الكتاب لسيبويه ، مطبعة بولاق
٤٦ - الكشف للزغشري مطبعة الاستقامة بالقاهرة
٤٧ - لسان العرب
٤٨ - مجمع الأمثال للسيداني ، ت الأستاذ محمد عبي الدين عبد الحميد ، مطبعة
السنة المحمدية
٤٩ - المختص لابن جني ، ت الأستاذة علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم
النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، دار التحرير
٥٠ - المشتبه للذهبي ، ت علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية
٥١ - المصباح المنير
٥٢ - المطرب لابن دحية ، ت الأستاذ إبراهيم الأبياري ، المطبعة الاميرية
بالقاهرة
٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام
٥٤ - المختضب للمبرد ت الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة
٥٥ - المنهل العذب المورد في شرح سنن الإمام أبي داود

٥٦ - الموطأ للإمام مالك ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب

العربية

٥٧ - نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري

٥٨ - نسب قريش للصعب الزبيري ت ليفي بروفنسال دار المعارف بمصر

٥٩ - نفح الطيب لابن الخطيب

٦٠ - النهاية لابن الأثير ، ت الأستاذ محمود محمد الطناحي ؛ دار إحياء الكتب

العربية

٦١ - النوادر لأبي زيد ، دار الكتاب العربي بيروت

٦٢ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، ت الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ،

مطبعة السعادة بمصر

استذراك

نسب السهيلي إلى الفرزدق في ص ٦٦ أنه قال :

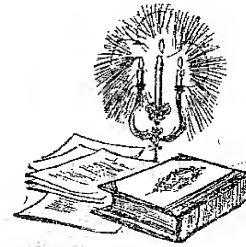
* إلا الخلفاء من بعد النبيين *

وقد علق عليه بأن لم أجده في ديوانه ، وقد نبهني أستاذي الدكتور
عبد العظيم الشناوي إلى أنه في الكامل ٢ / ٣٠٣ من يتيقن نسبهما للمبرد
إليه ، هما :

إني لبالك على ابني يوسف جَزَعًا ومثل فقدهما للدين يُبْكِي
ماسدٌ حَيٌّ ولا مَيِّتٌ مَسَدُهُمَا إلا الخلفاء من بعد النبيين

تصويب

ص	س	الخطأ	صوابه
٨٩	٤	بسلام	بسلامه





رقم الإيداع ٢٣٧٧
١٩٧٠